تجارب الوحدة العربية ودور جامعة الدول العربية فيها

إعداد

كيم سن ها

المشرف

الأستاذ الدكتور سعد أبو دية

قدمت هذة الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آذار، ٢٠٠٩

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة المعنونة : " تجارب الوحدة العربية ودور جامعة الدول العربية فيها " وأجيزت بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٥.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور سعد أبو دية، مشرفا	
أستاذ – العلاقات الدولية	----------
الدكتور، عضوا	
أستاذ – فيصل الرفوع	----------
الدكتور، عضوا	
أستاذ المشارك – محمد مصالحة	----------
الدكتور، عضوا	
أستاذ – محمود علي	----------
(جامعة العلوم التطبيقية)	

الإهداء

إلى وطنـــــي الصغيـــــر......أبـــي وأمـــي وأختي وأخي

إلى وطنـــي الأول الكبيـــــر.................كوريـــــــــــا

إلى وطنـــــــي الثـــانـــــــي....................الأردن

الشكر والتقدير

بعد الشكر تعالى على توفيقه لي بإتمـام هذه الدراسة أتقدم بجزيــل الشكر وعظيـم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور سعد أبو دية الذي كان له الأثر الكبير في دعم هذا الجهد، وإخراجه بما يليق به خدمة لوطني.

لكم جميعاً أهدي هذا الجهد تقديرا وعرفاناً

الباحثة

فهرس المحتويات

تجارب الوحدة العربية ودور جامعة الدول العربية فيها

إعداد الطالبة: كيم سن ها

إشراف الأستاذ الدكتور

سعد أبو دية

ملخص الدراسة

*** أهمية الدراسة : -**

تنبع أهمية الدراسة من أهمية دور جامعة الدول العربية في تجارب الوحدة العربية، بناء على المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية التي تنص على توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقا للتعاون بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد ومصالحها. ومن أغراضها حث الدول المشتركة فيها على التعاون الوثيق في الشؤون التالية : الاقتصادية والمالية، والشؤون الصحية والاجتماعية والقنصلية والثقافية. وتسمح المادة التاسعة من ميثاق الجامعة بتعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق.

*** أهداف الدراسة : -**

وقد هدفت الدراسة إلى البحث عن القاسم المشترك في فشل المشاريع الوحدوية، ودور جامعة الدول العربية فيها من خلال دراسة التجارب الوحدوية التالية : "الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا" عام ١٩٥٨، و"الاتحاد العربي بين الأردن والعراق" عام ١٩٥٨، و"مجلس التعاون العربي بين العراق والأردن ومصر واليمن الشمالي (جمهورية العربية اليمنية)" عام ١٩٨٩، و"اتحاد المغرب العربي بين المغرب وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا"

عام ١٩٨٩. إضافة إلى ذلك، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أسباب نجاح مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفيما إذا كان لجامعة الدول العربية دور في ذلك.

*** الاستنتاجات : -**

وقد بينت الدراسة أن هذه التجارب الوحدوية لم تتحقق من أمنية الأمة العربية بالوحدة، لأن معظمها هدف لتحقيق مصالح إقليمية ضيقة، كانت سببا لفشلها.

أما الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا في عام ١٩٥٨ فإن خلفية إنشائها تمثل أن سلطة ما في سوريا استغلت الوحدة، لتمسك زمام الحكم وسط تكرار الانقلابات العسكرية السورية. ويرجع سبب فشلها في عام ١٩٦١ إلى التسرع في إقامة الوحدة دون استعداد جدي مسبق، ويبدو أن دافع إنشاء الوحدة بين الدولتين ليس لمصلحة الأمة العربية، بل لمصلحة كل سلطة منهما.

وبالنسبة للاتحاد العربي بين الأردن والعراق في عام ١٩٥٨، فسبب إنشائه يرجع إلى مواجهة النفوذ المصري، وتوسع "الناصرية" في أقطار الهلال الخصيب علما أن المملكتين الأردنية والعراقية هما هاشميتان. ويعود سبب فشل هذه الوحدة في عام ١٩٥٨ إلى الانقلاب على الملكية العراقية.

وبالنسبة لمجلس التعاون العربي بين العراق والأردن ومصر واليمن الشمالي الذي أنشئ في عام ١٩٨٩، فسبب إنشائه يأتي من الخلفية الأمنية والدفاعية لكل منها. احتاجت العراق إلى زيادة تسليح الجيش العراقي بعد الحرب مع إيران، ووقوف الأردن إلى جانب العراق في حربه ضد إيران خلال حرب الخليج الأولى، ولعل الأردن لم يستطع أن يطوي مشروع إقامة سوريا الكبرى المنشود من الهاشميين. أما مصر فقد كانت على هامش الحضن العربي بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، وفقدت عضويتها في جامعة الدول العربية في

الفترة من عام ١٩٧٩-١٩٨٩، واحتاجت مصر إلى استعادة العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية. وبالنسبة لليمن الشمالي فاحتاجت إلى مواجهة الحكم الاشتراكي في اليمن الجنوبي (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، ويرجع السبب المباشر لفشل مشروع مجلس التعاون العربي في عام ١٩٩٠ إلى الخلافات بين مصر والدول الأعضاء الأخرى حول غزو العراق للكويت. من الواضح أن هذه الخلافات لم تتعلق بمصلحة الأمة العربية تجاه قوة غيرها خارج العرب.

وبالنسبة لاتحاد المغرب العربي بين المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا في عام ١٩٨٩ فإن سبب إقامته يرجع إلى الاشتراك في درب الوحدة العربية مثل : "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" و"مجلس التعاون العربي" واتجاه التكتلات الاقتصادية المشتركة مثل "الاتحاد الأوروبي". إن السبب المباشر في شلل الاتحاد يرجع إلى انصياع الدول المغاربية لقرار رقم ٧٤٨ الصادر عن مجلس الأمن، والخاص بفرض الحصار على ليبيا في سياق أزمة "لوكوبي"، وهو ما اعتبرته ليبيا خروجاً على نصوص معاهدة الاتحاد. وأصيب اتحاد المغرب العربي بالشلل التام منذ عام ١٩٩٥، في وقت تفاقمت فيه الأزمات الاقتصادية ومخرجاتها الاجتماعية، وتصاعدت المديونية الخارجية، وبدأت تتضح التأثيرات السلبية للتكتلات الاقتصادية الدولية عامة، والاتحاد الأوروبي خاصة، على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المغاربية.

من ناحية أخرى، يشهد العالم العربي نجاح مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ قيامه في عام ١٩٨١، ويعود سبب نجاحه إلى التشابه السياسي والاقتصادي، وبخاصة أن الدول الأعضاء تملك ثروة النفط والبنية المالية. ومن عوامل نجاحه رغبة قوى خارجية في

استمرار هذا الاتحاد أكثر من رغبة دوله، التي ما زالت تعاني من مشاكل عشائرية (قبلية) أو خلافات حدودية.

يجدر بهذه الدراسة الإشارة إلى أن مقاصد التجارب الوحدوية تقوم على ميثاق جامعة الدول العربية المتعلقة بتوثيق التعاون بين الدول العربية، ولكن التجارب الوحدوية الفاشلة بعيدة عن محاولة تحقيق الوحدة للأمة العربية الشاملة بين كل الدول العربية كمثابة وحدة جزئية قطرية إذ ليس بالإمكان اكتشاف دور رئاسي لجامعة الدول العربية، وينص ميثاق الجامعة على توثيق التعاون بين الدول الأعضاء لأن هذه الدول فشلت في النص على كلمة "الوحدة العربية" كهدف حتمي في هذا السياق وتدل خلفية إنشاء جامعة الدول العربية على عدم وجود دور رئاسي فعلي في تحقيق الدولة الموحدة. فقد دعمت جامعة الدول العربية كل تجربة وحدوية قطرية دون دور رئاسي فعلي لها. وهذا يشير إلى أن جامعة الدول العربية كمنظمة إقلمية تابعة لمنظمة دولية تعمل على التعاون العربي على أدنى حد دون السعي إلى وحدة عربية بين دولها الأعضاء.

*** التوصيات : -**

وقد خرجت الدراسة بأهم التوصيات، ومنها : ضرورة العمل التدريجي على تحـديث دور جامعة الدول العربية كرائد رئيسي لتحقيق الوحدة العربية الكاملة سواء كانت فيدرالية أم كونفدرالية كما كانت في العصر العربي الإسلامي، ودون تدخل القوة الخارجية قبل اسـتعمار الدول الكبرى. ويجب أن يكون العمل للوحدة على أساس أنها هدف واقعـي ولـيس وسـيلة. ويمكن تسريع خطوات إصلاح جامعة الدول العربية من خلال تعديل الميثاق، أو إقامة منظمة عربية ليست نابعة من إرادة قوة خارجية، بل من إرادة الأمة العربية.

ويمكن اعتبار نجاح الاتحاد الأوروبي مثالاً واقعياً لتحقيق الوحدة العربية، لقد طبـق الأوروبيون الوحدة على التكامل الاقتصادي في ظل النظريـات الوظيفيـة الجديـدة (Neo-Functionalism) التي تعني أن تقوم وحدة اقتصادية، وتكون خطوة نحو هدف أعلـى هـو الوحدة السياسية، ولكن تطبيق هذه الفكرة في العالم العربي يحتاج إلى التغلب علـى مختلـف المشاكل بين الدول العربية بما فيها التغلب على الفرق الاقتصادي بين الدول النفطية والـدول غير النفطية.

ويحتاج العمل على إحياء المشاعر الوحدوية العربية بين الشعوب العربية إلـى عـدم ربط استراتيجيات الدول العربية بالمحاور الدولية، وتفعيل دور جامعة الدول العربية، كإطـار للوحدة العربية، مع احترام دور أي كيان وحدوي يكون خطـوة للوحـدة العربيـة الـشاملة المرتكزة إلى المقومات والإمكانات العربية، وبخاصة القوة الاقتصادية.

المقدمة

نصت المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية على توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد ومصالحها.

ومن أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا في الشؤون التالية : -

١- الاقتصادية والمالية

٢- الشؤون الصحية والاجتماعية والقنصلية والثقافية

وللجامعة مجالس لتحقيق أغراض التعاون في المجالات السابقة. وتسمح المادة التاسعة من ميثاق الجامعة بتعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق.

وتحاول هذه الدراسة الكشف عن أسباب فشل التجارب الوحدوية، والقاسم المشترك في الفشل، ودور جامعة الدول العربية فيه مثل : "الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا"، و"الاتحاد العربي بين الأردن والعراق"، و"مجلس التعاون العربي بين العراق والأردن ومصر واليمن الشمالي (الجمهورية العربية اليمنية)"، و"اتحاد المغرب العربي بين المغرب وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا"، وتحاول الكشف عن القاسم المشترك في الفشل ودور جامعة الدول العربية في هذه التجارب الوحدوية.

كما تحاول تقييم نجاح مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والكشف عن دور جامعة الدول العربية في ذلك.

وتبحث هذه الدراسة في موضوع تحديد دور جامعة الدول العربية في الوحدة : هل لجامعة الدول العربية دور في الوحدة؟ وهل تطبق المواد السابقة الذكر : الثانية والتاسعة، لتحقيق التعاون الوثيق والروابط الأقوى في إطار الميثاق؟

تفترض هذه الدراسة أن جامعة الدول العربية لم تفعل المواد الثانية والثالثة والتاسعة من ميثاقها، وأن كل مشاريع الوحدة بين الدول الأعضاء كانت بعيدة عن دعم الجامعة، التي لم تسهم في تنسيق الخطط السياسية، لتحقيق التعاون بين الدول العربية موازنة لفاعلية السوق الأوروبية المشتركة التي قطعت شوطا كبيرا في التعاون الاقتصادي والسياسي.

لقد طبق الأوروبيون الوحدة على قطاع الفحم والفولاذ، ثم اتسع نطاقها في ظل نظريات التكامل الإقليمي، ومنها نظرية : -

١- الوظيفية Functionalism : -

تفترض أن التكامل يبدأ بالمؤسسات الاقتصادية، وهذا له أولوية على السياسة.

٢- الوظيفية الجديدة Neo-Functionalism : -

يعني أن تقوم وحدة اقتصادية، ويكون هناك هدف أعلى هو الوحدة السياسية، أي تبدأ الاقتصادية، ثم تصل إلى وحدة سياسية.

وهذا هو الأساس الفكري لإنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية، التي بدأت بمدخل اقتصادي للتكامل الإقليمي أولاً. في حين إن الدول العربية اندفعت حسب دافع يقوم على التركيز على العامل الإقليمي، الذي يدفع المجموعات المتجانسة، أو المتقاربة جغرافيا للوحدة، ولم تبدأ معظم مشاريع الوحدة العربية بتعاون اقتصادي، لأسباب هي : -

١- تجانس سياسي في وجه تأثيرات خارجية.

٢- تقارب جغرافي.

وهذا الأساس هو الذي قامت عليه مشاريع الوحدة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١ بين السعودية وقطر والكويت والبحرين والإمارات العربية وعمان. وهي كلها دول نظام الحكم فيها وراثي وهي دولنفطية متجاورة، وفيها تجانس وجوار جغرافي.

والشيء ذاته يقال عن اتحاد المغرب العربي الذي يجمع تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا، وهذه الدول ليست متجانسة في نظام الحكم مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وليست نفطية كلها، ولكنها متجاورة جغرافيا.

ولكن مجلس التعاون العربي الذي ظهر في عام ١٩٨٩، وجمع الأردن والعراق مصر واليمن الشمالي، وهذه الدول ليست متجاورة جغرافياً تماما، ولكن كان هناك تجانس سياسي مؤقت في تلك الفترة.

وحتما فإن مشاريع الوحدة كلها ليست ثمار أفكار وحدوية سياسية، ولكنها نابعة من تجانس سياسي، أو جوار جغرافي، وإن المنهج مختلف تماما عن الطريقة الأوروبية.

وتعتمد الدراسة على عدة مناهج : المنهج المقارن في مقارنة نصوص الاتفاقيات ومشاريع الوحدة، والمنهج التاريخي في الأحداث تاريخياً من عام ١٩٥٨-١٩٨٩.

وقد أطلقت الباحثة على الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع هذه الرسالة ومنها : -

١- دراسة أعدتها البـ ـاحثة مبروكة محمد الورفلي عام ١٩٩١ بعنوان " التجمعات الإقليمية العربية مرحلة في الوحدة أو بديل عنها؟ " وتحدثت الباحثة عن مشاريع الوحدة العربية عام ١٩٨٩، وافترضت أن الأزمات الاقتصادية والسياسية هي التي دفعت الدول العربية إلى التجمعات الإقليمية.

٢- دراسة قبي آدم عـ ـام ١٩٩٤ بعنوان " دور التجمعـ ـات الإقليمية العربية في الوحـ ـدة ١٩٨١-١٩٩٣ "، وقد ركزت على فترة معينة وتحدثت عن العقبـ ـات السياسية والاقتصادية والقوى الخارجية دون التطرق لمحاولات الوحدة كلها.

٣- دراسة محمد فرج الفقي عام ١٩٩٠ بعنوان "النظام الاتحادي كصيغة مستقبلية للوحدة العربية"، وقد تحدثت عن إمكانية الاتحاد بين الدول العربية، والصعوبات التي تواجهه، والتي تعرقله بين الدول العربية مثل السياسة الاستعمـارية وإسرائيل والأقليات.

إن جميع الدراسات السابقة تناولت المشاريع الوحدوية، ولكنها لم تبحث عن علاقة جامعة الدول العربية بذلك، ولم تتطرق لمشاريع وحدوية قامت عام ١٩٥٨، مثل : الجمهورية العربية المتحدة، والاتحاد العربي، والتي سوف تتطرق لها هذه الدراسة وتتميز هذه الدراسة بأنها تركز على المشاريع الفاشلة، وتبحث في أسباب الفشل، وعلاقة جامعة الدول العربية بذلك، كما تعرض التجربة الوحدوية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

تمهيد

جامعة الدول العربية

الفصل الأول

نشأة جامعة الدول العربية

المبحث الأول

نشأة جامعة الدول العربية وتكوينها

تعتبر جامعة الدول العربية التي أنشئت في شهر آذار (مـارس) عـام ١٩٤٥ أقـدم منظمة إقليمية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ نشأت قبل الأمم المتحدة بثلاثة أشهر، وظهر ذلك واضحا في مطالبة قادة الدول العربية المستقلة آنذاك بريطانيا وألمانيا بمـساعدتها لتحقيق وحدتها المنشودة تاريخيا، وقد حصل العرب على وعد من بريطانيا بمـساندة الدولـة العربية الجديدة وفقا لـ "مراسلات حسين – مكماهون"[١] مقابل عقد تحـالف بـين الـشريف الحسين بن علي، وبريطانيا في حربها ضد تركيا خلال الحرب العالمية الأولى خلال في عام ١٩١٤-١٩١٨، ولكن ما إن انتهت تلك الحرب حتى نكثت بريطانيا بوعودها، بتوقيع اتفاقيـة "سايكس- بيكو" السرية لاقتسام الوطن العربي مع فرنسا وروسيا، فأعلنت بريطانيا على لسان وزير خارجيتها "بلفور"[٢] في عام ١٩١٧ عن إعطاء وعد لليهود بتأسيس وطن قومي لهم فـي فلسطين، إضافة إلى ما قرره مجلس الحلفاء عام ١٩٢٠ في مدينة "سان ريمو"[٣] مـن وضـع

---

[١] مراسلات حسين - مكماهون خلال الحرب العالمية الأولى هي تبادل للرسائل بين عامي ١٩١٥ و١٩١٦ بين حسين بن علي (شريف مكة) وهنري مكماهون حامل لقب سير الممثل الأعلى لبريطانيا في مصر، وكان موضوع الرسائل يدور حول المستقبل السياسي للاراضي العربية في الشرق الأوسط، حيث كانت المملكة المتحدة تسعى لقيام ثورة مسلحة ضد الحكم العثماني. وعد مكماهون الحسين بن علي بأعتراف بريطانيا بأسيا العربية كامله دوله عربية مستقله اذا شارك العرب في الحرب ضد الدوله العثمانية. وهذا ماتم خلال الثورة العربية الكبرى. رأى القوميون العرب وعود مكماهون في رسائله على أنها عهد بالإستقلال الفوري للعرب، ولكن هذه الوعود تم خرقها بتقسيم فرنسا وبريطانيا للمنطقة بإتفاقية سايكس-بيكو السرية في أيار (مايو) ١٩١٦ (والتي كشف عنها عام ١٩١٧ مع وصول الشيوعيين إلى الحكم في روسيا)، وإنتدابهما من قبل عصبة الأمم على المنطقة.

[٢] آرثر جيمس بلفور هو وزير الخارجية البريطانية سابقا. اشتهر بإعطاء وعد بلفور الذي نص على دعم بريطانيا لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

[٣] نتيجة لموقف بريطانيا وفرنسا من مقررات المؤتمر السوري المنعقد في عام ١٩٢٠ فقد انعقد المجلس الأعلى للحلفاء، الذي يعتبر امتداداً لمؤتمر لندن المنعقد في شباط (فبراير) ١٩٢٠ في مدينة سان ريمو الإيطالية، في المدة ما بين التاسع

سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، والعراق وفلسطين وشـرق الأردن تحـت الانتـداب البريطاني.

ومنذ عام ١٩١٩ اقترنت الحركة العربية الهادفة إلى الاستقلال بالجهود الرامية إلـى الوحدة، وفي الوقت الذي لقيت هذه الحركة تأييدا شعبيا متناميا إلا أنها افتقرت إلـى الأطـر الفكرية الواضحة، والأسس التنظيمية الناضجة، ولكن فترة ما بين الحربين العالميتين شـهدت أحداثا وانتفاضات أطرافها حركات وطنية، وزعامات سياسية تدور في مجملها حول قـضيتين أساسيتين هما فلسطين والوحدة العربية، وفي بداية الحرب العالمية الثانيـة فـي عـام ١٩٣٩ وعلى إثر الاغتيالات التي قامت بها العصابات الصهيونية في فلسطين ضد الفلسطنيين العرب والاستيلاء على أراضيهم، تكررت دعوة القادة والمثقفين العرب إلى إقامـة الدولـة العربيـة الواحدة، للوقوف ضد الأطماع الاستعمارية في المنطقة.

وبقيام الحرب العالمية الثانية انقسم الزعماء العرب إلى ثلاث فرق : فريق مندفع نحو الحلفاء دون تردد، آملا في الحصول على مكاسب شخصية وقومية، وآخر يدعو للتعاون مـع دول المحور، لعلها تفي بمساعدة العرب على تكوين وحدتهم القومية بعـد أن نكـث الحلفـاء بوعودهم التي قطعوها للعرب في هذا الخصوص، وثالث يرى أن الحياد بين أطراف النـزاع هو الموقف الذي يجب أن يتبناه العرب.[١]

عشر والخامس والعشرين من نيسان (إبريل) ١٩٢٠ للبحث في شروط الحلفاء للصلح مع تركيا طبقاً لمعاهدة سيفر، والمصادقة عليها بعد إعلان سورية استقلالها ومناداتها بالأمير فيصل ملكاً عليها في المؤتمر السوري العام في الثامن من آذار (مارس) ١٩٢٠.

[١] خليل إسماعيل الحديثي، (١٩٩١). الوسيط في التنظيم الدولي، بغداد : جامعة بغداد، ص ٣٤٦.

ولقد كان الفريق الأول أكثرهم آملا في مساعدة الحلفاء، ولا سيما بريطانيا، حيث تقدم "الأمير عبد ا بن الحسين"[١] في تموز (يوليو) ١٩٤٠ بمذكرة إلى بريطانيا عن طريق مندوبها السامي في القدس طالبا منها تأييد وحدة سوريا الكبرى، كما دعا "نوري السعيد"[٢] بريطانيا إلى إصدار تصريح يتضمن العطف على اماني العرب القومية في تطلعهم نحو الوحدة، واقترح بهذا الشأن مشروعا أوليا يتضمن اتحادا بين العراق وفلسطين وشرق الأردن.[٣]

وإزاء مطالب بعض الزعماء العرب المتحالفين مع بريطانيا، وما صاحب ذلك من وعي شعبي عربي بالمخاطر التي تحيق بالقضية الفلسطينية، والتطلع نحو الوحدة، وما فرضته الحرب العالمية من أعباء على صانعي القرار السياسي في بريطانيا من ضغوط، فقد فكرت بريطانيا بوضع ترتيبات تنظيمية جديدة في المشرق العربي، تلبي مطالبها السياسية الجديدة لفترة ما بعد الحرب، وتحقق بعض مطالب الزعماء العرب المتحالفين معها، وتستجيب بقدر،

---

[١] الملك عبد ا الأول، مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية، وهو ابن الشريف الحسين بن علي. ولد في عام ١٨٨٢ وقتل في عام ١٩٥١. وبعد الثورة العربية الكبرى التي قادها والده ضد الأتراك. قدم عبدا لمحاربة الفرنسين في سوريا الذين طردوا اخوه فيصل ولكنه اوقف من قبل البريطانين في منطقة شرق الأردن وعرض عليه وزير المستعمرات البريطاني اناذاك تشرشل قيام دوله في الأردن تحت حكمه فوافق. وصل عبدا معان عام ١٩٢٠ ومن ثم إلى عمان عام ١٩٢١ فتمكن الامير عبد ا بن الحسين في الفترة الواقعة ما بين ٢٨ - ٣٠ آذار (مارس) ١٩٢١ من تأسيس امارة شرق الأردن ، وتشكلت الحكومة المركزية الأولى في البلاد في ١١ نيسان (إبريل) عام ١٩٢١ برئاسة رشيد طليع.

[٢] نوري باشا السعيد، أبرز السياسيين العراقيين أثناء العهد الملكي. ولد نوري بن سعيد صالح بن الملاّ طه في محلة (تبة الكرد) بالقرب من ساحة الميدان وذلك بحدود عام ١٨٨٧ وقتل في عام ١٩٥٨ وأما بخصوص نسبه فقد وصف المطّلعين: (بأنه كردي المولد وتركي النشأة والثقافة وعراقي المهنة والعمل). تولى منصب رئاسة الوزراء في العراق ١٤ مرة بدأ من وزارة ٢٣ آذار (مارس) ١٩٣٠ إلى وزارة ١ أيار (مايو) ١٩٥٨. كان نوري السعيد ولم يزل شخصية سياسية كثر الجدل والأراء المتضاربة عنه. اضطر إلى الهروب مرتين من العراق بسبب انقلابات حيكت ضده. ولد في بغداد وتخرج من الأكاديمية العسكرية التركية في إسطنبول في تركيا، خدم في الجيش العثماني وساهم في الثورة العربية وانضم إلى الأمير فيصل في سوريا، وبعد فشل تأسيس مملكة الأمير فيصل في سوريا على يد الجيش الفرنسي، عاد إلى العراق وساهم في تأسيس المملكة العراقية والجيش العراقي.

[٣] المصدر نفسه، ص ٣٤٦.

أو آخر لـ"المشاعر القومية"[1] المتنامية في "المشرق العربي"[2]، وقد حاول وزراء خارجية كل من : ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا استمالة العرب إلى صفوفهم في أثناء الحرب العالمية الثانيـة في تصريحات ورسائل بعثوا بها إلى القادة العرب آنذاك واعدينهم بتحقيق أمنيتهم في إقامـة اتحاد يجمعهم، وتأييدهم لحركة القومية العربية.

وفي إطار هذا التوجه الجديد للسياسة البريطانية، جاء خطاب وزير خارجية بريطانيا أنتوني إيدن الذي ألقاه أمام مجلس العموم البريطاني يوم ٢٩ أيار (مايو) ١٩٤١، ومما جـاء فيه : (ان العالم العربي قد خطا خطوات كبيرة منذ التسوية التي تمت عقب الحرب العالميـة الماضية، ويرجو كثير من مفكري العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة أكبر، مما تتمتع

---

[1] قال ساطع الحصري، كاتب رائد في الفكر القومي العربي في عام ١٩٤٤ "... العناصر الأساسية في تكوين القومية هي وحدة اللغة ووحدة التاريخ، وما ينتج عن ذلك من مشاركة في المشاعر والمنازع، وفي الآلام والآمال....". ولم تعرف القومية، نظرياً، بمعناها الحديث إلا في نهاية القرن الثامن وتطورت في القرن التاسع عشر لدرجة إنشاء دول على أساس الهوية القومية. قبل ولادة عصر القوميات بنيت الحضارة على أساس ديني لا قومي، وسادت لغات مركزية مناطق أوسع من أصحاب اللغة. مثلاً، كانت الشعوب الأوروبية تنضوي تحت الحضارة المسيحية الغربية وكانت اللغة السائدة في الغرب هي اللغة اللاتينية. بينما سادت في الشرقين الأدنى والأوسط، الحضارة الإسلامية واللغة العربية. وفي عصر النهضة تبنت أوروبا اللغة اليونانية القديمة والحضارة الرومانية. بعد ذلك احتلت الحضارة الفرنسية المكان الأول لدى الطبقة المثقفة في أوروبا كلها. ومنذ نهاية القرن الثامن عشر فقط، أصبح المنظار إلى الحضارة هو المنظار القومي، وأصبحت اللغة القومية وحدها هي لغة الحضارة للأمة لا سواها من اللغات الكلاسيكية أو من لغات الشعوب الأكثر حضارة. هناك تعريفات ونظريات عدة لمفهوم القومية، ابرزها ثلاث نظريات: القومية على أساس وحدة اللغة : وتسمى النظرية الألمانية بسبب المفكرين الألمان الذين كانوا أول من أشار إليها. ويستند أنصار الوحدة اللغوية إلى مثل الوحدة الألمانية والإيطالية واستقلال بولونيا. وفي المقابل قامت اللغة بدور أساسي في انهيار الدولة العثمانية والامبراطورية النمساوية، فانفصلت عن الأولى كل الشعوب التي لا تتكلم التركية وعن الثانية كل الشعوب التي لا تتكلم الألمانية. القومية على أساس وحدة الإرادة (مشيئة العيش المشترك) : أول من دعا إليها إرنست رينان في محاضرته الشهيرة في السوربون سنة ١٨٨٢، بعنوان "ما هي الأمة"؟. تقول النظرية أن الأساس في تكوين الأمة هو رغبة ومشيئة الشعوب في العيش المشترك، بجانب التراث والتاريخ. القومية على أساس وحدة الحياة الاقتصادية : تقف الماركسية على رأس هذا التوجه. ترى هذه النظرية أن المصالح الاقتصادية والتماسك الاقتصادي تكون أقوى الأسس في وحدة الأمة.

[2] المشرق العربي هو الإسم الذي يطلق على الجزء الشرقي من العالم العربي في مقابل المغرب العربي. تضم المنطقة دول شبه الجزيرة العربية (السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، البحرين، سلطنة عمان، اليمن) ودول الهلال الخصيب (العراق، سوريا، فلسطين، الأردن، لبنان)، ويضاف لها في بعض الأحيان مصر و السودان.

به الآن، وان العرب يتطلعون لنيل تأييدنا في مساعيهم نحو هذا الهدف، ولا ينبغي أن نغفل الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا... ويبدو انه من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية في البلاد العربية، وكذلك الروابط السياسية أيضا... وحكومة جلالته سوف تبذل تأييدها التام لأية خطة تلقى موافقة عامة).[١]

وبعد مراسلات ومشاورات بين جهات عربية، وأخرى بريطانية، لنقل هذه الأفكار إلى صعيد الخطوات العملية، حددت بريطانيا سياستها في تقرير أسهمت في إعداده عدة جهات في حكومتها تضمن مراعاة أهداف أساسية لبريطانيا في المنطقة، ومن أهمها : -

١. ضمان المصالح البريطانية في النفط، وطرق المواصلات.

٢. إيلاء مشكلة اليهود في فلسطين بعامة، والهجرة اليهودية إليها بخاصة الأهمية المطلوبة.

٣. يمكن للسياسة البريطانية من خلال دعمها للترتيبات المقترحة ضمان التأثير في الوضع العام أكثر من ذي قبل.

٤. صرف النظر عن استعمال القوة، لحمل العرب على تنفيذ السياسات التي تأمل بريطانيا في تحقيقها.[٢]

---

[١] أحمد الشقيري، (١٩٧٩). الجامعة العربية : كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية، تونس : دار بو سلامة، ص ص ٣٠-٣١ وانظر أيضا،

Ahmad M. Goma'a, (1977). The Foundation of The League of Arab States., wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics, 1941-945, London : Longman, pp. 103-104.

[2] Ibid, pp. 110-112

ولقد اغتنمت الحكومة العراقية الفرصة بعد انتصار الحلفاء في معركة العلمين، فـدعا نوري السعيد بريطانيا إلى إسداء العون للعرب، لتحقيق الوحدة العربية، غيـر أن بريطانيـا اعتبرت ذلك أمرا متعذرا، وطلبت إليه بدلاً من ذلك أن يتقدم بأفكار ومقترحات محددة، فتقـدم بمذكرته المعروفة بالكتاب الأزرق إلى وزير الدولة البريطاني المقيم فـي القـاهرة فـي ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣، وتضمن المشروع جملة من النقاط منها : -

١. جعل سوريا الكبرى دولة واحدة تضم سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن.

٢. إنشاء جامعة عربية تضم سوريا الكبرى الموحدة مع العراق، وأية دولة عربية ترغب في ذلك.

٣. إنشاء مجلس دائم للجامعة، يتولى الشؤون الخارجية والدفاع، والمالية والمواصـلات، وحماية حقوق الأقليات.

٤. منح اليهود إدارة ذاتية ضمن فلسطين، وفي المناطق التي يشكلون فيها أكثرية سكانية.

٥. منح الموارنة في لبنان وضعا خاصا مماثلا لوضعهم الذي كان معترفا به مـن قبـل الدولة العثمانية.[1]

وقد كان الرد البريطاني مصاغا في خطاب ألقاه أنتوني إيدن في مجلس العموم فـي ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٣، ومما جاء فيه : (ان الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلـى كل حركة بين العرب، لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية بينهم، ولكن من الجلـي

---

[1] نوري السعيد،(١٩٤٣). استقلال العرب ووحدتهم : مذكرة في القضية العربية. بغداد : مطبعة الحكومة، ص ص٢٠-٢١.

أن الخطوة الأولى لتحقيق أي مشروع يجب أن تأتي من جانب العرب أنفسهم، والذي أعرفـه أنه لم يوضع حتى الآن مثل هذا المشروع الذي ينال قبولا عاما).[١]

لقد أحدث خطاب إيدن هذا صدى واسعا في مختلـف الأوسـاط العربيـة الـصحفية والفكرية والسياسية، وبادر نوري السعيد بمقترح، لعقد مؤتمر عربي عام، لبحث قضايا الوحدة العربية، إلا أن بريطانيا رفضت ذلك، فتحول إلى الاتصالات الثنائية حيث كتب رسـالة إلـى "مصطفى النحاس"[٢]، وأخرى إلى "الملك عبد العزيز"[٣]، وأرسل وفودا إلى كـل مـن سـوريا والأردن، لبحث إمكانية تهيئة المناخ السياسي الملائم لعقد مؤتمر عربي.

وجاء رد فعل مصر على لسان مصطفى النحاس في خطاب ألقاه في مجلس الـشيوخ المصري في ٣٠ أيار (مايو) ١٩٤٣، بين فيه ضرورة أن تأخذ مصر زمام المبـادرة، فبـدأ باستطلاع أراء الحكومات العربية كل على حدة، ثم دعا بعد ذلك إلى عقد مؤتمر عربي عـام في مصر برئاستها لاستكمال بحث الموضوع. وبالفعل فقد عقدت جولات مـن المـشاورات

---

[١] أحمد الشقيري، مرجع سابق، ص ٤٠

[٢] مصطفى محمد سالم النحاس (١٨٧٩ - ١٩٦٥) أحد أبرز السياسيين المصريين قبل ثورة ٢٣ يوليو، تولى منصب رئيس وزراء مصر أعوام ١٩٢٨، ١٩٣٠، بين ١٩٣٦ و١٩٣٧ ، بين ١٩٤٢ و١٩٤٤ وأخيرا بين ١٩٥٠ و١٩٥٢. قام بالمساهمة في إنشاء حزب الوفد وقاد الكفاح الوطني ضد الاستعمار البريطاني فبعد ان وقع معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا لصيانة حقوق مصر قام هو نفسه بألغائها عام ١٩٥١ بعدما استنفدت اغراضها ليعلن الكفاح المسلح ضد بريطانيا في قواعدهم بقناة السويس. غير ان حريق القاهرة (٢٦ كانو الثاني (يناير) ١٩٥٢) كان قد انهى هذه الحقبة النضالية في تاريخ مصر وتولى منصب رئيس حزب الوفد منذ عام ١٩٢٧ وحتى عام ١٩٥٢ عندما تم إلغاء الأحزاب. تم عزله سياسيا بعد حل الاحزاب في عام ١٩٥٣ وقضى بقية حياته بعيدا عن السياسه إلى ان توفاه ا في عام ١٩٦٥ وشارك الألاف في جنازه الراحل العظيم .

[٣] الملك فهد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (١٩١٨ - ١ آب (أغسطس) ٢٠٠٥)، هو الإبن التاسع من أبناء الملك عبد العزيز آل سعود الذكور، هو خامس ملوك المملكة العربية السعودية وأولهم اتخاذاً للقب خادم الحرمين الشريفين رسمياً بإعلانه ذلك في المدينة المنورة. تولى مقاليد الحكم في ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ وذلك بعد وفاة أخيه غير الشقيق الملك خالد بن عبد العزيز. تعرض إلى جلطة في عام ١٩٩٥ وتولى عبد ا بن عبد العزيز إدارة شؤون الحكم اليومية نظراً لمرض الملك. ولد في الرياض عام ١٩١٨.

الثنائية بين مصر وكل من : العراق والأردن وسوريا والسعودية ولبنان واليمن، مـا سـمي "مشاورات الوحدة العربية ".[١]

وعلى الصعيد الرسمي ظهرت من خلال هذه المشاورات التمهيدية اتجاهات رئيـسة ثلاثة هي : الاتجاه الأول : يدعو إلى وحدة سوريا الكبرى بزعامة الأمير عبد ا بن الحسين، ويدعم من العراق الذي كان يرى في هذه الوحدة خطوة نحو وحدة الهلال الخصيب.

والاتجاه الثاني : يدعو إلى قيام دولة موحدة تشمل أقطار الهلال الخـصيب بزعامـة العراق.

والاتجاه الثالث : يدعو إلى وحدة، أو اتحاد أشمل يضم مـصر والـسعودية والـيمن وأقطار الهلال الخصيب، واختلف أصحاب هذا الاتجاه على شكل الوحدة، أو الاتحـاد الـذي يريدون، وانقسموا إلى فريقين : فريق ينادي باتجاه فيدرالي، أو كونفدرالي بين الدول، أو نوع من الاتحاد له سلطة عليا تفرض إرادتها على الدول الأعضاء، وفريق ثـان ينـادي بـصيغة اتحادية تجمع الدول العربية في مختلف الميادين شريطة أن تحافظ كل دولة علـى اسـتقلالها وسيادتها.[٢]

وعلى الصعيد الشعبي فقد كان الرأي العام العربي ممثلا بقياداته الفكرية، والـسياسية وأحزابه ومنظماته، وصحافته يضغط باتجاه قيام وحدة عربية فعلية.

---

[١] خليل إسماعيل الحديثي، مرجع سابق، ص ص ٣٤٩-٣٥٠.

[٢] علي محافظة، (١٩٨٣). النشأة التاريخية لجامعة الدول العربية، جامعة الدول العربية الواقع والطموح، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٣٧.

وأما على الصعيد الدولي فمع اقتراب الحلفاء من تحقيق النصر في الحرب العالميـة الثانية، والسعي لترتيب أوضاع ما بعد الحرب بما في ذلك اقتسام مناطق النفوذ، وإنشاء نظام دولي على هذا الأساس، تبلورت الصيغة لمصالح الحلفاء، وتتمثل أفكارهم بإنشاء تنظـيم دول عالمي النطاق ممثل بالأمم المتحدة، وإنشاء منظمات إقليمية في مناطق جغرافية مختلفـة فـي العالم تتعاون مع الأمم المتحدة، وتعمل معها على حفظ السلم والأمن الدوليين.[١]

في عام ١٩٤٤ حين كانت نتائج الحرب تميل إلى جانب الحلفاء، وظهـرت الكتلتـان العالميتان المتصارعتان وهما : كتلة الدول الشرقية وعلى رأسها الاتحاد الـسوفيتي، وكتلـة الدول الغربية، أو ما سمي بالعالم الحر، المؤلف من الدول الغربية، وعلـى رأسـها امريكـا وبريطانيا. ودخلت الكتلتان في حرب باردة. وفي ظل هذه الحسابات الـسياسية، والعـسكرية اتجهت الأنظار إلى الاعداد لانشاء الأمم المتحدة. وكان مفهوما أن منطقة الـشرق الأوسـط منطقة حيوية، وتعتبر تابعة لنفود بريطانيا، وكانت الصيغة الدولية لتغطية مناطق النفوذ هذه، أن تنشأ منظمات اقليمية، تكون تحت مظلة الأمم المتحدة، وتتعاون معها في حفـظ الـسلام، والأمن كل في منطقته.

وفي هذا الإطار بدأت المشاورات التفصيلية للمنظمة الإقليمية، التي سميت فيما بعـد "جامعة الدول العربية ".

وترجع أسباب إنشاء "الجامعة العربية"[٢] إلى ما يلي : السبب الأول، وهـو إن الـدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية رأت أن من مصلحتها لم شعثها، وتوحيد خططها الـسياسية

[١] خليل إسماعيل الحديثي، مرجع سابق، ص ص ٣٥٠-٣٥١.

[٢] أشير إلى أن عبارة الجامعة العربية تعني جامعة الدول العربية.

والاقتصادية، تمهيدا لتحقيق وحدتها الكبرى، لذا فقد تداعت إلى عقد مؤتمر الإسكندرية بتاريخ ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤، الذي صدر عنه بروتوكول الإسكندرية المؤسس للجامعـة العربية، أما السبب الثاني : فهو إن فكرة إنشاء الجامعة العربية كانت تخطيطا بريطانيا وجـه لتنفيذها بعض حكام العرب آنئذ لإجهاض الفكرة الوحدوية الحقيقية في الوطن العربي وذلـك بخلق كيان ضعيف يمثل خطوة نحو الوحدة الكبرى في حين إن العكس هو تكريس سـيادات الدول الأعضاء وحدودها المصطنعة.[1]

ومن هنا تبلورت فكرة إنشاء المنظمات الإقليمية، كهيئات دولية معتـرف بهـا، لهـا مواثيقها ونشاطاتها، وصلاتها بالأمم المتحدة. وذلك ما نص عليه ميثاق الأمم المتحـدة، كمـا وضع في صيغته النهائية في مدينة "سان فرنسيسكو" الأمريكية في ربيع عام ١٩٤٥، إذ أفرد الميثاق فصلا خاصا تحت عنوان "المنظمات الاقليمية"، بين فيـه ماهيتهـا واختـصاصاتها، وعلاقتها بالأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الأم.

فقد رأت بريطانيا أن خير وسيلة للتعامل مع الدول العربية هي أن تدفعها على انـشاء "منظمة اقليمية" تحت شعار "الوحدة العربية"، وذلك بقصد أن تكون هذه "المنظمـة الاقليميـة" العربية في خدمة السياسة الغربية عامة، والبريطانية بوجه خاص.[2]

ومهما يكن الأمر، وسواء كانت فكرة إنشاء الجامعة العربية فكرة عربية محـضة، أو بريطانية، فإن الجامعة العربية قد تم إنشاؤها، وهي أقدم منظمة إقليمية في عالم ما بعد الحرب

---

[1] حسين إبراهيم وآخرون، (١٩٧٨). جولة في السياسة الدولية، الكويت: د.ن، ص ١٦٨.

[2] أحمد الشقيري، مرجع سابق، ص ٨١.

العالمية الثانية، إذ نشأت قبل الأمم المتحدة بثلاثة أشهر، وهي المنظمة الإقليمية الوحيدة التـي تتسم بالطابع القومي، وتضم أبناء أمة واحدة، وتستخدمون لغة واحدة.

المبحث الثاني

بروتوكول الإسكندرية وميثاق جامعة الدول العربية

وجهت مصر الدعوة إلى الدول العربية بعد أن عقدت معها مشاورات ثنائيـة طالبـة منها اختيار " لجنة تحضيرية لمؤتمر عربي عام" يعقد في مصر، واجتمعت اللجنة التحضيرية في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤ في الإسكندرية بحضور ممثلي : مصر والعـراق، وسـوريا وشرق الأردن ولبنان والسعودية واليمن وممثل عن عرب فلسطين.

وفي أول اجتماع استبعد مشروعا وحدة سوريا الكبرى، والهـلال الخـصيب، كمـا استبعدت فكرة الحكومة العربية المركزية، وانحصرت المناقشات حول اقتراح نوري الـسعيد المعدل بتكوين مجلس اتحاد، قراراته ملزمة، ويملك سلطة تنفيذية، أو تكوين مجلـس اتحـاد قراراته ملزمة لمن يقبلها، ولا تنفذ على من يرفضها.

وباستثناء مصر لم يتقدم أي من الوفود بمشروعات بديلة، وكان المشروع المـصري محدد المعالم، واضح الغايات، يرمي إلى انشاء منظمة إقليمية، تقوم على التعاون، والتنـسيق دون المساس بسيادات الدول، واستقلالها السياسي.

ويبدو أن المشروع المصري قد صادف هوى في نفوس معظم الوفود المشاركة فـي المؤتمر، ولذا جاء النقاش حوله هامشيا ومحدودا، وانتهى المؤتمرون إلـى تحديـد المبـادئ الأساسية التي يجب أن يتضمنها ميثاق المنظمة المزمع إنشاؤها، والتي اتفق علـى تـسميتها "جامعة الدول العربية"، وهي : -

١. الاعتراف بسيادة الدول الأعضاء، واستقلالها بحدودها القائمة فعلا.

٢. الاعتراف بالمساواة التامة بين الدول الأعضاء بغض النظر عن حجم الدولة ووزنهـا السياسي.

٣. الاعتراف لكل دولة بحق إبرام المعاهدات، والاتفاقيات مع غيرها من الدول العربيـة، أو الأجنبية شريطة أن لا تتعارض مع أحكام ميثاق الجامعة.

٤. التزام الدول الأعضاء باتباع سياسة خارجية موحدة.

٥. نبذ استخدم القوة في العلاقات العربية-العربية، ومنع اللجوء إليها في فض المنازعات والخلافات التي قد تنشب بين الدول الأعضاء، بما في ذلك منع اللجوء إلـى فـرض الضغوط الاقتصادية، أو حشد الجيوش على الحدود.

٦. يبذل مجلس الجامعة وساطته ويتولى التوفيق في المنازعات العربية بـين الأعـضاء، بناء على طلبها.[١]

ويعد بروتوكول الإسكندرية الموقع في ٧ تـشرين الأول (أكتـوبر) ١٩٤٤ إعلانـا سياسيا، يتضمن المبادئ العامة التي صيغ في إطارها ميثاق الجامعة، ورغم أنه شـكل الحـد الأدنى من مستويات التعاون والتكامل، إلا أن الميثاق ذاته جاء قاصرا في بعض جوانبه عـن الحد الأدنى من الوحدة.

وقد عهد إلى لجنة فرعية سياسية، لصياغة مشروع الميثاق، فعقدت ست عشرة جلسة في الفترة من ١٤ شباط (فبراير) لغاية ٣ آذار (مارس) ١٩٤٥، تقدم فيها كل مـن العـراق ولبنان بمشروع، وتقدمت السعودية ببعض المقترحات، غيـر أن اللجنـة اعتمـدت الأفكـار

---

[١] علي محافظة، مرجع سابق، ص ٤٩.

المصرية، التي وردت في بروتوكول الإسكندرية، ولم تدخل عليها أية تعديلات ذات بال سوى عبارة واحدة، وهي : لا يجوز في أية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة الجامعة العربية، أو أية دولة فيها.

وفي ١٧ آذار (مارس) ١٩٤٥ اجتمعت اللجنة التحضيرية لكي تقر مشروع الميثاق، وفي ٢٢ آذار (مارس) وقعته الدول العربية باستثناء السعودية واليمن اللتين وقعتا عليه فيما بعد، واعتبر الميثاق نافذ المفعول في ١١ آيار (مايو) ١٩٤٥.

ويتكون الميثاق من مقدمة، و٢٠ مادة، وثلاثة ملاحق تهدف في مجموعها إلى إقامة منظمة إقليمية قائمة على التعاون الاختياري، واحترام سيادة الدول الأعضاء والمساواة بينهم، وهو ما يفهم من ديباجة الميثاق التي تنص على أن : ملوك ورؤساء الدول العربية الموقعين على الميثاق رغبة منهم في تثبيت العلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية، وحرصا على دعم هذه الروابط، وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها، وتوجيهها لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية كلها، وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها، واستجابة للرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية. قد اتفقوا على عقد ميثاق لهذه الغاية.[1]

وحدد الميثاق في مادته الثانية مقاصد الجامعة العربية بالنص على أن : الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقا للتعاون بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.[2]

---

[1] علي السلام صالح عرفة، (١٩٩٣). المنظمات الدولية والإقليمية، ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ص ٢٩٦.

[2] انظر : المادة الثانية لميثاق الجامعة العربية.

والملاحظ على هذا النص أنه جاء عاما، ولم يشر إلى الوحدة العربية صراحة، بل لم يعد بأنه يسعى إلى تحقيقها، ولو كانت الوحدة مقصدا ساميا لواضعي الميثاق، لأشـاروا إلـى الجامعة على أنها إطار تنظيمي يقوم على أساس التعاون والتكامـل، وصـولا إلـى الوحـدة العربية.

ذلك أن النص صراحة على أن العلاقات العربية انما تدار على أساس مـن احتـرام وصيانة استقلال تلك الدول، وسيادتها انما ينصرف إلى هذا المعنى، لا إلى احترام الاسـتقلال وصيانته، والسيادة في مواجهة الدول الأخرى.

بصفة عامة يمكن القول إن مقاصد الجامعة واغراضها جاءت شاملة لجوانب التعاون العربي في المجالات كافة، وما لم يشر إليه صراحة في الديباجة والمادة الثانية عالجته مـواد أخرى، أو أكملته فيما بعد بمواثيق عربية تالية عقدت في نطاق الجامعـة كمعاهـدة الـدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية.[١]

وجاء في المادة الثالثة من الميثاق أن من مهام الجامعة : تقرير وسائل التعـاون مـع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل، لكفالة الأمن والسلام، ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. [٢]

ولدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تـشاء، لتحقيـق هـذه الأغـراض والمعاهـدات،

---

[١] خليل إسماعيل الحديثي، مرجع سابق، ص ٣٦١.

[٢] انظر : المادة الثالثة لميثاق الجامعة العربية.

والاتفاقات التي سبق أن عقدتها، أو التي تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولـة أخرى لا تلزم، ولا تقيد الأعضاء الآخرين.

يلاحظ أن ميثاق الجامعة العربية تأثر بميثاق عصبة الأمم، وأخذ منه الاسـم، إذ لـم تأخذ الجامعة العربية اسمها من الأمم المتحدة ولكن من عصبة الأمم. وجاء الاسم فـي اللغـة الانجليزية متطابقا إذ تم استخدام كلمة "League ".

وبدراسة خلفيات تأسيس الجامعة العربية نجد أن هناك اختلافا في أهدافها عن أهداف هيئة الأمم وعصبة الأمم، فهي تهدف إلى التعاون الذي يمكن أن يرقى إلى شكل من أشـكال الاتحاد والوحدة لاحقاً في حين إن عصبة الأمم، وهيئة الأمم هما هدفا بحد ذاتهما، وليس فـي النية أن يكون الاتحاد أكثر مما هو عليه، وهذا هو الفرق بين الجامعة العربيـة، وبـين هـذه الاتحادات العالمية، فالجامعة يمكن أن تتطور لاتحاد أقوى وتصبح مثلا "فيدرالية" بـدلا مـن "كونفدرالية"، حتى ولو لم ينص الميثاق على ذلك.

ويظل هذا ضربا من ضروب الخيال، ولكن لا يمنع من تحقيقه شيء، فـي حـين إن الامم المتحدة وعصبة الأمم هما هدفان بحد ذاتهما، وستظلان اتحادا بهذا الشكل، لأن الاتحـاد العالمي هو تفكير(يوتوبي)، ولا يمكن أن تكون هناك حكومة عالمية واحدة، وبخاصة أن عدد الدول زاد على ١٩٥ دولة.

إن الجامعة العربية ليست كأية منظمة دولية أو إقليمية أخرى، لأن الـدول الأعـضاء فيها لا يجمعها الجوار الجغرافي، ولا المصالح المشتركة، ولا بعض أوجه التكامل الـوظيفي فحسب، وإنما إلى جانب ذلك كله فإنها أمة تشكل نسيجا عقيديا وحضاريا وتاريخيـا موحـدا، وفريدا يفصح عن مجمل المقومات المطلوبة في الأمة الواحدة. فهي منظمة قومية، ينتظر منها

أن تنهض بمسؤولية العمل العربي المشترك، الذي تقتضيه طبيعة الأمة الواحدة، وصولاً إلى الدولة الواحدة.

منذ تأسيس الجامعة، والعرب تتنازعهم مواقف مختلفة منها، تتراوح بين الشك في أسباب نشأتها وكيفية تكوينها، وبين اليقين في عجزها عن تحقيق نقلة نوعية في الواقع العربي المعاصر.

فلقد كانت في البداية مجرد فكرة نظرية وضعت على مقياس مختلف هو أعلى من المقياس النسبي للدولة القطرية المشكلة، وأدنى من المقياس المطلق لفكرة الأمة الواحدة، وقيام الجامعة في حد ذاته سواء تم بدوافع ذاتية من الدول المؤسسة، أو بدوافع مصلحية من القوى الكبرى المتنفذة في ذلك الوقت، يشكل اعترافا لا لبس فيه، ولا غموض بأن المطامح العربية إلى الوحدة هي مطامح مشروعة وواقعية.

ولقد استقر الحال بالدول الأعضاء في الجامعة العربية إلى الرضا بالتعاون المشترك. غير أن جدلية التعاون كثيرا ما كانت تصطدم بجدلية مناقضة تدور حول المصالح القطرية العاجلة، والتي تحكمها ظروف، وتقلبات الأوضاع السياسية للدول العربية حكوماتها وحكامها.

وتتعلق المشكلة في الحقيقة بالتعامل مع هذه الثنائية بمختلف مقاصدها، ووسائلها اللازمة لبلوغها ككل لا يتجزأ دون انفصام العلاقة بين هذه وتلك، ونضرب لذلك مثلا بالسلوك العربي نحو الوحدة.

فالوحدة مطلب الأمة، لانها تكسب القوة في مواجهة المخاطر، وتساعد على تحمل أعباء التنمية الشاملة والتقدم، لكن الوحدة في الذهنية العربية مقصد أساسي، وليست وسيلة

فحسب، بل هي قيمة في حد ذاتها، وليست بما ينجم عنها مغانم، فهي اذن قضية خارجة عن النسبية، وتلتحق بالمسلمات الأساسية، ومن ثم فان السعي نحو تحقيقها يعد من الواجبات الاخلاقية، وحتى الدول التي لا ترغب في تحقيقها ولا تحب الدخول في مسيرة وحدوية فانها لا تجاهر برفضها، لانها تتحاشى رفض المبدأ، فتتحفظ على طرائق تحقيقها، والصيغ المقترحة لاقامتها، مدركة أنها لا تستطيع أن تعارض هذه المسلمة التي تتبناها الأمة ذهنيا وشعوريا قبل ان تسعى إليها مصلحيا.[١]

تزيد مثل هذه الاعتبارات من تعقيد الجدلية بين منطق الأمة ومنطق الدولة، وتجعلهما إلى النزاع أميل منهما إلى التكامل، فحيث كان المتوقع ان تسود علاقات التضامن، يتغلب منطق الدولة، على أساس التفاوت بين القدرات، وبالتالي في الترشيح للقيادة، وبذلك يصطدم منطق الأخوة بمنطق الزعامة، فتنشأ أسباب الشك، ودواعي الاختلاف، وعوامل النزاع.[٢]

وفي خضم هذه الجدلية منيت الجامعة العربية باخفاقات متكررة في تحقيق مقاصدها، وفي خضمها أيضا صادفت بعض النجاح في الإبقاء على العمل العربي المشترك في أدنى مستوياته، لكن في كل الأحوال لم تكن الجامعة العربية العصا التي أعاقت سير عجلة التضامن العربي، بل على العكس يمكن القول إن هذا التضامن قد تعرض في فترات إلى التصدع كاد يودي بالحد الأدنى من العمل العربي المشترك لولا وجود الجامعة العربية.

وبالنسبة للجامعة العربية فان الميثاق لم ينص ولو بكلمة واحدة على الوحدة، ولم يذكر الوحدة علماً إن الزعماء العرب قبل إقامة الجامعة، وبخاصة نوري السعيد رئيس الوزراء

---

[١] الشاذلي القليبي، (١٩٨٣). كلمته في ندوة حول جامعة الدول العربية : الواقع والطموح، (ط١)، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٧.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٧.

العراقي تطرق للوحدة، ثم تجاهلت النصوص هذه الكلمة (الوحدة) ويبدو أن النصوص واقعية فالوحدة العربية عمليا صعبة جدا، وليست مثلما هي في مشاعر الناس وثقافتهم وفنهم، وحتى في الأحاديث السياسية (انظر بيان استنكار تقسيم فلسطين الملحق).

غير أن كل ذلك لا يمنعنا من الحديث علميا أن الميثاق يمكن تطويره بالإصلاح، والتعديل وتطوير مستوى الوحدة، وهذا الشيء لن يحصل في الأمم المتحدة.

الفصل الثاني

تطور جامعة الدول العربية

لم يرد في ميثاق الجامعة العربية نص على إنشاء جهاز يعقد علـى مـستوى القمـة بخلاف ما ذهبت إليه مواثيق بعض المنظمات الدولية.

غير أن اجتماعات للملوك والرؤساء العرب قد عقدت بـصفة متكـررة فـي نطـاق الجامعة العربية منذ عام ١٩٦٤، بحيث أصبحت تلك المؤتمرات تشكل ظاهرة جديدة في إطار تنظيم العلاقات العربية، فسرها بعض الكتاب على أنها استحداث لجهاز جديـد مـن أجهـزة الجامعة، ورأى فيها آخرون أنها لا تخرج عن كونها اجتماعات لمجلس الجامعة على مستوى الملوك، والرؤساء.

ولم يقتصر الخلاف على طبيعة التكييف القانوني لمؤتمرات القمة فحسب، بل امتـد، ليشمل تاريخ بداية هذا النوع من التنظيم، فبين قائل إن البدايـة اقترنـت باجتمـاع الملـوك والرؤساء العرب في قمة " انشاص" بمصر في ٢٨ أيار (مـايو) ١٩٤٦، لمناقـشة القـضية الفلسطينية ثم قمة بيروت في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ لمناصرة مصر ضد العدوان الثلاثي عليها وتأييد جهاد الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي.[١]

ومن قائل ان الاجتماعات السالفة الذكر لا تشكل ظاهرة تنظيمية، ولا تصلح ان تكون بداية لما أصبح يعرف بمؤتمرات القمة، إذ ان العبرة بتكرار هذه المؤتمرات، واقترابها مـن حالة الانتظام، وهو ما لم يحدث إلا في مؤتمر القمة العربي المعقود بالقاهرة في ١٣ كـانون الأول (يناير) ١٩٦٤ والمؤتمرات التالية له. فلقد وجهت مصر الدعوة إلى ملـوك ورؤسـاء الدول العربية، لعقد اجتماع لبحث سبل مواجهة تحويل إسرائيل لمجرى نهر الأردن، وبالفعل عقد الاجتماع في شباط (فبراير) ١٩٦٤، وأسفر عن اتفاق الأطراف على : إنهاء الخلافـات

[١] المصدر نفسه، ص ٣٧٧.

وتصفية الجو العربي من جميع الشوائب وإيقاف حملات أجهزة الإعلام وتوثيق العلاقات بين الدول العربية الشقيقة ضمانا للتعاون البناء الجماعي ولدرء المطامع التوسـعية التـي تهـدد العرب جميعا.[١]

وتم الاتفاق على ضرورة عقد المزيد من الاجتماعات على هذا المستوى مـرة فـي السنة على الأقل، وفي أيلول (سبتمبر) من العام ذاتـه التأمـت القمـة العربيـة ثانيـة فـي الإسكندرية، واتفق على أن يكون اجتماع الملوك والرؤساء العرب دوريا فـي شـهر أيلـول (سبتمبر) من كل عام، وانشأ المؤتمر لجنتين هما : لجنة متابعة، ولجنة تنفيذية تتولى الأولـى متابعة تنفيذ قرارات القمة، وموافاة الملوك، والرؤساء بالخطوات المتخذة، والثانية تتكون مـن رؤساء الوزراء، أو نوابهم، وقد خولت البت في الأمور المستجدة بين دورات انعقاد مؤتمرات القمة.[٢]

ثم توالت مؤتمرات القمة في الانعقاد دون انقطاع، وان كانت غير منتظمة فقـد عقـد تسعة عشر مؤتمرا للقمة بين عام ١٩٦٤ وعام ١٩٩٠ كان آخرها مؤتمر قمة بغداد الطـارئ الذي عقد في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٩٠، منها سبعة استثنائية.

وانصبت نشاطات القمة في معظمها على مناقشة القضية الفلسطينية سواء في مراحلها المبكرة، أو في معالجة آثار الاحتلال الإسرائيلي لبقية الأراضي الفلـسطينية، وأجـزاء مـن أراضي دول عربية أخرى كمصر وسوريا بعد العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧.[٣]

---

[١] انظر : البيان الصادر عن اجتماع ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٤.

[٢] خليل إسماعيل الحديثي، مرجع سابق، ص ٣٧٧.

[٣] المصدر نفسه، ص ٣٧٧.

وتخلل هذه الاجتماعات معالجة بعض المشكلات، والنزاعات العربية بعضها تكلل بالتسوية، وبعضها لا يزال الخلاف قائما حولها.

وقد اختلف مؤتمر القمة العربي في فهم طبيعة مؤتمرات القمة، ووضعها القانوني، وموقعها من الهيكل التنظيمي لهيئات الجامعة وأجهزتها، فهي في نظر بعض الكتاب ليست سوى اجتماعات لمجلس الجامعة، ولكن على مستوى رفيع يمثل فيه الملوك والرؤساء، وبخاصة ان المادة الثالثة من الميثاق التي تتكلم عن تكوين المجلس لم تشر صراحة إلى مستوى التمثيل، كما لم يتطرق إليه النظام الداخلي لمجلس الجامعة، وما جرى عليه العمل هو اختلاف مستويات التمثيل في المجلس من الناحية الفعلية.[١]

ان استحداث جهاز جديد في الجامعة وإن كان لجعل الروابط بين دولها أمتن، وأوثق يعد بمثابة تعديل للميثاق، وتعديل الميثاق له حكم نصت عليه المادة التاسعة عشرة في كيفية، وتاريخ سريانه، ولا شيء من هذا قد طرأ على الميثاق، ثم ان اختصاصات مجلس الملوك والرؤساء هي ذات اختصاصات مجلس الجامعة، وان نظام التصويت هو نفسه، مما يعني ان درجة الزامية القرارات واحدة، وان المجلسين يمثلان الدول نفسها وان اختلف مستوى التمثيل، وان تعثر اجتماعات مجلس الملوك والرؤساء، وعدم انتظامها لا يضفي على هذا المجلس صفة الهيئة الدائمة.[٢]

ويرى كتاب آخرون ان مؤتمرات القمة هي مجلس مستحدث للرؤساء والملوك، وانها بصدد جهاز جديد من أجهزة الجامعة العربية، وان هذه الاجتماعات ليست مجرد اجتماعات

---

[١] المصدر نفسه، ص ٣٧٨.

[٢] المصدر نفسه، ص ص ٣٧٨-٣٧٩.

لمجلس الجامعة على مستوى أرفع، وهم يستشهدون بما تضمنته البيانات الأولى الصادرة عن تلك المؤتمرات، بالإشارة إلى مجلس الملوك والرؤساء تحديدا، والكلام علـى دورات انعقـاد منتظمة، وتحديد موعد مختلف لتلك الاجتماعات، وهو شهر أيلول (سبتمبر) من كل عام وهو موعد مميز عن مواعيد انعقاد مجلس الجامعة المعتادة في شهر آذار(مارس) وشهر تـشرين الأول (أكتوبر) من كل عام، ويخلصون إلى أن الميثاق قد عدل تعديلا ضمنيا باستحداث هـذا الجهاز الجديد.[١]

ومهما يكن الأمر فقد استدعى ذلك النظام الجديد جملة من الأوضاع السياسية العربية، وهي في تقدير زعماء هذه الدول تحتاج إلى عناية من لدن أعلى المستويات، لكي تكون قادرة على اتخاذ القرارات في القضايا الكبيرة، والجوهرية التي تمس مصالح الأمـة القوميـة، وان تحظى تلك القرارات الصادرة عن القمة بنصيب أوفر من الاحترام والتطبيق، والتنفيـذ أكثـر مما تلقاه قرارات، وتوصيات أجهزة أخرى أدنى مستوى في نطاق النظام العربي الذي تمثلـه الجامعة.

ونتيجة للخلافات القائمة بين الدول العربية، والتي حالت دون اتخاذ الجامعة العربيـة للقرارات المحققة لأهداف الجامعة، وما تصبو إليه الدول العربية من آمال، وبخاصة المتعلقـة بالقضايا السياسية، ظهرت فكرة مؤتمرات القمة العربية للقيام بهذه المهمة، وهذه المؤتمرات لم يكن لها صفة الدوام إلى أن اتخذ مؤتمر الجزائر عام ١٩٧٣ قرارا بأن ينعقد مـؤتمر القمـة العربي بصفة دورية في شهر نيسان (إبريل) من كل عام، وبذلك اكتـسب المـؤتمر صـفة الاستمرار إلى جانب الهيئات الدائمة الأخرى في نطاق التنظيم الدولي.

---

[١] سليمان الفرزلي، (١٩٨٣). نقض الجامعة العربية ونقيصة الاستقلال، شؤؤن عربية، العدد (١٣)، تونس، ص ١٢٤.

وقد كان لهذه المؤتمرات الأثر الكبير في تطور الجامعة، وتوطيد عرى التعاون بين الأقطار العربية في المجالات الاقتصادية، والسياسية والثقافية.

الباب الأول

تجارب الوحدة العربية وأسباب فشلها

في الفترة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٨٩

الفصل الأول

تجربة الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨

وأسباب فشلها عام ١٩٦١

المبحث الأول

خلفيات قيام الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٥٨

المطلب الأول : الواقع السوري قبل الوحدة

لم تتمتع سوريا باستقرار كامل منذ حصولها على استقلالها من الحكم الفرنسي في نهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥، وفي غضون أقل من ثلاث سنوات بين آذار (مارس) ١٩٤٩ وكانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١ وقعت فيها سلسلة من الانقلابات العسكرية، قامت بتغيير الحكومات كل شهرين أو ثلاثة.[١] ولقد جاء انقلاب حسني الزعيم في ٣١ آذار (مارس) ١٩٤٩، وما حظى به من ترحيب، وتأييد جماهير الشعب والقوى الرديكالية، مؤشرا إلى عجز النظام شبه الليبرالي الذي كان قائما عن تقديم الاستجابة الفاعلة في مواجهة التحدي الصهيوني، والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية الموروثة والمستجدة. وأعقب الانقلاب الأول ثلاثة انقلابات إذ قام العقيد سامي الحناوي بالانقلاب على الزعيم في ١٤ آب (أغسطس) ١٩٤٩ بدعم عراقي، ثم قام العقيد أديب الشيشكلي بانقلابين : الأول في ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩، حيث أسند الحكم لوزارة مدنية مسؤولة عمليا أمام كبار ضباط الجيش. والثاني يوم ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ مستبعدا الحكومة المدنية، ومتوليا السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومنفردا بصناعة القرار، ولقي كل منها الترحيب والتأييد ، مما يؤكد فقدان الثقة بالنظام السابق للانقلابات. غير أن السنوات الخمسة للعهود الانقلابية لم تشهد سوى قدر محدود للغاية من المنجزات، في مقابل المغالاة في مصادرة الحريات، وغلبة السلبية على

---

[١] صلاح نصر، (١٩٧٦). عبد الناصر وتجربة الوحدة، القاهرة : د.ن، ص ٤٧.

ممارسات القادة الذين صفقت الجماهير لمقدمهم بحيث تحقق إجماع وطني غير مـسبوق فـي سوريا مؤيدا حركة الجيش والأحزاب التي أطاحت بنظام الشيشكلي.

واستعيد النظام شبه الليبرالي، وقد تغيرت المعادلة السياسية لمصلحة القوى الرديكالية، وسرعان ما أخذ حزب البعث العربي الاشتراكي يُرفض وجودهُ في الشارع كما في صـناعة القرار. كما سرعان ما آلت مقاليد الأمور في الجيش لضباط شباب منتـسبين، أو مناصـرين للبعث، والقوى التقدمية الأخرى. وبتسارع ملحوظ احتلت دمشق موقعا مرموقا في نظر قوى التغيير العربية، حيث أخذت تطرح في منتدياتها السياسية وصحافتها وشوارعها قضايا النضال العربي بقوة ووضوح، وعلى نحو غدت معه مقولة : "سوريا قلب العروبـة النـابض" تعبـر بصدق عن حقيقة واقعة. وبدت النخب السورية قومية التوجه في نظـر الجمهـور العربـي، ومؤهلة لأداء دور رائد في الحركة القومية العربية، وعملية التغيير الثـوري التـي لاحـت تباشيرها في الأفق العربي. غير أن النخبة القائدة سرعان ما استغرقتها الصراعات المتعـددة في سوريا ومن حولها، بحيث إنها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجيـة علـى سـاحتها القطرية عجزت عن تقديم الاستجابة الفاعلة في حدود إمكاناتها الذاتية، مما جعلها تطرح فكرة الوحدة مع مصر. وبذلك كان لها شرف أسبقية العمل على هدى، ووعي : "أن الوحـدة هـي السبيل الأمثل لمواجهة المشكلات القطرية، وإدراك قصور القدرات والإمكانات الذاتيـة عـن تقديم الحل التقدمي الأكثر تعبيرا عن مصالح وطموحات الغالبية".[١]

ولا يجافي الموضوعية القول بأن تنامي الحركـة القوميـة العربيـة، ونمـو التيـار الجماهيري الملتف حول قيادة عبد الناصر، أوجد مناخا وحدويا، وبخاصة في سوريا، كان له

---

[١] عوني فرسخ، (٢٠٠٢). إشكاليات وحدة الجمهورية العربية المتحدة من الفكرة إلى الدولة، (ط١)، القاهرة : دار المستقبل العربي، ص ٢٢٧.

دور أساسي في قيام الجمهورية العربية المتحدة، ويسير تحقق قدر عال من الإجماع السوري على الوحدة. إلا أنه كان في مقدمة العوامل المساعدة لطرح فكرة الوحـدة، والـدفع باتجـاه تحقيقها، وشبه إجماع النخب السورية على قبول شروط عبد الناصر لإنجازها، وصول الأمور في سوريا إلى حافة التفجر، وعجز أي قوة مجتمعية سورية عن حـسم الأمـور لـصالحها. وبالنتيجة تصور كل منها أن الوحدة هي الحل الأقل سوءا – إن لم تكن الأفضل – من وجهة نظرها. وقد جاء إجماع القيادة القطرية لحزب البعث على حله، على الرغم من عـدم قناعـة كثيرين من أعضائها، يقدم الدليل العملي على قصور الحزب عن إحـداث التغييـر الثـوري المطلوب في ساحته القطرية. كما جاء اختفاء "خالد بكداش"[1] ومغادرتـه دمـشق متـسترا، وتحول الحزب الشيوعي للعمل السري برهانا ساطعا على قصور في قراءة الواقع الـسوري بموضوعية، بدليل عدم قدرة الحزب الشيوعي على تحريك الجماهير في الاتجاه الـذي كـان

[1] خالد بكداش (١٩١٢ - ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٩٥)، سياسي سوري ولد لأبوين كرديين، وهو أول نائب وبرلماني شيوعي عربي، ومؤسس جريدة صوت الشعب عام ١٩٣٧. وهو أول من ترجم بيان الحزب الشيوعي للعربية. بقي أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوري حتى وفاته، وكان أحد أعضاء الجبهة الوطنية التقدمية السورية. وبقي صامداً على النهج الماركسي اللينيني حتى وفاته رغم الأزمات التي تعرض لها الحزب الشيوعي السوري وخصوصاً تميزه بموقف رافض للبيروسترويكا التي أسسها غورباتشوف في الاتحاد السوفيتي السابق. كما رفض حل الحزب في فترة خراتشوف الذي حاول طرح نظرية التخلي عن الحزب الشيوعي ودمجه بحزب البعث، وكان يعتبر من أبرز الشخصيات الشيوعية العربية وقد سمي بعميد الشيوعيين العرب. ولد في دمشق في حي الأكراد عام ١٩١٢، وتوفي عام ١٩٩٥ في دمشق. وانتسب للحزب الشيوعي السوري عام ١٩٣٠. تم اعتقاله للمرة الاولى عام ١٩٣١ ودام اعتقاله أربع شهور، ثم اعتقل مرة ثانية عام ١٩٣٣ حيث بدأ بترجمة كتاب بيان الحزب الشيوعي. مثل الوفود العربية في المؤتمر السابع للكومنترون عام ١٩٣٥، وفي عام ١٩٣٦ انتخب أمينا عاما للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان خلفا لفؤاد الشمالي، وفي عام ١٩٣٧ أسس جريدة صوت الشعب لتكون لسان حال الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان. في عام ١٩٥٤ انتخب ليكون أول برلماني عربي شيوعي، وقد حصل على إحدى عشر ألف صوت من مدينة دمشق، وعارض الوحدة السورية - المصرية على أساس حل الأحزاب، و قدم الحزب الشيوعي ما يسمى بالنقاط العشر لتأسيس قيام الوحدة بين سوريا ومصر والتي أدت لخروجه من البلاد في فترة الوحدة، و قد اعترف حزب البعث والقيادة في سوريا لاحقاً، بصوابية طرح الحزب الشيوعي حول الوحدة. إنتسب للحزب الشيوعي السوري عام ١٩٣٠.

يتصوره أكثر تلبية لطموحاتها، على الرغم من الشعبية التي حظي بها في السنتين الـسابقتين للوحدة.[١]

وإذا كان انقلاب حسني الزعيم يدل على وصول النظام شبه الليبرالي الذي كان قائما إلى طريق مسدود، وعجز وقصور قوى اليمين التي كانت متحكمة بصناعة قرار ذلك النظـام عن مواكبة العصر، فإن المشاركة السورية في قيام الوحدة على الشكل الذي تمت به قـدمت الدليل أيضاً على وصول النظام شبه الليبرالي التالي لسنوات الانقلابات إلى طريـق مـسدود، على الرغم من أن عناصر اليسار وقواه غدت صاحبة الدور الأول في صناعة قـراره. ولأن الواقع الاجتماعي والاقتصادي السوري كان يتطلب حلولا جذرية لا يوجد في ذلك الوقت حاكم يستطيع أن يضعها، وينفذها، ولأن تشظية القوى اليسارية بات يهدد الإنجـاز الوحيـد الـذي استطاعت تحقيقه طوال عقد من الصراع المرير مع القوى المضادة للحركة القومية العربيـة، ألا وهو الحيلولة دون سقوط سوريا في المعسكر المضاد. لأنه توافر في الساحة العربية مـن بات قادرا على الحيلولة دون السقوط المرفوض، وإحداث التغيير المطلوب في الوقت ذاتـه، فقد كان طبيعيا أن تقدم العناصر الأكثر تقدمية بين صناع القرار في دمـشق علـى الوحـدة، واضعة حدا لخلافاتها وقصورها، ومسجلة في الوقت ذاته موقفا تاريخيا يذكر لها.[٢]

المطلب الثاني : الواقع المصري قبل الوحدة

مهدت لثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية عـانى منها الشعب المصري طويلا، فالغالبية العظمى من الشعب كانت تعيش حياة هامشية، وقد حال

---

[١] المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

[٢] المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

جهلها وفقرها دون ممارسة أي قدر من الرقابة على الحكومة التي كانت حكرا على فئة قليلـة تتمتع بالامتيازات، فزاد الفساد، وانعدم الإحساس بالمصلحة العامة. وزاد الأمر سوءا وجـود القوات البريطانية المستعمرة الذي كان يمثل للشعب المصري إذلالا وطنيا. وأدى إلى مزيـد من الإحساس بالظلم تمركز الثروة الزراعية في أيدي مجموعة صغيرة مـن مـلاك الأرض، وسيطرة الاحتكاريين الرأسماليين الموالين للإقطاع على الصناعة.

وبينما كانت تلك الظروف القاسية تتفاعل في مصر، وتلقي بثقلها على الشعب، وجـد هذا الشعب نفسه في مواجهة كارثة أخرى، نجمت عن إعلان بريطانيا عزمها علـى إنهـاء انتدابها على فلسطين في خريف عام ١٩٤٧، وعرضها الأمر علـى الأمـم المتحـدة التـي أصدرت قرارا بتقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨. وقد أصـبحت قـضية فلسطين بتأثير بعض التنظيمات السياسية في مصر مثل الإخوان المسلمين، ومصر الفتاة فـي مقدمة ما يشغل بال الرأي العام المصري.[١]

وكان غضب المجتمع المصري يتزايد على حكومة النقراشي التي استحكم الغلاء فـي عهدها إلى حد جعل الحياة شديدة الصعوبة للأغلبية الساحقة منه. وقد وجدت هذه الحكومـة، وكذلك الملك فاروق، والاستعمار البريطاني في مشاركة مصر بمعركة فلسطين منقذا من ذلك الغضب، فبادرت حكومة النقراشي إلى دخول الحرب، وصحب ذلك إعلان الأحكام العرفيـة في مصر، وفرض الرقابة على الصحف، وتقييد الحريات.[٢]

---

[١] أحمد حمروش، (١٩٩٢). ثورة ٢٣ يوليو، (ج١)، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ، ص ١٢٨.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٣٢.

ودخل الجيش المصري معركة فلسطين غير مهيأ للقتال تسليحا أو تدريبا، ولـم تكـن الدولة قد عبأت نفسها للحرب. وكان من الطبيعي أن تكون الهزيمة مصير مثل ذلك الجيش.

وكان جمال عبد الناصر أحد ضباط تلك القوة المصرية التي حوصرت في الفالوجـا، وقد عارض خطة رسمها أحد قادته لفك الحصار، حتى تكون تلك القوة عامل ضغط سياسـي يساعد المفاوض المصري في رودس (جزيرة مقابل شمال سوريا) حيث عقدت اتفاقيات الهدنة بين الدول العربية بما فيها مصر مع إسرائيل. ويبين هذا الموقف نفاذ بصيرة عبـد الناصـر السياسية.[1]

وأصبح بعض الشباب الذين أشار إليهم عبد الناصر ضباطا فـي الجـيش، وهـؤلاء الضباط استشعروا في نفوسهم عظم المأساة التي نجمت عن الهزيمة فـي حـرب فلـسطين، وأخذوا يفكرون في تنظيم تكوين يجمعهم. وشكلوا لجنة تأسيسية خلال حكـم وزارة حـسين سري، وقد تم انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجنة، وأخذت شكلها التنظيمي باسم "الـضباط الأحرار"، الذين بدأوا منذ شهر شباط (فبراير) عام ١٩٥٠ يعملون على إسقاط الملكيـة فـي مصر، وأخذ زمام السلطة في أيديهم، وتمكنوا من ذلك ليلة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢، حيـث أصبحت مصر تعيش واقعاً جديداً.

لقد بدأت حركة الضباط الأحرار انقلابا عسكريا تطور إلى ثورة تهدف تحقيق مبادئ محددة، تتلخص تلك المبادئ بما يلي : القـضاء علـى الاسـتعمار وأعوانـه، والإقطـاع، والاحتكارات، وسيطرة رأس المال على الحكم، والعمل لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتـشكيل جيش وطني قوي، وإقامة ديمقراطية سليمة. وأصبحت هذه المبـادئ الـستة هـي الخطـوط

---

[1] المصدر نفسه، ص ١٣٥.

العريضة التي توجه عمل الثورة. وقد حرص عبد الناصر منذ بداية الثورة على تأكيد حقيقـة الانتماء المصري للأمة العربية، وعمل على إبراز وجه مصر العربي بعد أن تعرضت حقيقة عروبة مصر لمحاولات المسخ، والتشويه على يد الاستعمار الغربي.

في هذا الصدد، صدر في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ القانون رقم ١٧٨ الخاص بتحديد الملكية الزراعية، وتنظيم العلاقات الزراعية.[١] فقد استقبل القـانون بتأييـد القـوى التقدميـة وجماهير الشعب كافة، فيما كانت المعارضة هامشية للغاية.[٢] وبالنتيجة كسب الضباط الأحرار تأييد الساحة الداخلية، وحققوا رصيدا شعبيا بعـد أن اتـضح انحيـازهم للغالبيـة، ونهجهـم الاجتماعي. وإن قانون الإصلاح الزراعي كان له أبعاده : السياسية والاجتماعية إلى جانـب الاقتصادية. إذ هز بقوة النفوذ السياسي والمكانة الاجتماعية لكبار الملاك. في الوقـت الـذي حفز فيه طموحات صغار الملاك، وغير المالكين. وبالتالي مس بعمق مشكلة الديمقراطية فـي ريف مصر، إذ حدّ من قوة الأقطاعيين، الذين كانوا مسيطرين على مجلسي النواب والشيوخ.[٣] وفي الوقت ذاته خلخل القيود التي كانت تشل إرادة الفلاحين، القطاع الغالب من شعب مصر، وتعطل قدرتهم على ممارسة حقوقهم التي كفلها الدستور.[٤] ويؤخذ على القانون أنه لـم يمـس ملكية متوسطي الملاك، والشريحة التي كانت تملك ما بين ٥-٢٠٠ فدان، وإن تأثروا بقـانون العلاقات الزراعية، الذي ضبط علاقاتهم بمستأجري أراضيهم، والعاملين فيها، وحـدّ بالتـالي نسبيا من قدرتهم على استغلال الفلاحين والاستبداد بهم. وتعتبر هذه الشريحة موضوعيا أعدى أعداء تحرير الفلاح، فهم الوسطاء والمقاولون، ووكلاء الإقطـاعيين، والأقـرب للـسلطات

[١] عوني فرسخ، مرجع سابق، ص ١٥٤.

[٢] أحمد حمروش، (١٩٧٧)، قصة ٢٣ يوليو، (ط٢)، القاهرة : د.ن، ص ص ١٠٣-١٠٨.

[٣] صلاح زكي، (١٩٨٧). مصر والمسألة الديمقراطية، بيروت : دار الوسام، ص ص ٤٤، ١٦٢.

[٤] عوني فرسخ، مرجع سابق، ص ١٥٥.

المحلية. وبالحد من نفوذ كبار الملاك تعززت مراكز وجهاء الريف أصحاب الملكيات المتوسطة. وينظر إلى ذلك كمؤشر إلى أن أهداف الثورة لم تكن منذ البداية متبلورة في بناء نظري متكامل.[١]

يمكن القول : إن إصدار قانون الإصلاح الزراعي في بداية العهد الجديد، برغم قصوره، وما أصاب التنفيذ من تجاوزات وأخطاء، دشن الضباط الأحرار تحول انقلاب عسكري، محدود الأثر قطريا، إلى ثورة عميقة التأثير قوميا. كما أن في قبولهم استقالة وزارة على ماهر بسبب معارضة رئيسها، وغالبية أعضائها إصدار قانون اعتبر في نظرهم ثوريا، وتحد الضباط للوفد بعد اتضاح موقف رجله القوى من الإصلاح الزراعي، ما يؤشر إلى بداية مرحلة الصدام المتصاعد مع قوى اليمين على اختلاف انتماءاتها الحزبية والفكرية.

وأخذ يتحدث اللواء "محمد نجيب"[٢]، الذي قدم خدمات كثيرة لحركة الضباط الأحرار ولمصر، عن أهمية الديمقراطية، وضرورة إعادة الحياة النيابية، وعودة الجيش إلى ثكناته، وانتقد ممارسات زملائه في مجلس القيادة.

واتخذت نقابتا المحامين والصحفيين، وأساتذة وطلاب الجامعات موقفا مؤيدا وداعما لمحمد نجيب، وطالبت بحل مجلس قيادة الثورة، وإعادة الحياة النيابية، وإطلاق الحريات

---

[١] المصدر نفسه، ص ١٥٧.

[٢] محمد نجيب (١٩٠١ - ١٩٨٤) سياسي و عسكري مصري هو أول رئيس في أول نظام جمهوري مصري (١٩٥٣ - ١٩٥٤)، لم يستمر في سدة الحكم سوى فترة قليلة بعد إعلان الجمهورية (حزيران (يونيو) ١٩٥٣ – تشرين الأول (نوفمبر) ١٩٥٤) حتى عزله مجلس قيادة الثورة ووضعه تحت الإقامة الجبرية بقصر الأميرة نعمة بضاحية المرج شرق القاهرة. بعيداً عن الحياة السياسية لمدة ٢٢ عاما. وكان اللواء أركان حرب محمد نجيب هو أول حاكم مصري يحكم مصر حكماً جمهورياً بعد أن كان ملكياً بعد قيادته ثورة ٢٣ يوليو الذي انتهت بخلع الملك فاروق. أعلن مباديء الثورة الستة وحدد الملكية الزراعية. وكان له شخصيته وشعبيته المحببة في صفوف الجيش المصرى والشعب المصري. حتي قبل الثورة لدوره البطولي في حرب فلسطين .

العامة. وتشكلت "جبهة وطنية" من حزب الوفد والأحزاب التقليدية والشيوعيين والإخوان تحت شعار إسقاط "الدكتاتورية العسكرية". ويلاحظ أنه لم يسبق لهذا التجمع أن شكل جبهة وطنيـة ضد الاستعمار البريطاني.[1] ولم تقتصر الأزمة على الخلاف بين جمال عبد الناصـر، وبقيـة أعضاء مجلس الثورة، وبين نجيب، والملتفين حوله، وإنما امتدت إلى داخل مجلس الثورة، إذ انحاز خالد محيي الدين إلى نجيب، وتفاديا لعواقب انقسام الجيش، وتحسبا من تصادم وحداته، أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر يوم ٥ آذار (مارس) ١٩٥٤ قرار المجلس بإلغـاء الرقابة على الصحف، والأحكام العرفية، وعقد جمعية تأسيسية منتخبة بطريقة الاقتراع العام، لمناقشة مشروع دستور جديد وإقراره، ولكن الجميع استغل الحريات المتاحة، لـشن هجـوم ضار على مجلس قيادة الثورة.

ولقد شكلت معركة السويس عام ١٩٥٦ مفصلا في تطور مصر الاقتـصادي. فمـن جهة كشفت الضغوط الاقتصادية التي مورست عقب تأميم القناة حجم المؤثرات الخارجية في الاقتصاد المصري، ومن جهة ثانية تعززت قدرات الدولة الاقتصادية باستعادتها قناة السويس ودخلها، وبتمصير الشركات والبنوك المملوكة لبريطانيا والفرنسيين والبلجيكيين، على خلفيـة موقف بلجيكا من حركة تحرير الكونجو بزعامة باتريس لوممبا، مما عوض مشكلة تـضاؤل المدخرات الوطنية. ومن جهة ثالثة توسعت مصر في عقد الاتفاقات الاقتصادية، والتجارية مع الكتلة الشرقية، وعدد من دول العالم الثالث، ويمكن القول : إن النصر السياسي الـذي تحقـق عام ١٩٥٦ مكن مصر من تدشين مرحلة تحررها الاقتصادي من السيطرة الاستعمارية التـي تواصلت منذ ضرب تجربة محمد علي في أربعينيات القرن التاسع عشر.[2]

---

[1] محمد عودة وروبرت ستيفن، (١٩٨٢). حوار حول عبد الناصر، القاهرة : دار الموقف العربي، ص ٤١.

[2] عوني فرسخ، مرجع سابق، ص ص ١٩٤-١٩٥.

المطلب الثالث : التشابه النسبي والتمايز غير الكامل بين الواقعين المصري والسوري

مضت التفاعلات بين مصر وسوريا في خط صاعد منذ أوائل أربعينيات القرن التاسع عشر، وعلى نحو متميز عن تفاعلات كل منهما مع جواره العربي. ففي الموقف من صـياغة ميثاق الجامعة العربية في خريف ١٩٤٤، وربيع ١٩٤٥ كان النظام السوري أقرب في توجهه الوحدوي إلى النظام المصري منه إلى مواقف أنظمة الحكم في كـل مـن العـراق ولبنـان والأردن. وكذلك كان الحال في موقف النظامين من الصراع العربي – الصهيوني، والعديـد من القضايا العربية في السنوات القليلة التي أعقبت قيام الجامعة العربية. ولقد تميزت العلاقات بين القطرين بقدر عال من الإيجابية طوال تلك السنوات، ولم تقع بين نظاميهما الحـاكمين أي أزمات. وكانا أقرب إلى التآلف والانسجام، على الرغم مـن معارضـة مـصر الـصريحة والضمنية لدعوات وحدة "سوريا الكبرى"، و"اتحاد الهـلال الخـصيب"، و"اتحـاد سـوريا والعراق"، التي كانت تستقطب قطاعا غير يسير من النخبة السياسية السورية.

منذ ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢، وإسقاط نظام الشيشكلي، عاش القطـران أحـداثا مهمة ومتلاحقة، وانتهجا سياسات عربية وخارجية متقاربة للغاية. وكان هناك شبه تماثل فـي خلفية القوة الأشد تأثيرا في صناعة القرار، ورغم أن مصر كانت جمهورية رئاسـية تنـتهج أسلوب "الديمقراطية الاجتماعية"[١]، وسوريا جمهورية برلمانية تأخـذ بأسـلوب "الديمقراطيـة

---

[١] مشكلة الليبرالية تتعلق دائما بالليبرالية الاقتصادية والتي تعني التحرر الكامل للاقتصاد وطغيان منطق السوق والربح على حساب العدالة الاجتماعية، ولذلك نشأ في الكثير من الدول الأوروبية وأميركا اللاتينية في نهاية القرن الماضي الفكر الجديد الذي يجمع ما بين الليبرالية السياسية واليسار الاجتماعي وهذا الفكر يسمى "الديمقراطية الاجتماعية Social Democracy. وحصلت الديمقراطية الاجتماعية على مصداقيتها من خلال مبادئ التنمية الإنسانية ومحاولة تعظيم المكاسب الحاصلة من الليبرالية السياسية وتخفيض الضرر الذي تتسبب به الليبرالية الاقتصادية من خلالا دمج مفاهيم "العدالة الاجتماعية" مع الليبرالية السياسية. إنها محاولة جريئة اثبتت الكثير من النجاح في تعظيم مصداقية الليبرالية السياسية، واستعادة دور اليسار الديمقراطي في أوروبا وآسيا وأميركا اللاتينية وكبح جماح الليبرالية

الليبرالية"[١]. يضاف إلى ذلك أن كلا من مصر وسوريا كانتا متحررتين من المعاهدات والأحلاف الأجنبية إلى حدّ ما. وكان صناع القرار في كل منهما لا يدينون بوجودهم في كراسي الحكم لأي قوة خارجية. ويمكن القول : إن الاختلافات الداخلية في كل من مصر وسوريا كانت الأشد تأثيرا في صناعة القرار، وإن المداخلات الخارجية كانت محدودة التأثير، خلافا لواقع الحال في بقية أقطار الجامعة العربية يومذاك.[٢]

مع أنه كان قد تحقق تطابق كامل في وجهات نظر صناع القرار السياسي في القطرين على المحور السياسي، باعتماد سياسة واحدة في المجالين العربي والدولي، إلا أنه كان بينهم تمايز جوهري على ثلاثة محاور : -

١. على محور نظام الحكم، إذ كانت سوريا تتبع نظاما شبه ليبرالي شديد التأثر بتداخلات ضباط الجيش، فيما كانت مصر قد تجاوزت الليبرالية، وبدأت تخطو باتجاه الديمقراطية الاجتماعية.

الاقتصادية المتوحشة. مشكلة الليبرالية الاقتصادية أنها تريد أيقاف دور الدولة في المجتمع وتحويل الخدمات الصحية والتعليمية والتنموية المختلفة إلى القطاع الخاص ونظام السوق وهذا ما يشكل تناقضا تاما ومباشرا مع الديمقراطية ومع حقوق الإنسان ومع التنمية، ولهذا جاء الفكر الديمقراطي الاجتماعي ليحاول محاربة التغول الاقتصادي الليبرالي.

[١] مصطلح الليبرالية في "الديمقراطية الليبرالية" لا يعني بأن الحكومة في هكذا نظام عليها أن تتبع الآيديولوجية السياسية الليبرالية، بل التسمية مجرد إشارة إلى حقيقة أن الإطار الأولي للديمقراطية الليبرالية قد تم وضعها من قبل الليبراليين في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. ومنذ ذلك الحين أعطى العديد من غير الليبراليين دعمهم للديمقراطية الليبرالية – لا بل وساهمو في نموها. وفي بعض الأحيان تعد الديمقراطية الليبرالية شكل الأمر الواع للحكومة، بينما الأشكال الأخرى هي المعنية من الناحية الفنية، فعلى سبيل المثال لكندا ملكية ولكن يحكمها برلمان منتخب ديمقراطياً. وفي المملكة المتحدة صاحب السيادة هو الملك الوراثي ولكن صاحب سيادة الأمر الواقع (التشريعية) هم الشعب من خلال نوابهم المنتخبين في البرلمان، وهي مع ذلك نظام ديمقراطي. ورغم أن جوانب من حياة المجتمع لا تعتبر من ضمن نظام الحكم إلا انه جرت العادة في تعريف الديمقراطية الليبرالية إدخال هذه الجوانب ضمن التعريف أيضاً. فوجود طبقة وسطى إجتماعية و مجتمع مدني واسع ومزدهر يُنظر إليها في كثير من الأحيان على انها من الشروط المسبقة لإرساء الديمقراطية الليبرالية.

[٢] المصدر نفسه، ص ٣٤٠.

٢. على محور البنى والنشاط الاقتصادي، إذ كانت سوريا تتبع نظام الحرية الاقتصادية، ودور الدولة في الاقتصاد محدود للغاية، وإن كانت قد بدأت خطوات محدودة على طريق التخطيط والتنمية اللارأسمالية. وبالمقابل كانت مصر قد خطت خطوات أوسع على طريق التخطيط الاقتصادي، والتنمية اللارأسمالية، وإقامة القطاع العام، في الوقت الذي كانت تمنح فيه للقطاع الخاص تسهيلات غير يسيرة، وتعتبر شريكا فاعلا للقطاع العام النامي.

٣. على محور التغيير الاجتماعي، إذ كان النظام بمصر قد أدرك في وقت مبكر للغاية عمق المشكلات الاجتماعية، وآثارها السلبية في الحياة السياسية والتنمية الشاملة، وبدأ خطوات ملحوظة على طريق إذابة الفوارق بين الطبقات، وبدأ جليا من خلال أدبياته وممارساته انحيازه المطلق للغالبية التي عانت الحرمان طويلا. وفي المقابل لم تنل المشكلات الاجتماعية في سوريا جهدا يذكر من قبل القوى المؤثرة في صناعة القرار السوري قياسا بما كان عليه الحال بمصر، على الرغم من أن واقع غالبية سكان الريف السوري، وفقراء المدن لم يكن متميزا كيفيا عنه في مصر. وعليه كان ما تحقق في مصر مطلوبا ومرغوبا به من قبل القطاع الأغلب من عناصر اليسار، وقوى الشعب العاملة في سوريا.[١]

ولم تكن مواقف النخب المؤثرة في صناعة القرار في القطرين، وتلك النشطة سياسيا، متطابقة تجاه ما هو قائم والتغييرات المحتملة على المحاور الثلاثة. ومع ذلك لم يكن لعدم تطابق المواقف، ولاختلاف الاجتهادات – وتناقضها بالنسبة للبعض – تأثير واضح في إعاقة

[١] عوني فرسخ، مرجع سابق، ص ص ٣٤٧-٣٤٨.

قيام الجمهورية العربية المتحدة. بل يمكن القول : إن تلك التمايزات كان لها أثرها الإيجـابي

في قيام الوحدة، خلافا للظن الشائع.

المبحث الثاني

قيام الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٥٨

المطلب الأول : مقدمة الوحدة بين مصر وسوريا

كان إعلان ثورة مصر، صباح ٢٣ تموز (يوليو) عام ١٩٥٢ عاملا جديدا من عوامل التقرب بين مصر وسوريا، فرحب بها السوريون أصدق ترحيب، وهللوا لها وكبروا، ودعـوا الدول العربية الموافقة عليه، إلى عقد مؤتمر توضع فيه النصوص مع تفاصـيلها، لإقرارهـا وإنفاذها فور إبرامها على أن يعقد هذا المؤتمر خلال شهر آذار (مـارس) عـام ١٩٥٥، وأن يضم : رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية والدفاع الوطني والماليـة الاقتـصاد ورؤسـاء الأركان العامة.[١]

وفتح السيد محمود رياض سفير مصر في سوريا باب المفاوضـات مـع الحكومـة السورية في أوائل شهر أيلول (سبتمبر) عام ١٩٥٥، لعقد اتفاق عسكري دفاعي، طبقا لما جاء في البيان، وانتهت هذه المفاوضات يوم ٢٠ منه بعقد الميثاق المطلوب، وهو أول ما عقد بين مصر، وبين حكومة عربية.

وأصدرت حكومة الثورة يوم ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ الدستور الجديد الـذي أعدته لمصر، فجاء متجاوبا ومنسجما مع الدستور السوري، فقال في مقدمته ما يلـي : نحـن الشعب المصري، الذي يشعر بوجوده متفاعلا في الكيان العربي الكبير، ويقـدر مـسؤولياته والتزاماته، حيال التضامن العربي المشترك لعزة الأمة العربية ومجدها... إلخ. وجـاء فـي

---

[١] أمين سعيد، (١٩٥٩). الجمهورية العربية المتحدة، (ج١)، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية، ص ١٧.

المادة الأولى من الباب الأول حول الدولة المصرية ما نصه : مادة ١ – مصر دولة عربيـة مستقلة ذات سيادة، وهي جمهورية ديمقراطية. والشعب المصري جزء من الأمة العربية.[1]

وربح السوريون بهذا النص الذي ينطوي عليه أول دستور لمصر، واعتبروه تجاوبا مع دستورهم، ومقدمة للوحدة التي لها يعملون، ولتحقيقها يسعون.

وفي إطار البيان المشترك الآنف الذكر، دارت مفاوضات، لتعزيز الروابط الاقتصادية وتنميتها. ووقع مندوبو الحكومتين يوم ٢٩ كانون الثاني (ينـاير) ١٩٥٦ اتفاقـا اقتـصاديا. ووصف هذا الاتفاق، حين توقيعه بأنه أعظم اتفاق تجاري وقعته سورية حتى ذلك التاريخ.[2]

فتحت هذه المقدمات مجتمعة الباب أمام السوريين، للبحث في إنشاء اتحاد فيـدرالي، تتعاون في إطاره الدولتان على تحقيق الغرض السامي المشترك الذي يعملان لأجلـه، وهـو تحرير بلاد العرب وتوحيدها، وتعزيز الصلات الاقتصادية القائمة بينهما. فدارت مباحثات بين أقطابهم ومفكريهم، وزعماء الأحزاب السياسية وقادتها، فاستقر الرأي علـى وضـع ميثـاق وطني، يقره مجلس النواب السوري، ويؤيده الشعب السوري، وتؤلـف وزارة تتعهـد بتنفيـذ أحكامه. وقد كان العامل الجوهري من هذا الميثاق هو تحقيق الوحدة وتقريب أجلها. وتألفـت على الأثر وفي يوم ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٥٦ وزارة قومية، وتعهـدت بتنفيـذ أحكامـه، وأدمجته بنصه في برنامجها الذي تقدمت به إلى البرلمان، ونالت الثقة على أساسـه يـوم ٢٨ منه فصار وثيقة واجبة التنفيذ.[3]

---

[1] المصدر نفسه، ص ١٧.

[2] عوني فرسخ، مرجع سابق، ص ص ٣٥١-٣٥٢.

[3] أمين سعيد، مرجع سابق، ص ٢٠.

وألقى رئيس مجلس الوزراء السوري صبري العسلي يوم ٥ تموز (يوليـو) ١٩٥٦، أي بعد أسبوع واحد من نيلها الثقة، بيانا أمام مجلس النواب السوري أعلن فيـه : إن مجلـس الوزراء عهد إلى وزير الخارجية بإجراء مفاوضات للاتحاد الفيدرالي بين مصر وسوريا.[1]

وتجاوبت مصر الثائرة المتحررة مع سوريا الناهضة، ورحبت بخطوتهـا الواسـعة. وتناول الرئيس جمال عبد الناصر مشروع الاتحاد في الخطبـة الكبـرى التـي ألقاهـا فـي الإسكندرية يوم ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٥٦ وأعلن فيها تأميم شركة قناة الـسويس. واسـتقبلت سوريا بالارتياح الزائد، تصريحي الرئيس، وشرعت تعد المعدات لفتح باب المفاوضات.

وأعلن رئيس مجلس الوزراء السوري يوم ٧ تموز (يوليو) ١٩٥٦ أنه تم تأليف الوفد الذي سيسافر إلى القاهرة. ودرس مجلس الوزراء السوري في جلسته يوم ١٤ تموز (يوليـو) برئاسة الرئيس المصري جمال عبد الناصر مشروع الاتحاد، وأقر المبادئ الآتية لتكون قاعدة له : -

١. تتعاون الدولتان في ظل اتحاد فيدرالي يشمل : الشؤون الخارجيـة والعـسكرية والاقتصادية.

٢. تأليف مجلس فيدرالي يضم ممثلين للسلطتين التنفيذية، والتشريعية، بالإضافة إلى إنشاء محكمة فيدرالية عليا.

٣. إنشاء سلطة فيدرالية تنفيذية تشترك فيها الحكومتان وتضم : وزراء الخارجيـة والدفاع والاقتصاد، لتسيير دفة السياسة المشتركة للاتحاد.

---

[1] المصدر نفسه، ص ١٩.

٤. إنشاء هيئة تشريعية فيدرالية من أعضاء متـساوين مـن الـدولتين، ينتخبهـا البرلمان المصري والسوري، لوضع القوانين اللازمة للاتحاد.

٥. إنشاء مجلس فيدرالي أعلى للعدل، يكون السلطة الوحيدة التي لها حق الفصل في الخلافات التي قد تنشأ بين طرفي الاتحاد.

٦. يكون للاتحاد رئيس تنتخبه جمعية تشريعية فيدرالية لمدة عامين على أن تكـون الرئاسة بالتناوب بين سورية ومصر.

٧. تحتفظ كل من الدولتين بسلطتها الداخلية، وبوضعها السياسي الراهن، وبنظامها في ظل الاتحاد.

٨. يمنح مواطنو كل من الدولتين رعوية فيدرالية موحدة، تمكنهم من التنقل بحريـة داخل الاتحاد على أن يحتفظ رعايا كل من الدولتين بجنسيتهم الأصيلة إبقاء على حقوقهم السياسية المحلية في كل من البلدين.

٩. يفتح باب الاتحاد أمام أية دولة عربية أخرى تقر مبادءه وميثاقه.[١]

أعلن رئيس الحكومة السورية في يوم ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٥٦ أن الحكومـة ألفـت لجنة من الخبراء، لدرس المشروع من الناحية الاقتصادية قوامها : الأمـين العـام لـوزارة الاقتصاد، ومدير البنك المركزي، ومساعده، ومدير الاقتصاد، ومدير الجمارك.

---

[١] المصدر نفسه، ص ص ٢٢-٢٣.

وأعلنت مصر تأميم قناة السويس، والفريقان يعدان العدة للبدء في مفاوضات الاتحاد، ثم تطورت أزمتها، وانتهت بالعدوان الغاشم، فأرجئت المفاوضات بطبيعة الحال ريثما تنتهي الأزمة. ووقفت سوريا منذ ابتداء الأزمة حتى نهايتها إلى جانب مصر، تؤيدها وتشد أزرها.[١]

زاد الموقف المشرف النبيل - الذي وقفته سوريا من مصر إبان العدوان، وتضامنها معها، إلى أقصى حدود التضامن، ووضعها جميع قواها وإمكانياتها تحت مطلق تصرفها - صلات البلدين قوة ومتانة، وزاد أقطابهما - وفي المقدمة قادة الجيش السوري - اقتناعا بوجوب توحيد البلدين، لما في الوحدة من قوة وفوائد تزيد فوائد الاتحاد، خصوصا بعد ما ذاق البلدان لذة الانتصار، وقطفا ثمار تعاونهما المشترك. ولقد تطور التعاون في المرحلة الجديدة تطورا خطيرا، وتجلى في صور وأشكال عديدة، وقد بدأ أول ما بدأ بتوحيد تسليح الجيشين : السوري والمصري.

ودارت في أواسط شهر آب (أغسطس) ١٩٥٧ أي بعد انتهاء العدوان مباحثات بين القائد العام للجيش المصري، والقائد العام السوري، انتهت بعقد اتفاق جديد هذه خطوطه الكبرى: -

١. توحيد الجيشين المصري والسوري في التسليح، والتدريب، لمواجهة أي احتمال طارئ.

٢. إرسال الضباط والخبراء المصريين وعلى وجه السرعة إلى سوريا، للإسراع في تدريب الوحدات السورية على الأسلحة الحديثة.

---

[١] عوني فرسخ، مرجع سابق، ص ٣٥٢ .

٣. إنفاذ إمدادات من القوات الضاربة للجيش المصري لتعزيز القدرة الدفاعية للجيش السوري، أمام الحشود التركية.[١]

وشرعت القيادة المصرية في أعقاب هذا الاتفاق، تعد حملة عسكرية كبيرة ترسلها إلى سوريا، لترابط في شمالها على حدود تركيا، وفي جنوبها على حدود إسرائيل، وتعمل مشتركة مع القوات السورية التي ترابط هنا وهنالك.

وفي شهر آب (أغسطس) ١٩٥٧ دارت مباحثات اقتصادية بين وفد مـصري وصـل إلى دمشق، وبين مندوبي الحكومة السورية، لوضع أسس الوحدة الاقتصادية بين البلدين انتهت بالاتفاق على تأليف لجنة مشتركة لدراسة الخطط العملية الكفيلة بتحقيق الوحـدة الاقتـصادية وتقديم الاقتراحات، على أن تقدم تقريرا عن أعمالها خلال ٣ أشهر من تاريخ توقيع الاتفـاق، وعلى أن تتخذ الخطوات الآتية : -

١. تعديل الاتفاق التجاري المعقود بين الطرفين، بما يضمن توسيع نطاقه إلى أقصى حد مستطاع.

٢. تعديل اتفاق المدفوعات المعقود بين البلدين بما يكفل التوسع في تقديم التـسهيلات اللازمة لتنمية التبادل التجاري.

٣. تشجيع تكوين الشركات الاستثمارية المشتركة، وتبادل المعونة الفنية. وقد تقـرر التعجيل في إنشاء مصرف صناعي، ومصرف تجاري، وشركات للنقـل الجـوي والبحري والتأمين، والاستثمار الزراعي، والتجارة الخارجية.

---

[١] أمين سعيد، مرجع سابق، ص ٢٦.

٤. اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين حرية انتقال الأشخاص والإقامة والعمل، والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي في مختلف الميادين الاقتصادية : زراعية وصناعية وتجارية.[١]

ورأى رجال البرلمان في البلدين أن يسهموا في حركة الوحدة الجديدة ويشجعوها، فاغتنم أكرم الحوارنى، رئيس مجلس النواب فرصة عودة البرلمان السوري إلى الاجتماع (أوائل شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧) فوجه دعوة إلى مجلس الأمة المصري، وكان في حالة اجتماع، لإيفاد وفد من أعضائه إلى سوريا، لتعزيز روابط الأخوة، ولإعلان التصميم على تنفيذ مشروع الاتحاد فاستجاب للدعوة، وأوفد وفدا برئاسة وكيله أنور السادات الذي وصل دمشق يوم ١٦ تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٥٧، واستقبلته سوريا بالحفاوة الكبرى.[٢]

ورحب رئيس الجمهورية السوري في القصر الجمهوري بالوفد.[٣] واشترك الوفد البرلماني المصري في الجلسة التي عقدها مجلس النواب السوري، وجلس أعضاؤه بين إخوانهم النواب السوريين، وكانت جلسة تاريخية حافلة حضرها كبار رجال الدولة وكبار القادة العسكريين.[٤]

وأذيع في دمشق أن وفدا اقتصاديا سيسافر إلى القاهرة يوم ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨، لبحث مشروع الوحدة الاقتصادية الذي أعدته الحكومة السورية مع الحكومة المصرية، على أن تبدأ مباحثات الوحدة بعد الاتفاق عليه. وقبل أن يغادر هذا الوفد دمشق،

---

[١] المصدر نفسه، ص ٢٨.
[٢] عوني فرسخ، مرجع سابق، ص ٣٦١ .
[٣] أمين سعيد، مرجع سابق، ص ٢٨.
[٤] المصدر نفسه، ص ٢٩.

قال الأمين العام لوزارة الاقتصاد السورية (أي وكيل الوزارة) يوم ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ للصحف : إن تحقيق الوحدة الاقتصادية لا يمكن أن يتم إلا على مراحل، وإن إتمامها يتطلب سنتين على أقل تقدير، وحذر من العجلة في التنفيذ، كي لا تصاب بنكسة، واقترح تأليف لجنة عليا تشرف على تنفيذها، وأضاف : إن الاقتصاد مرتبط بالسياسة العامة.[1] وكان هذا الحديث عاملا مهما في تعديل الاتجاه، وترك الاتحاد إلى الوحدة، لأنها أقوى وأمتن وأفضل..وهو ما تم على الأثر.

المطلب الثاني : إعلان الوحدة

وصل الوفد السوري إلى القاهرة في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨، حيث عقد اجتماعا مع الوفد المصري، لمناقشة الخطوات النهائية لإعلان وحدة مصر وسوريا، وفي يوم السبت الأول من شباط (فبراير)، وقع جمال عبد الناصر وشكري القوتلي في قصر القبة وثيقة توحيد مصر وسوريا في دولة الجمهورية العربية المتحدة. وتلا صبري العسلي عضو الوفد السوري هذه الوثيقة من شرفه قصر القبة معلنا توحيد مصر وسوريا في دولة واحدة ديمقراطية رئاسية، يتولى السلطة التنفيذية فيها رئيس الدولة يساعده وزراء معينون من قبله، ومسؤولون أمامه. ويتولى السلطة التشريعية فيها مجلس تشريعي منتخب للدولة الجديدة التي يكون لها جيش واحد وعلم واحد. وأوضحت الوثيقة أن الشعب في مصر وسوريا سيدعى إلى استفتاء خلال ثلاثين يوما على أسس الوحدة، وشخص رئيس الجمهورية؛ وحدد يوم ٥ شباط (فبراير) ١٩٥٨ لاجتماع مجلس النواب السوري، ومجلس الأمة المصري، يعرض خلاله كل

---

[1] أمين سعيد، مرجع سابق، ص ٣٠.

من الرئيسين ناصر والقوتلي الأسس التي ستقوم عليها الوحدة بين الدولتين. وأكدت الوثيقة أن باب الوحدة مفتوح أمام جميع البلاد العربية.

وفي مبادرة من القوتلي، أعلن ترشيح جمال عبد الناصر رسميا، ليكون أول رئيس للجمهورية العربية المتحدة، وتقرر أن يطلق على المجلس التشريعي الموحد اسم مجلس الأمة، على أن يتألف من مصريين وسوريين، يعينهم رئيس الجمهورية الجديد بعد انتخابه خلال الفترة الانتقالية. كما تقرر تأليف اتحاد قومي من المصريين والسوريين، وتأليف حكومة مركزية في القاهرة، تتكون من وزراء مصريين وسوريين، تختص بشؤون الدفاع والسياسة الخارجية؛ بالإضافة إلى تشكيل مجلس تنفيذي في القاهرة، يؤلف من وزراء مصريين، ومجلس تنفيذي آخر للإقليم السوري.

وفي ٥ شباط (فبراير)، انعقد المجلسان التشريعيان في دمشق والقاهرة، حيث عرض عليهما اتفاق الوحدة، وقيام الجمهورية العربية المتحدة، حيث أقر كل منهما بالإجماع الخطوات التي تمت والتي اتفق عليها الجانبان في بيانهما التاريخي المشترك.

وكانت لجنة الشؤون العربية بمجلس الأمة قد قدمت تقريرا يتضمن مباركة وحدة مصر وسوريا.[١] وشرح صلاح البيطار رئيس الوفد السوري في ١١ شباط (فبراير) ١٩٥٨ سياسة الدولة الجديدة التي تشير إلى أن الجمهورية العربية المتحدة لا تحمل نيات عدوانية، ولا يمكن أن يكون قيامها موجها ضد أي بلد عربي.[٢]

[١] مجلس الأمة، جلسة ٤٤، ٤٥، في ٥/٣ شباط (فبراير)، ١٩٥٨م، ص ٢٠٥١-٢٠٦٢.

[٢] وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٥٢، ملف ٢١/٣٦٦/١٠٣٧م. ٨٨ في ١٩٥٨/٢/٢٣م.

وأعلن زكريا محي الدين وزير الداخلية المصري فـي ٢٢ شـباط (فبرايـر) ١٩٥٨ النتائج الرسمية للاستفتاء على الوحدة، ورئاسة جمال عبد الناصر، والتي جـاءت بالموافقـة بنسبة ٩٩،٩٩% في مصر، و٩٨،٩٩% في سوريا عربي.[١]

وفي ٥ آذار (مارس) ١٩٥٨ أعلن الدستور المؤقت للجمهوريـة العربيـة المتحـدة، والذي تكون من ثلاثة وسبعين مادة. كما صدر القانون رقم ٦ لعام ١٩٥٨ الذي نص على أن يتولى الأعضاء السابقون في مجلس الأمة المصري، ومجلس النواب السوري الأعمال التـي يعهد بها إليهم رئيس الجمهورية. وتقرر وضع ثلاث ميزانيات للجمهورية العربية المتحـدة : واحدة للوزارة العامة، وإثنتان لكل من الإقليمين المصري والسوري. كما أصدر عبد الناصر قرارا بتعيين كل من : عبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وصـبري العـسلي وأكـرم الحوراني نوابا لرئيس الجمهورية.[٢]

وتقرر أيضاً أن تظل المعاهدات، والاتفاقات الدولية المبرمة بـين كـل مـن مـصر وسوريا، والدول الأجنبية سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها عند إبرامهـا، أمـا المعاهدات التي تبرم مستقبلا، فيتولى إبرامها رئيس الجمهورية وفقـا للنظـام المقـرر فـي الدستور.[٣]

المطلب الثالث : صدى وحدة مصر وسوريا

شغلت وحدة مصر وسوريا ومصر اهتمام الدوائر السياسية في مختلف أنحاء العـالم، وقد اختلفت ردود أفعال هذه الدوائر بين : مؤيد، ومعارض، ومترقب متردد.

---

[١] سليمان الطماوي، (١٩٦٦). التطور السياسي للمجتمع العربي، القاهرة : د.ن، ص ٢٤٠.

[٢] نجيب صالح، (١٩٨٥). تاريخ العرب السياسي، بيروت : دار اقرأ، ص ٢٢٧.

[٣] غانم محمد حافظ، (١٩٦٠). جامعة الدول العربية، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، ص ١٠٢.

وقد اعترف الاتحاد السوفيتي بالجمهورية العربية المتحدة في يـوم إعـلان نتيجـة الاستفتاء على الوحدة في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٥٨. أما الولايات المتحـدة الأمريكيـة فقـد استقبلت إعلان الوحدة بفتور وشك وترقب. وأكدت الأوساط السياسية فـي كنـدا أنـه مـن المستحيل الارتياح إلى مثل هذا الاتحاد، حيث إن من الدوافع التي أدت إليه هي الاعتداء على إسرائيل، وسيؤدي هذا الاتحاد إلى امتداد نفوذ عبد الناصر نحو الحدود الـشمالية لإسـرائيل، بالإضافة إلى حدودها الجنوبية الغربية.

ويتلخص رد فعل دول غربي أوروبا تجاه الوحدة بين مصر وسوريا بأنهـا محاولـة انقلابية، ودعوة صريحة، لتقويض العروش والقضاء على المصالح والامتيازات في كل مـن العراق والسعودية والأردن ولبنان، وربما كان هذا التحليل الغربي لإثارة المخاوف لدى حكام العرب، وإظهار مصر بمظهر الراغب في القضاء على عروشهم وامتيازاتهم، ثـم إن إشـادة الغرب بدور دولة الاتحاد في مقاومة الشيوعية لا تعدو كونها محاولة، لإيقاع الخـلاف بـين سوريا وروسيا التي لا ترتاح بطبيعة الحال إلى القضاء على الأحزاب الشيوعية.

وأما الجامعة العربية، فقد رحبت بوحدة مصر وسوريا، حيث قدم الأمين العام محمـد عبد الخالق حسونة في جلسة مجلس الجامعة فـي ٢١ آذار (مـارس) ١٩٥٨ التهنئـة إلـى الجمهورية العربية المتحدة والرئيس جمال عبد الناصر، ثم أعلن رئـيس وفـد الجمهوريـة العربية المتحدة أن الوحدة الكاملة بين إقليمي سوريا ومصر تمت بإرادة الشعب، وقدمت الدليل على أن وحدة العرب لم تعد مجرد أمنية. ووافق مجلس الجامعة على اقتراح مشروع قـرار ينص على الآتي : (يقرر مجلس الجامعة العربية في افتتاح دورة انعقاده التاسعة والعـشرين

الإعراب عن أصدق التهاني لسيادة رئيس الجمهورية العربية المتحدة، ويرجو أن تكون هـذه الخطوات التاريخية الكبرى بداية عهد جديد لمجد العرب، وبعث لوحدتهم الشاملة).[١]

[١] وثائق وزارة الخارجية، محفظة ٨١٧ ملف، ١/١٣٩/١٤٠ ج ٦، مذكرة الإدارة العربية، د.ت.

المبحث الثالث

انفصال الوحدة في عام ١٩٦١

المطلب الأول : وقوع الانفصال

في ليلة ٢٨ من أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ قامت بعض الوحدات العسكرية السورية بالتحرك نحو دمشق لتنفيذ الانفصال.[١] وجرت الأحداث على النحو التالي : -

١. تحركت قوات البادية تحت قيادة حيدر الكزبري من الضمير على طريق الضمير – دوما – حرستا – دمشق، وهدفها استراحة القائد العام للقوات المسلحة في مصر وسوريا المشيرعبد الحكيم عامر في نهاية شارع المرج الموصل إلى منطقة المهاجرين، لقتله، والقضاء على المقاومة التي تواجه القوة.

٢. تحرك اللواء الأول المتمركز في قطنة، وهو أقوى لواء في الجيش السوري حينئذ، وهو لواء محمول ويضم في تشكيله دبابات ومدفعية ميدان ومدفعية مضادة للطائرات. وكان على رأسه المقدم مهيب الهندي رئيس أركان اللواء، صهر عبد الكريم النحلاوي. كان هذا اللواء هو القوة الأساسية لتنفيذ الانفصال، ولذا قام عبد الكريم النحلاوي كأتم الأسرار بتركيز عدد كبير من ضباط الانقلاب به.

٣. بالنسبة لباقي قطاعات الجيش، كان النحلاوي قد قام بتعيين ضباط مواليين له فيها قبل بداية الانقلاب، بحيث إن أي تحركات للقطاعات، كانت ستؤدي إلى انقسام

---

[١] صلاح نصر، (١٩٧٦). مرجع سابق، ص ٧٠.

فيها يعوق حركتها أو التصدي لها. وهكذا ضمن إلى حد مـا تجميـد الوحـدات المعارضة للانقلاب.

أصدر النحلاوي تعليمات بالقبض على الضباط المصريين الذين كانوا يعملـون فـي وحدات الجيش السوري، للحيلولة دون قيامهم بأية مقاومة. ناهيك عن أن التعليمات الأساسـية التي كانت معطاة للضباط المصريين تؤكد ضرورة طاعتها لقادة وحداتهم، وكانوا جمـيعهم – من مستوى كتيبة فما فوق – من السوريين، كما أن التعليمات كانت تقضي بعدم التصدي لمثل هذه المواقف التي تبلغ حد التقاتل وبخاصة أن الأمر لم يكن محليا في بداية التحرك للانقلاب، وكان الطيران السوري تحت قيادة العقيد موفق عـصاصة، وهـو أحـد أعـوان الـنحلاوي الأساسيين، والذي كان قد أعد الوضع في الطيران بحيث يضمن عدم قدرته على التحرك ضد الانقلاب.[١]

المطلب الثاني : أسباب الانفصال

كانت الوحدة نتيجة منطقية لما سبقها من مقدمات، فقد اتفقـت إرادة القطـرين علـى ضرورة التعجيل بالوحدة على أساس أنها كفيلة بحل المشكلات ومواجهة المخاطر. ولم يشغل البعد الاقتصادي بال أصحاب القرار السياسي في القطرين، وذلك لضعف مستويات التنميـة، وتدني الموارد المالية للدول العربية، فقد غابت أهمية التفاعلات الاقتصادية في تحقيق الوحدة، ولذلك كان المهم عندهم أن تقوم الوحدة أولا.[٢] أما أهم أسباب الانفصال فهي : -

---

[١] المصدر نفسه، ص ص ٢٥٥-٢٥٦.

[٢] طربين أحمد، (١٩٥٩). الوحدة العربية ١٩١٦-١٩٤٥م، القاهرة : د.ن، ص ٤٤٢.

١. التسرع في إقامة الوحدة :

من خلال مقاومة الأحلاف أخذت مصر تلعب دور الإقليم العربي القاعدة، وبدأ عبد الناصر يمزج بين طموحاته الشخصية، والطموحات القومية، فيما تعاظمت التحديات الخارجية. وكان طبيعيا أن تلجأ سوريا للوحدة لتأمين الذات، وأن تستجيب مصر إدراكا من قيادتها أن أمنها الوطني مرتبط بالأمن القومي العربي. ويدل على ذلك أن الوحدة تحققت في اتفاق مع حركة التاريخ العربي يومذاك.

٢. إقامة الوحدة دون دراسة كافية :

لقد انقضى عامان بين أول ذكر لاتحاد مصر، وسوريا وتحقق الوحدة، وهي مدة كافية جدا للقيام بأدق الدراسات، غير أن أحدا من المدعين أن الوحدة تمت دون دراسة لم يقدم أي دراسة تذكر. وليس ينكر أن غياب الدراسات الوافية لواقع القطرين كان من أبرز عوامل تباين الاجتهادات عند التطبيق، ولكنه قصور يحسب على أهل الفكر والسياسة والمثقفين، ولا يجوز أن يحسب على الوحدة بحال من الأحوال.

٣. عدم معرفة السوريين بأحوال مصر والمصريين بأحوال سوريا :

كان صناع قرارهما على معرفة كافية بما يتطلبه الاتفاق، ولكنهم لم يستطيعوا تحقيق أهدافه لأنهم لم يكونوا على معرفة كافية ببعضهم بعضا من خلال التفاعلات فيما بين الإقليمين في الأعوام الأربع السابقة للوحدة، واللقاءات والمباحثات التي سبقت عقد

مجموعة من الاتفاقات العسكرية والاقتصادية والثقافية فيمـا بينهمـا، كـان صـناع قرارهما على معرفة كافية بما يتطلبه الاتفاق.

٤. افتقاد سوريا شخصيتها، والسوريين دورهم :

قيل في نقد التجربة عدم مشاركة الإقليم السوري في الحكم؛ "مما أسبغ على الوحـدة شكل الضم، أو التوسع المصري".[١] وفي هذا الادعاء جهل – أو تجاهل – إذا قـصد بذلك سوريا من حيث هي كيان سياسي؛ لأنه بقيام الوحدة فقدت كل من مصر وسوريا الشخصية المستقلة، وشكلتا كيانا جديدا. أمـا إذا كـان المقـصود المـواطنين فـي الجمهورية الجديدة من أصل سوري، فإن عبد الناصر، بانتخاب غير مطعـون فيـه، اختير ممثلا لشعب الإقليمين رئيسا لجمهورية رئاسية، وكان للسوريين نـسبة تفـوق نسبتهم العددية كنواب للرئيس ووزراء ونواب وسفراء وأعضاء في قيـادة الاتحـاد القومي. ولم تأت محدودية أدوار الوزراء المركزيين السوريين بين الموجـودين فـي القاهرة نتيجة سياسة متعمدة، وإنما نتيجة كونهم غير ملمين بظروف مصر من ناحية، وبعيدين عن صناعة القرار في الإقليم السوري من ناحية ثانية، بحيث تفرد الـوزراء التنفيذيون بالأمر في الإقليمين. وبالتالي يمكن الجزم بأن المغالاة، وجهـل الحقـائق الموضوعية، وتخاف الوعي والمعرفة، علة هذا الادعاء الذي لا تسنده حقائق الواقع.

٥. النفوذ المصري :

ركزت أجهزة الإعلام المعادية، والأجنبية والعربية، على أن الوحدة ستقود إلى "تسلط مصري"، وذلك قبل الاستفتاء على قيام الجمهورية العربية المتحدة. وتوالى الحـديث

---

[١] أحمد عبد الكريم، (١٩٩١). أضواء على تجربة الوحدة، دمشق : الأهالي للطباعة والنشر، ص ص ١٤٢، ١٤٦.

أيام الوحدة، وشارك في ذلك الناقدون من أقصى اليمين إلى أدنى اليسار، وتواصل في أعقاب الانفصال، ولقد غالى كثيرون في الحديث عن تسلط الضباط والإداريين المصريين، واستغلت إلى حد بعيد أخطاؤهم وهفواتهم. وليس يذكر أن بعضهم وبخاصة ضباط مكتب المشير عامر أساءوا لمشاعر زملائهم، ومراجعيهم من أبناء الإقليمين،[1] إلا أن غالبيتهم كانوا يؤدون مهام مطلوبة، بدليل أن حكومة الانفصال طلبت بقاء المدرسين المصريين لحاجة سوريا إليهم.

٦. غياب الديمقراطية :

الاتهام الشائع، والذي غدا عند الكثيرين أشبه بالبديهية التي لا تناقش، وهو إن سوريا فقدت في عهد الوحدة نظامها الديمقراطي. ويتناسى القائلون بذلك أنه برغم امتلاك سوريا مؤسسات النظام الليبرالي فيما بين ١٩٥٤-١٩٥٨، فإن صناع قرارها الرئيسيين طوال هذه الفترة كانوا ضباط الجيش، بينما كانت جميع أحزابها تعاني صراعات حادة بين القيادات التاريخية المحاطة بهالة قدسية، وبين الكوادر الشابة المتطلعة للتجديد والتغيير والمشاركة في صناعة القرار. ويعكس الواقع الذي كان أن النخب السياسية والعسكرية لم تكن في غالبيتها الساحقة صادقة الالتزام بالليبرالية فكرا وممارسة، فما كانت أحزاب اليمين لتجيز حزب البعث والحزب الشيوعي لو أنها امتلكت القدرة، ولم يكن البعثيون والشيوعيون أقل رغبة في تهميش اليمين. ولم تمتلك أي من قوى اليمين وقوى اليسار قدرة على التفرد بالسلطة فقد تعايشت معا، في نظام لا هو ثوري ولا هو ليبرالي، وإنما كان موضوع صراع محتدم بين دعاة الديمقراطية

[1] أحمد حمروش، (١٩٧٦). عبد الناصر والعرب، قصة ثورة ٢٣ يوليو، (ج١)، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٢٣٠.

الشعبية ومدعي الليبرالية. وهكذا يتضح أن من أبرز الافتراءات على عهد الوحدة أنه قصف عمر الليبرالية في سوريا.[1] ويمكن القول إن عهد الوحـدة – وإن لـم يـشهد استكمال البناء الديمقراطي، وشابه قصور لا ينكر على هذا الصعيد – شهد منجـزات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وإخراجا للجمهور من سلبيته، بحيث باتت قوى الشعب العاملة أكثر قدرة على الحركة والتأثير، وقد تجلى ذلك في مواجهة الردة الانفصالية. كما يمكن : القول إن في مقدمة العوامل التي تسببت في القصور الديمقراطي، علـى صعيد المشاركة الشعبية ودور وأداء أجهزة الأمن، الضغوط الخارجية مـن ناحيـة، وتراكم التخلف العربي من ناحية ثانية، والصراعات التي احتدمت مع قادة الأحـزاب من ناحية ثالثة، وسلبية غالبية المثقفين من ناحية رابعة، وسلبية غالبية المثقفـين مـن ناحية خامسة، وعدم إمكانية الاعتماد على حزب من الأحزاب، أو على أجنحـة مـن أحزاب مؤتلفة من ناحية سادسة، كما أنه لم يمكن القضاء علـى رواسـب الـصراع السياسي السابق للوحدة من ناحية سابعة. وبرغم ذلك كله يمكن القول إن الوحدة : إذا كانت لم تنه بقيامها عهدا ديمقراطيا في سوريا، فإن انفصالها لم يعد لسوريا نظاما له أدنى صلة بمبدأ الديمقراطية : مصلحة الأغلبية والمشاركة الشعبية.[2]

٧. تجاوزات أجهزة الأمن :

بعد بقيام الوحدة اختلفت المهام الموكلة لجهاز الأمن كما وكيفا؛ إذا لم يعد التآمر وقفا على القوى الاستعمارية وحلفائهـا، وإنمـا تعـدد المتـآمرون؛ بتـأثير المتغيـرات والمستجدات محليا وعربيا ودوليا، ولقد تولى عبد الحميد السراج وزارة داخلية الإقليم

[1] عوني فرسخ، مرجع سابق، ص ٢٤٣ .

[2] المصدر نفسه، ص ص ٢٤٦-٢٤٧.

في بداية عهد الوحدة، وتزايدت مسؤولياته بإطراد حتى قبول استقالته في ١٢ أيلـول (سبتمبر) ١٩٦١، وتجمعت بين يديه سلطات واسعة، مكنته من بسط سـلطانه. ولأن النظام اعتمد توسيع إطار مهام الأجهزة التنفيذية، وبحكم تعدد صلاحيات عبد الحميـد السراج، وتوليه مسؤولية "الاتحاد القومي" تولت أجهزة وزارة الداخلية بعـض مهـام التنظيم الشعبي، بينما لم تتطور تلك الأجهزة إلى مستوى تطور مهامها في المرحلـة الجديدة، بل صارت تضم كثيرين ممن تحولوا – بتطور المرحلة – إلـى معارضـي الوحدة والنظام، كما تأثرت ممارسات السراج والأجهزة العاملة بإمرته بدخولـه فـي صراع على السلطة مع مختلف شركاء الحكم، وباستغلاله الأجهزة ضـد خـصومه، وبمحدودية وعيه الاجتماعي، بحيث لم تقتصر الرقابة في عهده على أعـداء الوحـدة والنظام، وإنما اتسعت لتشمل الوزراء، وكبار المسؤولين بمن فيهم المشير عامر.[١]

٨. حل الأحزاب والصراع مع قادتها :

لم يعارض أحد من المتفاوضين السوريين طلب حل الأحزاب، وفيما عـدا الحـزب الشيوعي رحب غالبية قادة الأحزاب بالقرار؛ إذ وجد فيه قادة أحـزاب اليمـين مـا يخلصهم من مخاطر اليسار، ووجد فيه قادة البعث ما يريحهم مـن مـشاكل الحـزب المستعصية،[٢] بينما تصاعدت حملات الحزب الشيوعي بشكل طـردي. ولقـد بـدأت المشكلات مع ساسة سوريا وشخصياتها غير الشيوعية، نتيجـة تنـاقض مـصالحهم الذاتية مع نهج الحكم وسياساته المعتمدة، وليس حول أي قـضية تتـصل بالثوابـت القومية أو مصلحة جماهيرية. وكان لأوضاع الأحزاب السورية قبل الوحدة، وبخاصة

[١] محمد حسنين هيكل، (١٩٦٢). ما الذي جرى في سوريا؟، القاهرة : دار القومية، ص ١٠٥.
[٢] ناجي علوش، (١٩٦٢). الثورة والجماهير، بيروت : دار الطليعة. ص ١٧٥.

البعث انعكاساتها على العلاقة بالحكم؛ فالانقسامات غير المعلنة قبل الوحدة انعكست بوضوح خلالها.[١] وبرغم الآثار السلبية للصراع مع الأحزاب، يمكن الجزم بأن الخطأ الذي واكب حل الأحزاب هو أنه لم يواكبه أي جهد لاستيعاب طاقة الحزبيين في عمل فكري أو تنظيمي كانت تحتاجه الجمهورية، والحركة القومية. كما أن التفاعل مع أزمات قادة البعث تغلب عليه الانفعال والحدة. ثم إنه نظر للأحزاب ككتل صماء دون تفريق بين من كان يعادى العهد والقيادة، وبين الجمهورية والواقع العربي؛ حيث كانت الأحزاب تقود النضال التقدمي التحرري. كما أنه لم يراع في الموقف من الشخصيات السورية حساسيتها المغالى فيها تجاه كل ما يتصل بالكرامة الشخصية، والاعتبار المعنوي.

٩. تسريح الضباط السوريين ونقلهم للإقليم المصري والأجهزة المدنية :

كان عبد الناصر عشية قيام الوحدة قد استكمل عملية تحويل النظام العسكري لثورة تموز(يوليو) إلى نظام مدني. كما كان على معرفة دقيقة بواقع الجيش السوري، وتناحر كتله، واعتياد ضباطه التدخل الضاغط في شؤون الحكم، وانفتاحه للمداخلات الخارجية المحلية والعربية والدولية.[٢] ولقد تم اتفاق عبد الناصر مع وفد المجلس العسكري السوري على وقف اشتغال الضباط بالسياسة. وفي لقاء عبد الحكيم عامر بأعضاء مجلس القيادة بعد الوحدة اختاروا جميعهم – فيما عدا بشير صادق – البقاء في الجيش،[٣] غير أنه تم تعيين أربعة من أنشطهم وزراء، ونقل ثلاثة للعمل بالجيش

[١] عوني فرسخ، مرجع سابق، ص ص ٢٤٨-٢٤٩.

[٢] مجدى حماد، (١٩٨٧). العسكريون العرب وقضية الوحدة، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٤١٣.

[٣] صلاح نصر، مرجع سابق، ص ١٣٩.

الثاني (المصري) مقابل تعيين بعض الضباط المصريين في رئاسة أركـان الجـيش الأول (السوري)، ثم صدرت قائمة بتسريح ٩٤ ضابطا، ولقد جاءت عمليات التسريح والنقل والإحالة – على الأغلب – نتيجة مستجدات سياسية ضاغطة.[١] كـان الخطـأ الاستراتيجي يكمن في عدم توحيد الجيش في بداية عهد الوحدة، على الرغم من توفر العوامل المساعدة لذلك يومها. وكانت وحدة الجيش سبيل تعميق التفاعل بـين أبنـاء الإقليمين على مستوى الجنود، وعدم حصره على مستوى الـضباط؛ حيـث يلعـب الطموح الشخصي، والانفعالات الذاتية دورا سلبيا ضـد التفاعـل الخـلاق. وكانـت الجيوش – ولم تزل – بوتقة الاندماج في المجتمعات المتعددة. ولقد أضاعت القيـادة "الناصرية"[٢] فرصة ثمينة حين لم توحد الجيش في مرحلة زخم التأييد الشعبي للوحـدة والقائد. كما إنه لم تتم توعية ضباط الإقليمين بالتمايزات في السلوكيات، والقيم والثقافة السائدة في الجيشين، ولم يتم توفير المناخ الملائم للإحساس بالوجود المنتج في المواقع الجديدة للضباط المنقولين. وكذلك لم تحكم عمليات النقل بمعايير الكفاءة في كثير مـن

---

[١] مجدى حماد، مرجع سابق، ص ص٣٩١-٣٩٢.

[٢] جمال عبد الناصر (١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩١٨ - ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠). هو ثاني رؤساء مصر بعد محمد نجيب. تولى السلطة من العام ١٩٥٤ حتى وفاته العام ١٩٧٠. و هو قائد ثورة ٢٣ حزيران (يوليو) ١٩٥٢، ومن أهم نتائج الثورة هي خلع الملك فاروق عن الحكم، و بدء عهد جديد من التمدن في مصر والاهتمام بالقومية العربية والتي تضمنت فترة قصيرة من الوحدة بين مصر وسوريا ما بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٢، والتي عرفت باسم الجمهورية العربية المتحدة. كما أن عبد الناصر شجع عدد من الثورات في أقطار الوطن العربي وعدد من الدول الأخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ولقد كان لعبد الناصر دور قيادي و أساسي في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤ وحركة عدم الانحياز الدولية. ويعتبر عبد الناصر زعيم الأمة ومن أهم الشخصيات السياسية في العالم العربي وفي العالم النامي للقرن العشرين والتي أثرت تأثيرا كبيرا في المسار السياسي العالمي. عرف عن عبد الناصر قوميته وانتماؤه للوطن العربي. وأصبحت أفكاره مذهبا سياسيا سمى تيمنا باسمه وهو "المذهب الناصري" والذي أكتسب الكثير من المؤيدين في الوطن العربي خلال فترة الخمسينيات والستينيات. وبالرغم من أن صورة جمال عبد الناصر كقائد اهتزت إبان نكسة ٦٧ إلا أنه مازال يحظى بشعبية وتأييد بين كثير من مؤيديه، والذين يعتبرونه "رمزا للكرامة والحرية العربية ضد استبداد الاستعمار و طغيان الاحتلال". توفي العام ١٩٧٠، وكانت جنازته جنازة ضخمة جدا خرجت فيها أغلب الجنسيات العربية حزنا على رحيله.

الحالات. يضاف إلى ذلك قصور توعية الجيش بالتحولات الاقتصادية والاجتماعيـة التي كانت في مصلحة الغالبية التي ينتسب إليها جل الضباط والجنود.

١٠. إصدار قانون الإصلاح الزراعي وتطبيقه :

لا يختلف الإقليم السوري عن المصري من حيث ظروف تملك المـساحات الواسـعة والعلاقات الزراعية. لقد جاء القانون تطويرا لـسابقه بمـصر. وبلغـت الأراضـي الخاضعة للاستيلاء ٧١, ٦٥% مما يملكه ٣٢٤٠ مالكا. ولدى التنفيذ اتهم مـصطفى حمدون وزير الإصلاح بالتجاوز، واصطدم لأجل ذلك بالمشير عامر وسـيد مرعـى وزير الإصلاح المركزي، اللذين رأيا ضرورة الالتزام بنصوص القانون، فيما كـان حمدون – يؤيده عبد الناصر – يرى الأخذ بروح القانون، ومع ذلك اعتمدت وجهـة النظر الأولى التي فيها مصلحة كبار الملاك. ولقد قال شعب سوريا رأيه في الإصلاح الزراعي بإجباره مجلس نواب الانفصال في شتاء ١٩٦٢ على اعتماده بعد أن كـان مجمعا على إلغائه.[١]

١١. استغلال سوريا اقتصاديا والتضييق على الاقتصاديين السوريين :

يوضح الميزان التجاري بين الإقليمين عكس ذلك تماما، إذ استفاد التجار الـسوريون بعد الوحدة من السوق المصرية الواسعة، والتسهيلات المتاحة، بينما كانت البرجوازية المصرية تشهد حالة انكماش. ولكن أحلام التجار التي روادتهم بداية لم تتحقق نتيجـة إغلاق الأسواق العراقية ثم السعودية، بتأثير الجفاف. كمـا أن التوجـه الاقتـصادي/ الاجتماعي للحكم المنحاز للغالبية لم يجد صدى طيبا في نفوسهم. ومع أن التجارة في

[١] عوني فرسخ، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

سوريا لم تكن تسهم بأكثر من ١٣% من الدخل الوطني، فإنها كانت تعطـي سـوريا مظهرا خادعا للرفاه. ومنذ مطلع الخمسينيات أخذت بيروت تحتل موقعا متقـدما فـي تجارة وسياحة المنطقة، وقد تفاءل تجار سوريا بأن تحل الوحدة مع مـصر أزمـتهم، ولكن ما تحقق لم يكن بمستوى طموحاتهم، ثم إن البراجوازية السورية اعتادت تجاوز القوانين والأنظمة بحكم عمق صلاتها برجالات الحكم، ولم يكن سهلا عليها أن تتناسى ما اعتادته. ولا ينفى ذلك أنها واجهت مشكلات مع الجهاز الإداري البيروقراطي شديد التخاف والمحافظة في الإقليمين، ويذكر أنه تمت تغطية التوسعات فـي المـشروعات الإنشائية ومواجهة انعكاسات الجفاف بدعم مالي من مصر، ولقد طالب الرئيس عبـد الناصر الجامعة العربية في أعقاب الانفصال بتشكيل لجنة للتحقق من أن مصر قدمت العون المالي لسوريا طوال عهد الوحدة.[1]

١٢. التعاون في مواجهة إسرائيل في موضوع تحويل نهر الأردن :

أثار أكرم الحوراني، وأحمد عبد الكريم وغيرهما اتهـام عبـد الناصـر بالاسـتعداد للتساهل في موضوع تحويل نهر الأردن، مقابل معونات مالية من البنك الدولي. وهذا ما يؤكده أيضا الموقف الحازم الذي أجهض محاولة إسرائيل إرسال سفينتين عبر قناة السويس في ربيع ١٩٥٩، مستغلة صدام عبد الناصر مع الاتحاد الـسوفيتي، وتلقـى الجمهورية شحنات قمح أمريكي كانت بأمس الحاجة إليها.[2]

[1] أحمد عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٢١٣.

[2] عوني فرسخ، مرجع سابق، ص ص ٢٥٤.

١٣. إصدار قوانين التأميم في تموز(يوليو) عام ١٩٦١ :

كانت سوريا أول قطر عربي يمارس التأميم؛ ففي عام ١٩٥١ أممت شركات الكهرباء والماء الفرنسية والإنجليزية في دمشق وحلب وحمص، كما أممت مصلحة التبغ الفرنسية. وكانت الصناعة السورية عند قيام الوحدة تسهم بنحو ٩% من الدخل الوطني، وكانت مقصورة على الصناعات التحويلية : الغزل والنسيج والأسمنت والأغذية المحفوظة والزيوت، وتعاني صغر الوحدات، وصعوبة التمويل، وندرة الخبر الفنية، وانعدام التخطيط بحيث اتجهت رؤوس الأموال نحو صناعات محدودة، وتنافست حولها. وفي عام ١٩٦٠ أنشئت وزارتا الصناعة والتخطيط، واستعين في الوزارتين بخبراء من مصر. وفي ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٦١ – قبل الانفصال بشهرين – أممت ثلاث شركات فقط تأميما شاملا، كما أممت بعض الشركات تأميما جزئيا. وكان جميع الذين خضعوا لقرارات التأميم سبعمائة مستثمر فقط. ولقد درست قرارات التأميم مع الوزراء السوريين، واعتمدت من غالبيتهم قبل إصدارها.[1] ولم يكن لها تأثير يذكر في انقلاب أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦١؛ إذ من الثابت أن التآمر على الوحدة بدأ قبل ذلك بشهور. أما عملية نزوح الأموال من سوريا فقد بدأت منذ انقلاب الزعيم عام ١٩٤٩، ولم تتوقف بعد طرد الشيشكلي في ربيع عام ١٩٥٤، وبلغت الذروة بصدور قرارات تأميم البنوك في عهد الوحدة عام ١٩٦٠. وليس هناك ما يدل على وجود سياسة متعمدة للتضييق على البرجوازية السورية، بل كانت تعتبر شريكا للقطاع العام في عملية التنمية الواسعة التي اعتمدت في الإقليم.[2] ومن العوامل التي

---

[1] أحمد حمروش، مرجع سابق، ص ص ١٠٢-١٠٥.

[2] عوني فرسخ، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

عملت على إسقاط التجربة تدخل أمريكا وبريطانيا، حيث كانوا يعملون علـى إفـشال المشروع الوحدوي، واقترح رئيس وزراء بريطانيا أنتوني إيدن على رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أيزنهاور التعاون مع دول عربية لإفشال الوحدة. إضافة للـضغوط الإسرائيلية على بريطانيا وأمريكا لإسقاط التجربة، لأنها تثير مخاوف إسرائيل وتهدد مصالحها.

المطلب الثالث : نتائج الانفصال

ما زالت الاجتهادات المتعلقة بتقييم هذه الوحدة تشمل خلافا بين اتجاهين : أولهما يرى أنها تمت دون إعداد سابق وبشكل ارتجالي أي بدون مقدمات كافية، بينما يذهب الآخـر إلـى أنها كانت استجابة لعوامل موضوعية.

والملاحظ أن الاتجاه الأول غالب في التحليلات الغربية، التي ركـزت علـى غيـاب مقدمات حقيقية للوحدة المصرية – السورية، بمعنى أنها تمت بقرار لم تسنده تفاعلات كافيـة سياسية واقتصادية وعسكرية بين البلدين، كما لم يرتبط بها إجماع حول القـضايا الرئيـسية. وينظر هذا الاتجاه إلى الاتفاقيات المتعددة التي وقعت بين البلدين قبيل الوحدة على أنها لم تكن كافية لخلق مقدمات كافية.[١]

أما الاتجاه الثاني الذي ساد الفكر العربي فقد انطلق مـن وجـود روابـط تاريخيـة وجغرافية وثيقة بين البلدين، وبخاصة في مجال ارتباط الأمن المصري بالأمن السوري،[٢] وهو ارتباط شاع الاعتقاد في أنه بلغ ذروته في مجرى صعود الحركة القومية العربية. وقيل مـثلا

---

[1] Amitoi Etzioni, (1964). Political Unification, A comparative Study of Leaders and forces, New York : Halt Rainbort and Winston, pp. 47-98

[٢] أنيس صايغ، (١٩٥٩). الفكرة العربية في مصر، بيروت : د.ن، ص ص ١٩٠-١٩٢.

إن ذروة الموجة القومية في البلدين جعلتهما معرضتين، وبالأخص سوريا للتهديد الغربي. فقد دخلت سوريا إلى جانب مصر في الصدام مع الغرب، وكانت الحلقة الأضعف المعرضة لذلك التهديد.[١]

لكن الملاحظ أن هذا الاتجاه يقر حينا بوجود تصدع في إتمام الوحدة على أسـاس أن تسريع إعلان الوحدة بعد أن مانع عبد الناصر في إقراره في وقت مبكر كان تدبيرا اتخذ فـي إطار الأمن القومي للحالة الثورية في القطرين أكثر مما كان إجراء دستوريا مستكملا شروطه السياسية والاقتصادية.[٢] وهناك ما يدل بالفعل على أن التطورات التي دفعت للتعجيل بالوحـدة كانت من نوع الدوافع المباشرة المتعلقة بظروف أمنية، والتي يـصعب اعتبارهـا مقـدمات جوهرية لوحدة اندماجية على النحو الذي تحقق في شـباط (فبرايـر) عـام ١٩٥٨. ويمكـن الإشارة إلى ثلاث من أهم هذه التطورات، وهي : -

١. معركة حلف بغداد، التي كانت الدافع الأول لإثارة موضوع الوحدة، بسبب خشية مصر وبعض القوى السورية من أن تنجح محاولات تركيا والعراق فـي جـذب دول عربية أخرى إلى الحلف. وقد تخوف عبد الناصر بالفعـل مـن أن تـؤدي الضغوط على سوريا إلى جرها للحلف، وأن يحذو الأردن ولبنان حذوها مما يقود إلى عزل مصر.[٣] وكان موقف الحكومة السورية في أواخر عام ١٩٥٤ ما يدعم هذا التخوف، لما بدا من أنها مترددة في خوض معركة ضد حلف بغداد، وهو ما

---

[١] عصام نعمان، (١٩٩٠). تعقيب على بحث تجربة الوحدة المصرية السورية، ندوة الوحدة العربية – تجاربها وتوقعاتها، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٢٦٨.

[٢] المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

[٣] أحمد طربية، (١٩٩٠). المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر، ندوة الوحدة العربية – تجاربها وتوقعاتها، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص ٤١٦-٤١٧.

وصفه سفير مصر في دمشق وقتها بقوله : "إنها حاولت إيجاد تفـسيرات لغويـة مخففة لمعنى الحلف، والتلميح بأنها لا تستطيع أن تلزم غيرها سـواء حكومـات عربية أخرى أو حكومة سورية تالية".[1] وكان اضطرار تلك الحكومة للاسـتقالة في بداية عام ١٩٥٥، نتيجة ضغوط القوى القومية، وبخاصة حزب البعث، نقطة انطلاق في اتجاه مشروع الوحدة. فقد وقعت الحكومة التالية على بيان مشترك مع مصر حدد أسس التعاون بين البلدين في مجال السياسة الخارجية، وبخاصة بشأن معارضة الأحلاف الغربية، مع إنشاء قيادة مشتركة دائمة. كما تم توقيع اتفاقيـة دفاع مشترك في ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٥٥.[2]

٢. تضامن سوريا مع مصر في حرب ١٩٥٦، والذي أكد أهمية العلاقة بين البلدين. وقد انطوى ذلك التضامن على دعم شعبي ورسمي شمل مظاهرات حاشدة تأييـدا لمصر، وقيام سلاح المهندسين السوري بتدمير محطات ضخ النفط في الأنابيـب التي تنقل نفط العراق إلى البحر المتوسط، الذي كان أحد المصادر المهمة لإمداد بريطانيا بالنفط. كما طالب ضباط الجيش السوري بخوض الحرب إلـى جانـب مصر، لكن عبد الناصر ناشدهم الانتظار، كي تبقى سـوريا بمثابـة احتيـاطي استراتيجي لمصر إذا طالت المعركة. وقام الرئيس السوري بزيارة موسكو، لحثها على تدعيم مصر.[3] وقد اسهمت تلك الخبرة في تزايد قلق القيادة المصرية علـى سوريا. فالثابت إنه بعد حرب السويس، كان عبد الناصر يرى أن سـوريا باتـت

---

[1] محمود رياض، (١٩٨٦). البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ٤٨-١٩٨٦، الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل، (ج٢)، القاهرة : دار المستقبل العربي، ص ص ٦٢-٦٦.

[2] المصدر نفسه، ص ص ١٠٢-١٠٥، وص ص ١٢٣-١٢٤.

[3] المصدر نفسه، ص ص ١٤٤-١٥٩.

بؤرة الصراع في الوطن العربي، وإنه بدأ الإعداد لضربها بعد أن استحال ضرب مصر.[١]

٣. موقف مصر ضد التحرش التركي بسوريا، عندما تم إرسال قوات تركيـة إلـى الحدود معها في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٥٧، لإجراء مناورات عـسكرية، فـي الوقت الذي برزت إشارات في الصحافة التركية عن احتمال تدخل مـسلح فـي سوريا. فأرسلت مصر قوات إلى اللاذقية في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٧، تعبيرا عن المساندة الفعلية لدمشق، الأمر الذي كان له تأثير هائل علـى مـسار العلاقات بين البلدين.[٢]

والواضح في هذا الإطار أن العامل الأمني المتعلق بالمواجهة مع الغرب كان الـدافع الرئيس للوحدة، والذي دارت حوله أكثر التفاعلات كثافة بين مصر وسوريا منذ زيارة وفـد مصري إلى دمشق في أول آذار (مارس) عام ١٩٥٥، وصدور البيان المشترك الـذي أكـد معارضته لسياسة الأحلاف. فكانت أهم تلك التفاعلات : ميثاق الدفاع المشترك في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٥، وتعيين رئيس أركان مشترك لجيشي البلدين فـي ٨ تـشرين الثـاني (نوفمبر) ١٩٥٥. كما واكبت ذلك تفاعلات اقتصادية أهمها : توقيع تفاقية تـشكيل شـركات مشتركة في ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦، واتفاقية الوحدة الاقتصادية فـي ٥ أيلـول (سـبتمبر) ١٩٥٧، واتفاقية تسهيل انتقال رؤوس الأموال في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧.[٣]

---

[١] عبد المنعم المشاط، (١٩٨٧). ثلاثون عاما على الوحدة : أسس الوحدة المصرية – السورية وإعادة اختبار لمقدماتها، المستقبل العربي، العدد (٩٦)، ص ص ٤-٢٣.

[٢] محمود رياض، المرجع السابق، ص ص ١٤٤-١٥٩.

[٣] السيد يسين، (١٩٩٢). نحو تأسيس نظام عربي جديد، عمان : منتدى الفكر العربي، ص ١٤٥.

لكن كان هناك أيضا العامل المتعلق بضغوط القوى القومية في سوريا من أجل الوحدة، وبخاصة حزب البعث الذي اشترط لاشتراكه في حكومة وحدة وطنية تم تشكيلها في حزيران (يونيو) عام ١٩٥٦ أن تتعهد هذه الحكومة ببدء محادثات مع مصر لإقامة الوحدة. وتولى أحد قادة الحزب صلاح البيطار منصب وزير الخارجية لهذا الغرض، حيث أعد مشروعا للوحدة الاتحادية مع مصر. ولعل هذا العامل الأخير أكثر تعبيرا عن الطبيعة الآنية لمقدمات الوحدة المصرية-السورية. فالمعروف إن حزب البعث اندفع بقوة في اتجاه الوحدة مع مصر بعد أن كان ينظر إلى ثورة ١٩٥٢ بحذر شديد، ثم تراجع تأييدها لهذه الوحدة عقب إتمامها بسبب الخلافات حول شكل النظام السياسي لدولتها.[١]

وهكذا يبدو أن الوحدة المصرية – السورية لم تتوفر لها مقدمات موضوعية كافية، وأن القائمين عليها وقعوا أسرى الاعتقاد بوجود جذور لها منذ فجر التاريخ، واعتقدوا أن الواقع القطري يتعارض مع هذه الجذور وأنه مفروض من الاستعمار، وبالتالي فإن التحرر منه يفترض تحقيق الوحدة بشكل طبيعي ومنطقي.

في هذا السياق المتعلق بدوافع الوحدة المفروضة بين مصر وسوريا، تأتي الآراء المتباينة حول الانفصال.

يرى بعض المحللين أن الانفصال كان سبباً في نكسة عام ١٩٦٧، لكن آخرين يرون بأن الانفصال هو الذي حمى سوريا من خسارة أكبر إبان تلك الحرب، فربما كان سوء التنظيم الإدراي الذي غاب على مرحلة الوحدة يتسبب في استغلال أكبر من قبل إسرائيل للظروف السيئة، واحتلال مزيد من المساحات على الجبهتين.

---

[١] المصدر نفسه، ص ١٤٥.

من جانب آخر كان يمكن للوحدة أن تغير الظروف السياسية بشكل كبير فيما لو تحمل السوريون أعباءها لفترة من الزمن، ودعمتها الظروف السياسية آنذاك حتى تستقر الموازين بين جناحي الوحدة.

على الرغم من عدم نجاح تجربة الوحدة بالبقاء لفترة طويلة، يختلف الكثير من الباحثين والنقاد حول تقييم تلك المرحلة من التاريخ العربي، و تتباين الآراء بشدة بين من يصفها بالنجاح، ومن يصفها بالفشل و لكل منطقه و حججه.

فبينما يحاجج الوحدويون بالمنجزات الاقتصادية التي تم انجازها في عهد الوحدة في سوريا، وعلى رأسها بداية مشروع سد الفرات، والذي كان في نظر عبد الناصر موازيا لمشروع السد العالي في أسوان، وبحركة التأميمات الكبيرة، إضافة لحماية سوريا من تهديدات الأحلاف التي كانت تتربص بها، والتي كانت السبب الأساسي وراء قيام دولة الوحدة بهذا الشكل.

يقول الفريق الآخر إن قرار عبد الناصر بالغاء الاحزاب السياسية كافة أدى إلى جمود في الحركة السياسية السورية، كما أن حركة التأميمات طالت بعضا من أفراد الطبقة الوسطى الذين كافحوا طوال سنين لبناء ثرواتهم الصغيرة الشخصية، وللأسف تم هضم الكثير من حقوقهم في أثناء حركة التأميم الواسعة آنذاك.

في النهاية، فشلت تجربة الوحدة بين مصر وسوريا في عام ١٩٦١ بأسباب مختلفة إلا أنه ليس بالإمكان اكتشاف الدور العملي للجامعة العربية في انعاش تلك الوحدة مثلما قامت به في قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨. واقتصر دور الجامعة العربية على تأييد معنوي لقيام الوحدة.

الفصل الثاني

تجربة الاتحاد العربي وأسباب فشلها في عام ١٩٥٨

المبحث الأول

خلفيات قيام الاتحاد العربي في عام ١٩٥٨

المطلب الأول : مشاريع الوحدة الأردنية – العربية قبل الاتحاد العربي في عام ١٩٥٨

الوحدة العربية هي الهدف الأول للثورة العربية الكبرى التي رفع شعارها الشريف الحسين بن علي، وقد سار وارثو النهضة العربية على الدرب ذاته. أما الثورة العربية فهي ثورة قام بها الحسين بن علي شريف حاكم مكة ضد الدولة العثمانية في حزيران (يونيو) في عام ١٩١٦، وبينما اعتبرت هذه الحركة خروجاً عن الدولة العثمانية، وتحريراً للعرب من الأتراك العثمانيين، ويراها آخرون تمرداً على خلافة إسلامية شرعية. أعلنت الحكومة البريطانية وفق وعدها من قبل أنها تعترف باستقلال الدول العربية في آسياتها، ويكون الحسين ابن علي ملكاً على العرب كما في مراسلات حسين مكماهون، تاريخيا كانت هناك مشاريع وحدوية حاول الأردن يحققها، وهي : -

١. مشروع وحدة سوريا الكبرى

عندما وقعت فرنسا تحت الاحتلال الألماني عام ١٩٤٠، أعلنت سوريا ولبنان تأييدهما للحكومة الجديدة التي تشكلت تحت الحماية الألمانية، ونتيجة للأوضاع المستجدة بدأ الأمير عبد ا بن الحسين بن علي في الدعوة لوحده أقطار سوريا الكبرى (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين) وقد وجه رسالة إلى المندوب السامي البريطاني في شهر تموز (يوليو) عام ١٩٤٠ يدعوه فيها إلى أن تسهم بريطانيا بإعلان موقف رسمي تدعم به فكرة وحدة الأقطار السورية، وجاء الموقف

البريطاني مخيبا للآمال والطموحات، فقد رفض المندوب البريطاني ذلـك داعيـا إلى عدم التدخل في الشؤون السورية. ولم يمنع الأمير هذا الرد من الاستمرار في المراسلات مع بريطانيا حول هذا الموضوع، وقد أصدر وزير خارجية بريطانيا أيدن تصريحا في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٤١ تضمن عطف الحكومة البريطانية على مطالب الاستقلال للبلاد السورية وإعطاءها درجة أكبر مـن الوحـدة، وتعزيـز الروابط الثقافية والسياسية بين شعوب البلاد، وتقدم بريطانيا دعمها المطلق إلـى أي مشروع للوحدة يحظى بموافقة الأقطار السورية. لكن الموقف البريطاني لـم يكن واضحا بصورة أكيدة، وعقد مؤتمر وطني في عمـان ٥-٦ آذار (مـارس) ١٩٤٣، وتم الاتفاق فيه على تبني مشروعين لوحدة الأقطار السورية، وتـضمن المشروع الأول النقاط التالية : -

أ. إنشاء دولة سورية موحدة مستقلة ذات سيادة ونظامها ملكي دستوري.

ب. تضم الدولة السورية : سوريا الشمالية، وشرق الأردن وفلسطين ولبنان.

ج. توضع لبنان وفلسطين تحت إدارة خاصة.

د. إلغاء وعد بلفور.

هـ. دعوة الأمير عبد ا لرئاسة الدولة الجديدة.

أما المشروع الثاني، فقد تضمن ما يلي : -

أ. قيام دولة مستقلة اتحادية مركزية تشمل حكومات الدول الأربع، وعاصـمتها دمشق.

ب. يقوم الاتحاد بشؤون الدفاع والمواصلات الاقتصاد والسياسة الخارجية، مـع إعطاء الاستقلال الذاتي للحكومات الإقليمية.

ج. يكون للاتحاد مجلس تشريعي منتخب من الأقاليم كافة.

د. يسمى الأمير عبد ا رئيس لدولة سوريا الاتحادية.[١]

وقد رفعت هذه المقترحات للحكومة البريطانية، للموافقة عليها، وكرد فعل على ذلـك قامت فرنسا بإجراء انتخابات تشريعية في كل من : سوريا ولبنـان، وتـم انتخـاب شكري القوتلي رئيسا لسوريا عام ١٩٤٣، وبشارة الخوري رئيسا لدولة لبنان، ورأت سوريا ولبنان أن الحكم الجمهوري أفضل خيار لهما، ومعتقدين أن هذه الوحـ ـ ـدة ستضع كل من سوريا ولبنان تحت مظلـة الانتـداب البريطـاني، وقـد عارضـت مشروع وحدة سوريا الكبرى بعض الدول العربية، إضافة إلى أن الموقف الفرنـسي والبريطاني اتسم بالسلبية، وكان موقف الحركة الصهيونية معاديا لمثل هذا المشروع، وفي عام ١٩٤٦ اتخذت الجامعة العربية قرارا باعتبار المشروع لاغيا.[٢]

---

[١] سليمان الموسى، (١٩٨٨). تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان: د.ن، ص ٢٨٨.

[٢] المصدر نفسه، ص ص ٣٨٨، ٣٨٩.

٢. وحدة الضفتين عام ١٩٥٠

اتخذ مؤتمر أريحا (مدينة الضفة الغربية) المنعقد في شهر كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤٨ جملة من القرارات، ورفعت هذه إلـى حكومـة المملكـة الأردنيـة الهاشمية إذ يدعو للوحدة الأردنية – الفلسطينية، ومبايعة الملك عبد ا ملكا على فلسطين، والمطالبة بوضع نظام لانتخاب ممثلين شرعيين عـن عـرب فلـسطين يستشارون في شؤونهم. وقدمت هذه القرارات إلى الحكومـة الأردنيـة، وتمـت الموافقة عليها. وأجريت الانتخابات النيابية في ١١ نيسان (إبريل) عـام ١٩٥٠، وتم انتخاب مجلس يمثل الضفة الغربية والشرقية (مجلس الأمة الأردني)، وفـي ٢٠ نيسان (إبريل) شكل مجلس الأعيان الشق الثاني من مجلـس الأمـة وشـمل ممثلين عن الضفة وتم تأليف وزارة جديدة برئاسة سعيد المفتي، وتقدمت الحكومة بقرار الوحدة بين الضفتين ونص القرار على تأييد الوحدة التامة بـين ضـفتي : الأردن الغربية والشرقية، واجتماعها في دولة واحـدة هـي المملكـة الأردنيـة الهاشمية، وعلى رأسها الملك عبد ا بن الحسين، وذلك على أساس الحكم النيابي الدستوري، والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين. ورفع هـذا القـرار للملك، وصادق عليه واعتبر نافذا من تاريخه.[١] وقد سقطت الضفة الغربية تحـت الاحتلال الإسرائيلي في حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، وبقي الأردن ملتزما بدوره الريادي في تقديم العون، والمساعدة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وخارجـه، وبقيت الضفة الغربية مرتبطة إداريا وقانونيا بالمملكة الأردنية الهاشمية إلـى أن

[١] أمين المشاقبة، (٢٠٠٢). النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية، (ط٦)، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، ص ٢٩٩.

جاء قرار فك الارتباط القانوني والإداري عام ١٩٨٨، لتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره، وإدارة شؤونه من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، وما زال الأردن يقدم الدعم الكامل للحق العربي الفلسطيني ولقضية اللاجئين والنازحين من أجل تقرير حقوقهم المشروعة حسب العرف والقوانين الدولية المتعارف عليها.[1]

المطلب الثاني : مشاريع الوحدة الأردنية – العراقية قبل الاتحاد العربي في عام ١٩٥٨

كان المؤتمر العراقي المنعقد في دمشق عام ١٩٢٠ قد قرر استقلال البلاد العراقية المسلوخة عن تركيا بحدودها المعروفة، والمناداة بالأمير عبد الله بن الحسين ملكا دستوريا بلقب حضرة صاحب الجلالة ملك العراق. ولما كان العراق يخضع في ذلك الوقت للحكم العسكري البريطاني، فقد توجه الأمير عبد الله لمقابلة المندوب السامي البريطاني اللورد اللنبي في مصر، ليعرض عليه مقررات المؤتمر، إلا أن مسعاه لم ينجح لعدم موافقة بريطانيا على ذلك من جهة، ثم عدول مجلس قيادة الثورة العراقية عن ترشيح الأمير عبد الله، لانشغاله بأمور مهمة، ثم عزم والده ترشيحه لقطر آخر. لهذا قرر العراقيون مبايعة الملك الأول فيصل ملكاً على العراق ، وقبل الأمير عبد الله إمارة شرق الأردن نيابة عن والده، ووافق أن يدير شقيقه فيصل عرش العراق برسالة حملها عوني عبد الهادي لفيصل بهذا الخصوص، وكان فيصل بن الحسين ملك العراق قد خرج من سوريا بعد الاحتلال الفرنسي لها، وإنهاء ملكه الذي أنشأه فيها قبل ذلك بأشهر قليلة.

بعد تتويج فيصل بن الحسين على عرش العراق في آب (أغسطس) عام ١٩٢١، اتسمت العلاقات الأردنية-العراقية بطابع الود والاتفاق على كثير من الأمور المهمة ذات

---

[1] المصدر نفسه، ص ٢٩٩.

العلاقة المشتركة بينهم، فقد أيد الملك فيصل استقلال حكومة شـرق الأردن، الـذي أعلنتـه بريطانيا عام ١٩٢٣، وتباحث الأخوان في عام ١٩٢٤، لوضع التدابير اللازمة لوقف غـزو القبائل النجدية على شرق الأردن، وخلال مؤتمر الكويت وقف الجانبان جبهـة واحـدة إزاء المواقف السعودية.

كان عقد معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العـراق وشـرق الأردن فـي ٢٦ آذار (مارس) ١٩٣١، أول اعتراف رسمي بين حكومتي البلدين منذ أن أصبحا كيانين سياسـيين. وجاء عقد المعاهدة تحقيقا لرغبة كل من : الملك فيصل الأول، والأمير عبد ا فـي توطيـد العلاقات بين بلديهما، وحتى تصبح هذه المعاهدة نموذجا عمليا لحسن التفاهم بين الحكومـات العربية الأخرى.[1]

واقترح الملك فيصل، عند زيارته عمان في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٣٢، إقامة اتحـاد فيدرالي عربي بين الدولتين، ليكون الخطوة الأولى حلفا بين شعوب العراق، والحجاز ونجـد، وشرق الأردن، وربما اليمن، بالإضافة إلى سوريا بعد استقلالها. ولكن اقتراح فيصل الـسابق لم يتحقق لأسباب كثيرة، أبرزها المعارضة البريطانية، ثم وفـاة الملـك فيـصل الأول عـام ١٩٣٣.

وحاول الأمير عبد ا بعد وفاة فيصل الأول أن يوجد نوعا من التحالف بين العراق، وشرق الأردن في مواجهة المملكة العربية السعودية، إلا أنه لم ينجح بسبب معارضة العـراق لذلك.[2]

---

[1] إبراهيم فاعور الشرعة، (٢٠٠٤). الاتحاد العربي عام ١٩٥٨م، عمان : الجمعية العلمية الملكية، ص ٢٣.

[2] كامل محمود خلة، (١٩٨٣). التطور السياسي لشرق الأردن ١٩٢١-١٩٤٨، طرابلس-ليبيا : المنشأة العاملة للنشر، ص ٣٥٠.

بعث الأمير عبد ا في نيسان (إبريل) عام ١٩٣٩، ابنه الأمير طلال إلى بغداد لنقـل رسالة حول توحيد العراق وسوريا وإمارة شرق الأردن ومن ثم فلسطين. ولكن هذا المشروع لم ينفذ بسبب الخلاف بين العراق والأردن حول رئاسة المملكة المتحدة. إذ كان الأمير عبد ا يخطط كي يصبح رئيسا لهذه المملكة، الأمر الذي رفضه الجانب العراقـي، بالإضـافة إلـى معارضة الحكومة البريطانية لهذا المشروع.

دعا الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق الأمير عبد ا لمقابلته في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٤٠، وخلال الاجتماع اقترح نوري السعيد أن يتبنى المـسؤولون فـي العـراق وفلسطين وإمارة شرق الأردن شكلا حقيقيا للاتحاد، وأشار نوري إلى أنه لا بـد مـن إقنـاع الأمير عبد ا بأن التعاون في هذا المشروع مجد، وكان رأي نوري أن بريطانيا غير راضية عن الاتحاد بين العراق وشرق الأردن وفلسطين، وقال بأن هناك إمكانية لتوحيد شرق الأردن وفلسطين تحت حكم الأمير عبد ا ، وأشار إلى أنه في حال حدوث ذلك سيكون مـن الـسهل تحقيق روابط ذات صلة أقرب بين المملكتـين الهاشـميتين الغربيـة (إمـارة شـرق الأردن وفلسطين)، والشرقية (العراق). وعلى الرغم من ذلك فإن الدعوة إلى الاتحاد لم تلق الاستجابة لها لا من الدول العربية، ولا من الدول الأجنبية لعدم اهتمام الجانبين : الأردنـي والعراقـي، لهذا الأمر.[١]

عقد في ٥ آذار (مارس) عام ١٩٤٣، مؤتمر وطني في عمان، حـضره عـدد مـن المجاهدين القدماء، وخرج المجتمعون بمشروع لتوحيد سوريا الكبرى.[٢] إلا أن ذلك لم يتحقـق

[١] إبراهيم فاعور الشرعة، مرجع سابق، ص ٢٥.

[٢] الكتاب الأردني الأبيض، (١٩٤٧). الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية، عمان : المطبعة الوطنية، ص ص ٦٤-٦٧.

بسبب المعارضة الشديدة من قبل بعض الدول العربية (مصر والسعودية وسـوريا ولبنـان)، وبريطانيا.[١]

وأرسل الأمير عبد ا مذكرة إلى الحكومة العراقية فـي ٢٤ آب (أغـسطس) عـام ١٩٤٣، عبر فيها عن مشاعرة تجاه الأحداث في المنطقة العربية، ودعا إلى السير على سياسة هاشمية موحدة، حيث كان يهدف من ذلك إلى إقامة تكتل هاشمي، يقف في وجـه معارضـي مشروع سوريا الكبرى، وبخاصة مصر، ولبنان، وسوريا والسعودية.[٢] وبعث الأمير عبـد ا رسالة أخرى إلى الأمير عبد الإله في ٥ آب (أغسطس) عام ١٩٤٤، دعاه فيها إلـى زيـارة شرق الأردن، حيث أوضح في الرسالة بأنه يرغب في التوصل إلى إحكام الحلقـة الهاشـمية بالعراق والأردن.[٣]

وواصل الأمير عبد ا محاولاته خلال عام ١٩٤٥، للتقـارب بـين شـرق الأردن والعراق كخطوة أولى نحو الاتحاد بين البلدين، وبخاصة بعد فشل مساعي الأمير عبد ا نحو تحقيق مشروع سوريا الكبرى.[٤] مما دفعه للتفكير في تقارب البلدين، ويعود ذلك إلى مخـاوف المسؤولين في البلدين من التقارب والتعاون السعودي-المصري، ومن نتائج المحادثات بـين ملكي السعودية ومصر حول المطالب الهاشمية في عرش سـوريا وزعامـة العـرب. وزار الأمير عبد ا بغداد في ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥، للقاء الأمير عبد الإلـه، لتوحيـد الجهود القومية والهاشمية تمكينا للتعاون الأردني – العراقي في ضـوء المواثيـق العربيـة

---

[١] إبراهيم فاعور الشرعة، مرجع سابق، ص ٢٦.

[٢] المصدر نفسه، ص ص ٢٦-٢٧.

[٣] المصدر نفسه، ص ٢٧.

[٤] ممدوح الروسان، (١٩٧٩). العراق وقضايا الشرق العربي القومية ١٩٤١-١٩٥٨م، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات، ص ١٣٥.

والوعود البريطانية، مع الحرص التام على حسن الجوار مع الدول العربية، وحتى يؤدي ذلك إلى الوحدة، أو الاتحاد العربي، وقد أشار الأمير عبد ا إلى أن رحلته إلى بغداد كانت موفقة لما انتهت إليه من توحيد وجهات النظر. واستمرت محاولات الطرفين نحو الوحدة، أو الاتحاد قرابة عام تقريبا.[١]

سعى الأمير الملك عبد ا منذ مطلع عام ١٩٤٦، إلى إقامـة اتحـاد مـع العـراق، وبخاصة بعد أن أعلنت وزارة الخارجية البريطانية أنها عازمة على الاعتراف باستقلال إمارة شرق الأردن.[٢] وطرح الملك عبد ا مشروع الاتحاد في عام ١٩٤٦ لقيام اتحاد بين العـراق والأردن، ولكن هذا المشروع فشل بسبب معارضة العـراقيين علـى المـستويين الرسـمي والشعبي، لأسباب اقتصادية تتمثل في وضع الأردن الاقتصادي السيئ آنذاك، وسياسية للحفاظ على عرش العراق، وخشية المسؤولين العراقيين، وخاصة الوصي الأمير عبد الإله من فقدان عرش العراق، لأن الملك عبد ا كان يطمح بأن يصبح رئيـسا للاتحـاد. بالإضـافة إلـى معارضة بعض الدول العربية (مصر وسوريا والـسعودية)، ومعارضـة الـدول الأجنبيـة، وبخاصة بريطانيا، حيث قلصت هذه الجهود إلى توقيع معاهدة أخوة، وتحالف بين البلدين فـي عام ١٩٤٧.[٣]

وأعاد الملك عبد ا طرح مشروعه ثانية في عامي ١٩٥٠/١٩٥١، من أجل الاتحاد بين البلدين، ولكن العراقيين رفضوه للأسباب السابقة ذاته، وعارضته الدول العربية والأجنبية ذاتها، التي كانت معارضة لمشروع عام ١٩٤٦، على الرغم من جدية الملـك عبـد ا فـي

[١] إبراهيم فاعور الشرعة، مرجع سابق، ص ٢٨.

[٢] عبد السلام خليفة الشواورة، (١٩٨٧). العلاقات السياسية الأردنية-العراقية، دراسة تاريخية من ١٩٢١ إلى ١٩٥٨، رسالة ماجستير، بغداد : معهد البحوث والدراسات العربية، ص ١٤٩.

[٣] إبراهيم فاعور الشرعة، مرجع سابق، ص ١٠.

طرحه ومساعيه التي بذلها. وبعد استشهاده في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٥١، حـاول العراقيـون إثارة المشروع السابق بسبب شغور منصب رئيس الدولة الأردنية، ولكن جهود العراقيين لـم تنجح بسبب المعارضة الأردنية، ومحاولة الحفاظ على العرش الأردني، ومعارضـة بعـض الدول العربية والأجنبية، وبخاصة بريطانيا.

وطرح العراقيون في عام ١٩٥٤مشروعا تحت اسم الاتحاد العربي، طرحـه رئـيس الوزراء محمد فاضل الجمالي على مجلس الجامعة العربية، وكان هدفه إقامة اتحاد بين أجزاء الهلال الخصيب (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن)، كنواة لاتحاد عربي، ولكن هـذا المشروع فشل، على الرغم من أن العراقيين كانوا يرغبون بالاتحاد مع الأردن، وبخاصة بعد رفض سوريا لطرح العراق السابق.[1]

وفي الوقت الذي توقفت فيه المشاعر الوحدوية تقريبا، وواجهتها صعوبات، وبدأ فجأة، في أواخر كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٨ حماس الملك حسين يشتد للوحـدة، وبـأي شـكل وبسرعة إزاء ما كان يتردد عن مفاوضات مصرية وسورية من أجـل الوحـدة، وان هـذه المفاوضات فعلا أثمرت عن الجمهورية العربية المتحدة التي تعد نصرا ثوريا للتيار العربـي، الذي تزعمته مصر وسوريا، وان زمام المبادرة انتقل إلى هذه الحركة القومية العربية. وفـي خضم هذه الظروف كان لا بد للملك من أن يتصرف.[2]

نتيجة انتشار الأنباء عن المفاوضات السورية-المصرية، لإقامة دولة واحـدة تحفـز الملك حسين بن طلال ملك الأردن من أجل قيام اتحاد مماثل مـع العـراق، أو الـسعودية أو

---

[1] المصدر نفسه، ص ١١.

[2] سعد أبودية، (١٩٩٠). عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٨٠.

الاثنين معا، فبادر على الفور في ٢٩ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٨، وقبل إعلان الوحـدة السورية-المصرية بيومين تقريبا، إلى إيفاد رئيس وزرائه إبراهيم هاشم إلى الملـك سـعود، وإيفاد مندوب آخر إلى العراق لنقل رسالة ملكية إلى ملكي الرياض وبغداد من أجل موضوع الوحدة، ولقد وجدت رسالة الملك حول فكرة الاتحاد تجاوبا كبيرا لدى العراق أكثر منه لـدى السعودية.[1] وفي النهاية، تم إنشاء الاتحاد العربي بين العراق والأردن في عام ١٩٥٨.

[1] المصدر نفسه، ص ١٨٠.

المبحث الثاني

قيام الاتحاد العربي في عام ١٩٥٨

المطلب الأول : إعلان الاتحاد العربي

اتخذ المسؤولون في الأردن والعراق منذ بداية عام ١٩٥٨ نهج التقارب بينهما، مما أدى إلى إعلان قيام الاتحاد العربي بين الدولتين في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٥٨، وقبل البدء في تناول المحادثات التي سبقت إعلان الاتحاد العربي. لا بد من توضيح العوامل التي دفعت المسؤولين في البلدين إلى الإسراع في إعلان هذا الاتحاد، وهي كما يلي : -

١. العامل الجغرافي؛ إذ يرتبط الأردن مع العراق بحدود مشتركة، ويشكلان وحدة جغرافية طبيعية واحدة.

٢. انتساب رئيسي الحكم في البلدين إلى عائلة واحدة هي العائلة الهاشمية؛ فالملكان فيصل الثاني والحسين أبناء عم، فكلاهما حفيد للحسين بن علي الذي قاد الثورة العربية الكبرى، وناضل من أجل الوحدة العربية، بالإضافة إلى الترابط بين العائلتين الهاشميتين في البلدين، وبخاصة بين الملكين فيصل الثاني والحسين.

٣. تشابه الظروف بين البلدين؛ فالجيشان العراقي والأردني مدربان على الأسلحة البريطانية، وعملتا البلدين مرتبطتان بالكتلة الإسترلينية، كما أن البلدين عضوان في

الجامعة العربية، وفي ميثاق الضمان الجماعي العربي، ويرتبطـان بمعاهـدة أخـوة وتحالف عقدت بينهما في عام ١٩٤٧.[١]

٤. إبلاغ الملك سعود بن عبد العزيز المسؤولين الأردنيين في كانون الثاني (يناير) عـام ١٩٥٨، أنه لم يكن في مقدور الحكومة السعودية دفع المعونة المالية المستحقة التـي وعدت بها حكومته الأردن، بعد إلغاء معاهدته مع بريطانيا، بموجب اتفاقية التـضامن العربي المعقودة في بداية عام ١٩٥٧؛ ويعود سبب اعتذار السعودية إلى الـصعوبات المالية التي كانت تواجهها في تلك الفترة؛ وكان لاعتذار الملك سعود هذا تأثير كبيـر في تسريع قيام الاتحاد، في وقت كان الأردن مهددا بالإفلاس.[٢]

٥. الوقوف في وجه التغلغل الشيوعي في الوطن العربي؛ إذ وصف الملك حسين الاتحاد العربي بأنه جواب طبيعي للنمو الشيوعي في البلاد العربيـة، ودعـم خـط الأردن الدفاعي ضد الدول التي كانت تؤيد هذا التغلغل.[٣]

٦. إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة في بداية شباط (فبراير) عام ١٩٥٨. لقد خشي المسؤولون العراقيون، وأغلبية أعضاء البرلمان العراقي وزعماء القبائل، مـن قيـام الجمهورية العربية المتحدة، ورأوا فيها تهديدا لوجود النظام العراقي؛ لـذلك اهتمـوا بمسألتين هما : الأولى استمرار مرور خط أنابيب الـنفط العراقـي فـي الأراضـي السورية، والخوف من قيام الرئيس جمال عبد الناصر بالضغط على السوريين لقطـع الأنابيب، والثانية عملية التعاون السوري-السوفيتي في استثمار مياه الفرات الأعلـى

---

[١] إبراهيم فاعور الشرعة، مرجع سابق ، ص ١٠٢.

[٢] أنتوني ناتنج، (١٩٨٥). ناصر، ترجمة : شاكر إبراهيم سعيد، بيروت : مكتبة الهلال، ص ٢٦٩.

[٣] الحسين بن طلال: مهنتي كملك، ص ص ١٣٤-١٣٥.

التي تعتبر أكثر أهمية للعراق، وبخاصة في ري الأراضي الزراعية. إن قيام الجمهورية العربية المتحدة فاجأ المسؤولين العراقيين، وأظهر مدى ما قد يكون عليه العراق تحت الرئيس جمال عبد الناصر والسوفييت من قوة، وكانت الحكومة العراقية تخشى أن تقوم الجمهورية العربية المتحدة بضم الأردن إليها بالقوة العسكرية أو من الناحية السياسية، لذلك أرادت الحكومة العراقية منع هذه الخطوة قبل أن يتقدم الرئيس عبد الناصر خطوة إضافية أخرى نحو الخليج العربي، للسيطرة على منابع النفط هنالك. وكانت الحكومة الأردنية تخشى مواجهة مشكلة داخلية من اللاجئين الفلسطينيين، الذين كانوا يعتقدون أن الرئيس جمال عبد الناصر يستطيع تحقيق أمانيهم، حيث كانوا دائما متذمرين من فشل الدول العربية في حرب ١٩٤٨، وغير مقدرين لموقف الحكومة الأردنية، اعتقادا منهم أنها لم تدافع عن حقوقهم في فلسطين بالوجه المطلوب؛ وبعد قيام الجمهورية العربية المتحدة، تبين للأردن أنه ليس بالإمكان التغلب على هذه المشكلات، والحفاظ على كيانه، إلا من خلال التقارب مع العراق، الذي توج بإعلان الاتحاد العربي.[١]

٧. لقد قبل العراق بالاتحاد مع الأردن، ليكون حصنا منيعا ضد نوايا إسرائيل التوسعية، وحتى يتم تحرير فلسطين من الصهيونية، وليصبح للعرب قوة كبيرة على حدود إسرائيل، بالإضافة إلى إيجاد دولة تلعب دورا مهما في الشرق الأوسط والعالم العرب.

[١] إبراهيم فاعور الشرعة، مرجع سابق، ص ص ١٠٤-١٠٥.

عندما أعلن نبأ الوحدة بين مصر وسوريا في ١ شباط (فبراير) ١٩٥٨، كان المجلس الوزاري لحلف بغداد منعقدا في إسنطبول، فاقترح سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا إقامة اتحاد بين العراق والأردن والسعودية، وتشجيع المقاومة السورية، وبث الدعاية للرد على الوحدة المصرية-السورية. وتنيجة لإعلان الوحدة ازداد التأييد الشعبي لسياسة جمال عبد الناصر بين أبناء الأمة العربية، وخوفا من انتشار المد القومي التحرري، لم يجد الأردن سبيلا لضمان مستقبله السياسي، إلا بالتوجه نحو العراق، والطلب منه الدخول في اتحاد سياسي يجمع بين البلدين، والعمل معا لإيجاد نوع من التوازن السياسي تجاه الجمهورية العربية المتحدة.

وصل الملك فيصل الثاني إلى عمان ١١ شباط (فبراير) ١٩٥٨، وبدأت المفاوضات، وتم تأليف لجنتين لدراسة المقترحات حول مشروع الوحدة، وتوصل الجانبان إلى عقد اتفاق الاتحاد العربي بين مملكتي الأردن والعراق يوم ١٤ شباط (فبراير) ١٩٥٨. وتضمن الاتفاق البنود التالية : -

١. إنشاء اتحاد عربي بين المملكتين، تحتفظ فيه كل منهما بشخصيتها الدولية المستقلة.

٢. تشمل الوحدة الكاملة بينهما ما يلي : السياسة الخارجية، والتمثيل السياسي، ووحدة الجيش الأردني العراقي (الجيش العربي)، إزالة الحواجز الجمركية، وتوحيد القوانين والمناهج التعليمية والسياسات الاقتصادية.

٣. تتولى شؤون الاتحاد حكومة اتحادية مكونة من مجلس تشريعي وسلطة تنفيذية.

٤. إن يكون ملك العراق رئيسا لحكومة الاتحاد.

٥. مقر حكومة الاتحاد بصورة دورية بين بغداد وعمان.[١]

وقد قوبل الاتحاد بحالة من الفرح والارتياح لدى غالبية الشعبين الأردني والعراقـي، وتم تشكيل مجلس الاتحاد العربي من أربعين عضوا مناصفة بين الأردن والعراق في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٥٨. لكن الاتحاد لم يعمر طويلا حيث حصلت الثورة في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، وانتهى النظام الملكي في العراق، وانتهى معه الاتحاد العربي.[٢]

المطلب الثاني : ردود الفعل تجاه قيام الاتحاد العربي

كانت ردود الفعل تجاه قيام الاتحاد العربي على المستوى العربي والدولي متباينة كما يلي : -

١. موقف الشعب الأردني

تباين موقف الفئات الشعبية في الأردن من قيام الاتحاد؛ فـالبعض أيـد الاتحـاد، واعتبره خطوة على طريق الوحدة العربية، وأبرز الفئات التي أيدت قيام الاتحاد، هي : رؤساء البلديات والمخاتير، ووجهاء العشائر، وبعض المنظمات الـشعبية، ونسبة كبيرة من المواطنين. أما البعض الآخر فقد عارض قيام الاتحاد، وبخاصة الأحزاب المنحلة، ونسبة كبيرة من سكان الضفة الغربية واللاجئين. وهناك جهـة ثالثة من المواطنين التزمت الصمت، ويمكن اعتبارهم من غير المؤيدين.[٣] ولا بد

---

[١] أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص ص ٢٩٩-٣٠٠.

[٢] سليمان الموسى، مرجع سابق، ص ص ٦٨٦-٦٩١.

[٣] إبراهيم فاعور الشرعة، مرجع سابق، ص ١٩٣.

من الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من الشعب الأردني لم تبد رأيها في هذا المجـال، هؤلاء يمثلون الفئة الصامتة من المواطنين؛ إذ لا يمكن اعتبارهم مـن المؤيـدين للاتحاد العربي، ويبدو أن موقفهم هذا، يعود إلى قلة الوعي السياسي فـي ذلـك الوقت، وانشغالهم بأمور الحياة اليومية، بالإضافة إلى خشية بعضهم من الجهـات الأمنية؛ لذلك لجأوا إلى الحياد، وعدم المشاركة في التعبير عن الرأي فـي هـذا الحدث.[١]

٢. موقف الشعب العراقي

أعربت بعض الجهات الرسمية والشعبية العراقية عن إيمانها بـأن الاتحـاد بـين العراق والأردن فاتحة خير على جميع البلاد العربية، وفي حين رحبت به الهيئات الشعبية، ووجهاء العشائر وشيوخها، ورؤساء المجالس البلدية، وبعض السياسيين، بالإضافة إلى الصحافة العراقية باستثناء الـصحافة الحزبيـة، عارضـه بعـض السياسيين العراقيين، وطلبة المدارس، والأحزاب السياسية، كحزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب الاستقلال، والحزب الشيوعي، والحزب الديمقراطي الكـردي الموحد (البارتي)، بالإضافة إلى الأكـراد.[٢] وقـد عـارض العراقيـون جميـع المحاولات التي قام بها الملك عبد ا من أجل قيام اتحاد بين العراق والأردن؛ إذ لم يكن العراقيون على المستويين الرسمي وبخاصة الأمير عبـد الإلـه ونـوري السعيد، والشعبي، يرغبون في الاتحاد مع الأردن، الذي كانت موارده الاقتصادية محدودة، بالإضافة إلى خشيتهم من فقدان عرش العراق، حيث كان الملك عبد ا

---

[١] المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

[٢] المصدر نفسه، ص ٢١٠.

يطمح إلى تسلم رئاسة الاتحاد، في وقت كان فيه العراقيون يفضلون الاتحاد مع سوريا أكثر منه مع الأردن؛ لذلك عندما قام الاتحاد العربي في ١٤ شباط (فبراير) عام ١٩٥٨، لم يكن العراقيون مقتنعين بالاتحاد مع الأردن، غير أن المسؤولين العراقيين وافقوا على الدخول في الاتحاد؛ بسبب ما طرأ من تغير على الساحة العربية، بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة. ولم يتمتع الاتحاد بتأييد شعبي واسع في البلدين، وبخاصة بين الفئات السياسية المثقفة، والأحزاب المنحلة في البلدين، وبين اللاجئين في الأردن والأكراد في العراق، وبين أوساط الجيش العراقي، والدليل على ذلك أن الاتحاد انهار بعد خمسة أشهر من قيامه؛ بسبب حدوث الانقلاب العسكري من قبل عناصر الجيش العراقي، وبخاصة الضباط الأحرار. فالاتحاد لم يقم نتيجة للرغبة الشعبية في البلدين؛ إذ كانت الأحزاب السياسية منحلة والأحكام العرفية معلنة، لذلك جاء الاتحاد بناء على رغبة النظامين السياسيين في البلدين، وهذا هو سر فشل جميع مشاريع الاتحاد، التي طرحت بين العراق والأردن، وآخرها الاتحاد العربي.

٣. مواقف الدول العربية

واتخذت الدول العربية مواقف متعددة من قيام الاتحاد، على الصعيدين الرسمي والشعبي، وأبرز هذه الدول؛ الجمهورية العربية المتحدة ممثلة بالموقف السوري والموقف المصري، وأيضاً الموقف الرسمي العام للجمهورية العربية المتحدة، والجمهورية اللبنانية، والمملكة العربية السعودية، والكويت، ودول المغرب العربي والدول العربية الأخرى، بالإضافة إلى الجامعة العربية.

لقد رحب المسؤولون السوريون بالاتحاد العربي، حيث رحب مصدر رسمي بإقامة أي نوع من أنواع الاتحاد بين أي دولتين أو مجموعة من الدول العربية قائلا : إن باب الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة مفتوح أمام الدول العربية التي تريد أن تنضم إليها في وحدة أو اتحاد.

واعتبر الرئيس المصري جمال عبد الناصر توقيع اتفاق الاتحاد العربي خطوة مباركة، وقوة لكل العرب على كل الأعداء،[١] وكان يأمل منه أن تبتعد دول الاتحاد العربي عن حلف بغداد.[٢] وارتأت الحكومتان العراقية والأردنية بعد التشاور بينهما أن تؤجلا الاعتراف القانوني بالجمهورية العربية المتحدة، وأن تبادرا إلى الاعتراف الواقعي،[٣] ويبدو أن الحكومتين العراقية والأردنية قد أجلتا الاعتراف لحين إكمال الترتيبات القانونية والدستورية للاتحاد العربي؛ لأن الجمهورية العربية المتحدة لم تعترف هي الأخرى بالاتحاد العربي، على الرغم من إرسال برقية باسم الرئيس عبد الناصر للتهنئة به. ولم يمض وقت طويل على ذلك حتى أخذ المسؤولون في الجمهورية العربية المتحدة ينددون بالاتحاد؛ إذ وصفوه بأنه اتحاد مزيف، قام على حلف بغداد، وأن مصيره الفشل؛ لأنه لم يراع أماني شعبي البلدين، ولم يضع في اعتباره معارضة الشعبين الشديدة لأي تحالف مع الغرب.[٤] وتوالى التنديد والهجوم على الاتحاد العربي.

---

[١] توفيق السويدي، (١٩٦٩). مذكراتي- نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، بيروت : دار الكاتب العربي، ص ص ٥٨١-٥٨٢.

[2] Dann, Uriel, (1989). King Hussein and Challenge of Arab Radicalism-Jordan 1955-1967, London : Oxford, p.81.

[٣] إبراهيم فاعور الشرعة، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

[٤] أنتوني ناتنج، (١٩٨٥)، مرجع سابق، ص ٢٦٩.

يشمل الموقف الشعبي : مواقف الأحزاب السياسية، والصحف، والهيئات الشعبية (المواطنين). فقد رحب بعض السوريين بالاتحاد العربي، ولم يعارضوه، إذ أرسل حسني البرازي رئيس الوزراء السوري الأسبق برقيتين إلى رئيس وزراء العراق عبد الوهاب مرجان، ورئيس مجلس النواب العراقي خليل كنّه، رحب فيهما بقيام الاتحاد، واعتبره هدفا من أهداف الثورة العربية، وأعرب عن رغبته في انضمام سوريا للاتحاد.[1] واعتبرت الصحف السورية الاتحاد العربي خطوة مباركة لدعم الاتجاه نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة. وهنأ رئيس حزب الشعب رشدي الكيخيا بقيام الاتحاد، وقدم التهاني بصفته الشخصية وبالنيابة عن حزبه. ولم يقدم رئيس الحزب الوطني عبد الرحمن الكيالي، أو أي من أعضائه التهاني والتبريكات بقيام الاتحاد العربي؛ لأنهم أيدوا الجمهورية العربية المتحدة، وكان الكيالي وبعض أعضاء الحزب راغبين بتسلم بعض المناصب في حكومة الجمهورية العربية المتحدة. وتعرضت الصحف اليسارية إلى الاتحاد وهاجمته. ودعا الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى وحدة الهلال الخصيب، واعتبر الاتحاد العربي نواة صالحة لهذه الوحدة. كما دعا إلى تحقيق الوحدة الطبيعية انطلاقا من اتحاد أردني-عراقي، ليكون النواة الصالحة لهذه الوحدة. وكان المواطنون في حاب مبتهجين ومستبشرين بقيام الاتحاد العربي لدرجة كبيرة، وبخاصة أفراد الطائفة المسيحية؛ انتصارا للقضية العربية.[2]

[1] إبراهيم فاعور الشرعة، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

[2] المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

وشنت الصحافة المصرية حملات دعائية ضد الاتحاد العربي، بعد تأزم الأمـور بين الاتحاد العربي وبين الجمهورية العربية المتحدة.

ووقفت الجمهورية العربية المتحدة موقفا معاديا، ومناهضا للاتحاد العربي، سواء كان ذلك في سوريا – باستثناء حزب الشعب – أو في مصر، وحاولت أن تصبغ الاتحاد العربي بالصبغة الغربية، وأنه جزء من مخطط غربي، يستهدف الحد من قوة الجمهورية العربية المتحدة وتوسعها، حيث ظهر ذلك من خلال تـصريحات الرئيس عبد الناصر المتتالية.[١]

وأيدت الحكومة اللبنانية قيام الاتحاد العربي، ورحبت بهذه الخطوة. ولم تكن هناك نية لدخول لبنان في الاتحاد العربي، منذ أن أرسل الملك حـسين وزيـر بلاطـه سليمان طوقان في بداية شباط (فبراير) إلى العراق؛ لإجراء مباحثات من أجل قيام اتحاد مع العراق، وكان التفكير منصبا على أن قيام مثل هذا الاتحاد سيكون الدعم الأمثل، الذي يمكن تقديمه لأمن لبنان، ويمكن جذب لبنان في النهاية إلى الاتحاد، إذا استمر؛ لأن إدخاله منذ البداية كان سيقسم اللبنـانيين، ويجعـل الأمـر أكثـر صعوبة بالنسبة للآخرين للانضمام إلى الاتحاد.[٢]

وعلى الرغم من أنها لم تقف ضد الاتحاد العربي، ولم تناصبه العـداء إلا أنهـا فضلت الوقوف على الحياد دون الانضمام إليه، والالتزام بمسؤوليات جديدة.

[١] المصدر نفسه، ص ٢٣٦.
[٢] المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

وعلى الرغم من أنه عُرض على ملك المملكة العربية السعودية سعود بـن عبـد العزيز تسلم رئاسة الاتحاد العربي في حالة انضمام السعودية، إلا أن السعودية لم تنضم للاتحاد لأنه قد يكون المسؤولون السعوديون فكروا في عدم خلق مشاكل مع الجمهورية العربية المتحدة؛ بالإضافة إلى العداء التقليدي مـع الهاشـميين عبـر سنوات سبقت عام ١٩٥٨، على الرغم من أن الخصومة القديمة بين الهاشـميين والسعوديين لم تعد تخيم على السياسة العربية.

ووُجدت رغبة لدى المسؤولين في الاتحاد العربي في انضمام الكويت إلى الاتحاد، حيث ترك باب الدخول مفتوحا في الاتحاد للدول العربية الأخـرى. ويبـرز أن الكويتيين على الرغم من تأييدهم الاتحاد، والمحاولات التي بذلت لإدخالهم فيه، إلا أنهم فضلوا البقاء خارج الاتحاد العربي، وقد لعبت الـسلطات البريطانيـة دورا كبيرا في إقناع المسؤولين الكويتيين بذلك؛ لأن مصالحهل والمحافظة عليها كانت تفرض عليها إبقاء الكويت تحت حمايتها؛ فموقع الكويت على الخلـيج العربـي، وعائدات النفط فيها، والاستثمارات البريطانية، جعلت الحكومة البريطانية حريصة على عدم إدخاله في الاتحاد، ويمكن إرجاع فشل إدخال الكويت في الاتحاد لذلك.[١]

٤. موقف الجامعة العربية

أيدت باقي الدول العربية إعلان قيام الاتحاد، حيث بعث المسؤولون في تلك الدول برقيات ورسائل تهنئة بهذه المناسبة. أما الجامعة العربية، فقد أيدت قيام الاتحـاد

[١] علي الدين هلال، (١٩٨٩). أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٨٢م، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٦١.

العربي، وجاء ذلك على لسان الأمين العام عبد الخالق حسونة، الـذي قـال : إن الجامعة ترحب بهذا الاتحاد العربي، وتتمنى أن تسود روح الوحدة والتعاون بـين الصديقتين، والعالم العربي كله، وإن كل اتحاد بين الدول العربية مـن شـأنه أن يزيد هذه الدول قوة، وإن يزيد العالم العربي كله قوة.[١] وبعث حسونة عدة برقيات إلى كل الملك فيصل، ورئيس الوزراء العراقي عبد الوهـاب مرجـان، ووزيـر الخارجية العراقي برهان الدين باش أعيان، هنأهم فيها بمناسـبة قيـام الاتحـاد، وتمنى التوفيق لقادة العروبة في سبيل تحقيق الوحدة العربية الشاملة. وهنأ ممثـل الجامعة العربية في نيويورك كامل عبد الرحيم الملك فيصل بمناسبة قيام الاتحاد. وأعربت الأمانة العامة عن فرحتها، بعد أن أنبأتها السفارة العراقية فـي القـاهرة عن قيام الاتحاد، وأن يكون ذلك دعامة للتضامن العربي التام، وتمهيـدا للوحـدة العربية الشاملة. وقرر مجلس الجامعة العربية، في افتتاح دورته العادية التاسـعة والعشرين في ٣١ آذار (مارس) ١٩٥٨، الإعراب عن أصدق التهـاني لـرئيس الاتحاد الملك فيصل، ونائبه الملك حسين، متمنيا أن يكون الاتحاد بداية عهد جديد لمجد العرب. ويتبين أن الدول العربية كافة قد أيدت الاتحـاد العربـي، وبعثـت برقيات تهنئة بهذه المناسبة، وباركت هذه الخطـوة، مـع تغييـر فـي موقـف الجمهورية العربية المتحدة إزاء الاتحاد، بعد إعلان قيامه بوقت قـصير، وعلـى الرغم من هذا التأييد، إلا أن الدول العربية لم تكن راغبة فـي الانـضمام إلـى الاتحاد العربي، وإن جرت محاولات لجذب السعودية والكويت، ولكن هذه الدول

[١] إبراهيم فاعور الشرعة، مرجع سابق، ص ٢٦٩.

فضلت أن تبقى بعيدة عن دولة الاتحاد، كما أيدت الجامعة العربية قيام الاتحـاد، وباركت هذه الخطوة.[١]

٥. المواقف الدولية

ولعب الموقف الدولي دورا كبيرا في عدم نجاح هذا الاتحاد، وبخاصة موقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة اللتين عارضـتا كـل المحـاولات والمـشاريع الاتحادية بين البلدين؛ فعلى الرغم من تشجيعهما المسؤولين في الأردن والعـراق على إقامة الاتحاد العربي، غير أن الحكومة البريطانية حالت دون دخول الكويت في الاتحاد، وعملت على إقناع الكويتيين بذلك. بينما منعت الحكومة الأمريكيـة السعودية من الانضمام إلى الاتحاد؛ لذلك فقـد أسـهمت الـسلطات البريطانيـة والأمريكية في الحد من توسيع رقعة الاتحاد وتقويته، للمحافظة علـى إسـرائيل وحمايتها بالدرجة الأولى، وضمان مصالحها في البلاد العربية بالدرجة الثانيـة؛ مما كان لهذا الأمر تأثيره في فشل الاتحاد، ومن ثم انهياره.[٢]

---

[١] المصدر نفسه، ص ص ٢٧٠-٢٧١.

[٢] المصدر نفسه، ص ٤٦١.

المبحث الثالث

انهيار الاتحاد العربي عام ١٩٥٨

المطلب الأول : أسباب عدم استمرار الاتحاد العربي

يعد العراق من الدول العربية التي طرح المسؤولون الأردنيون أكبر عدد من مشاريع الاتحاد معه؛ وذلك بسبب عامل القربى بين الأسرتين الحاكمتين في البلدين، وكذلك المصلحة المشتركة بينهما، وبالذات للأردنيين، للاستفادة من إمكانيات العراق، وقدراته الاقتصادية الكبيرة، بالإضافة إلى التجاور الجغرافي بين البلدين.

وعلى الرغم من أن هذه العوامل كانت عامل تقارب وجذب لكلا الطرفين، إلا أن جميع المحاولات والمشاريع التي طرحت لتحقيق الاتحاد بين البلدين، كانت تدفعها ظروف ومتغيرات، أجبرت المسؤولين في البلدين على التحرك نحو إقامة صيغة اتحادية بينهما؛ فبعد الإعلان عن قيام الجامعة العربية في عام ١٩٤٥، طرح الملك عبد الله مشروع اتحاد بين الأردن والعراق في عام ١٩٤٦، ولكنه لقي معارضة عراقية وعربية ودولية؛ فصيغ على شكل معاهدة عقدت بين البلدين في عام ١٩٤٧. وكان لنتائج حرب عام ١٩٤٨ على الأردن، وما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية، وظهور دولة "إسرائيل" على حدود الأردن الغربية، أكبر الأثر في دفع الملك عبد الله، ليطرح مشروع اتحاد في عامي ١٩٥٠/١٩٥١. كما أن اغتيال الملك عبد الله، وشغور منصب رئيس الدولة الأردنية، دفع المسؤولين العراقيين للمطالبة بالاتحاد مع الأردن، وتحقيق ما طرحه الملك عبد الله قبل اغتياله. وكان لقيام الجمهورية العربية المتحدة في بداية شباط (فبراير) عام ١٩٥٨، أكبر الأثر في دفع المسؤولين

الأردنيين والعراقيين لإقامة اتحاد بين بلديهما؛ فظهر الاتحاد العربي في ١٤ شباط (فبراير) من العام ذاته. وبناء على ذلك فالتطورات والتغيرات التي كانت تؤثر في البلدين، شكلت الدافع والمحرك الرئيس لكل محاولات الاتحاد، والتي كان آخرها الاتحاد العربي.

لقد قدم اتفاق الاتحاد الذي أعلن في ١٤ شباط (فبراير) شكلا من أشكال الاتحاد المعروفة دوليا، فالاتحاد العربي يجمع بين الاتحاد الكونفدرالي، والاتحاد الفيدرالي؛ فعلى الرغم من إبقاء الشخصية الدولية للدول الأعضاء (العراق والأردن)، والاحتفاظ بسيادتها على أراضيها وبنظام الحكم فيها، إلا أن الاتفاق قد قرر الوحدة الكاملة بين الدول الأعضاء في بعض المجالات، وبخاصة وحدة السياسة الخارجية والتمثيل السياسي، ووحدة الجيش الأردني والعراقي باسم الجيش العربي، وتوحيد القوانين الجمركية، ومناهج التعليم، والسياسة المالية والاقتصادية، والنقد.

وسار دستور الاتحاد العربي على نهج دستور الدولة الاتحادية، في توزيع السلطات بين حكومة الاتحاد وبين حكومات الدول المكونة للاتحاد؛ إذ كان لكل حكومة سلطات ثلاثة : تشريعية وتنفيذية وقضائية، كما أفرز الدستور لحكومة الاتحاد اختصاصات محددة، ونص على أن الحكومات الأعضاء تختص بباقي الاختصاصات. وعلى الرغم من ذلك إلا أن الاتحاد العربي لم يبن دولة اتحادية؛ لأن القاعدة الأساسية التي تقوم عليها الدولة الاتحادية، وهي حلول دولة محل عدة دول في المجال الدولي، وإيجاد ممثل دولي واحد في المحافل الدولية، لم يحققها دستور الاتحاد العربي، بل أبقى على الدولتين العراق والأردن باعتبارهما قائمتين بذاتهما، ويحكمهما ملكان، ولكل واحدة منهما شخصيتها الدولية المستقلة؛ لهذا فشل دستور الاتحاد في تحقيق وحدة كاملة بين البلدين.

وتجدر الإشارة إلى أن الانقلاب العسكري - كان سببا رئيسا في انهيار الاتحاد العربي - الذي نفذه عدد من الضباط العراقيين في الجيش العراقي في منتصف تموز (يوليو) وبالتالي فشل هذا المشروع الذي كان يعلق عليه المسؤولون في الأردن والعراق آمالا كبيرة لمستقبل بلاديهما.

قد جرى الإعداد لمحاولات انقلابية عديدة في العراق قبل الإعلان عن الاتحاد العربي، والتي كان هدفها الإطاحة بالنظام الملكي العراقي، واستمرت مثل هذه المحاولات بعد قيام الاتحاد العربي، حيث صمم الضباط الأحرار على إسقاط الاتحاد العربي، ولكن جميع المحاولات السابقة فشلت بسبب عدم حضور كل من الملك فيصل، والأمير عبد الإله، ونوري السعيد في وقت واحد جميع المحاولات السابقة، إذ كان الضباط الأحرار يخططون للقضاء على الثلاثة معا، بالإضافة إلى الخلافات التي كانت تحدث بين بعض الضباط في كيفية التنفيذ، والخلاف حول مصير الملك فيصل، حيث كان هناك عدة آراء تباينت بين قتله، أو إبقائه على قيد الحياة، في الوقت الذي صمم فيه الضباط الأحرار على قتل الأمير عبد الإله، ونوري السعيد.[1]

وقد اجتمعت عدة عوامل في تعجيل انهيار الاتحاد العربي في ١٤ تموز (يوليو) عام ١٩٥٨، بعضها عوامل داخلية تتمثل في أوضاع العراق الداخلية ودولة الاتحاد، وبعضها عوامل خارجية تتمثل في محاولة بعض الدول إنهاء الاتحاد وإسقاطه. لقد برزت عدة عوامل ضعف، ساعدت القوى الخارجية في التدخل بشؤون الاتحاد العربي، وقد تمثلت هذه العوامل فيما يلي : -

---

[1] صبحي عبد الحميد، أسرار ثورة ١٤ تموز، ص ٥٤ وليث عبد الحسين الزبيدي (١٩٨٣)، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق، أسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار، بغداد : وزارة الثقافة والإعلان، ص ٣٨١.

١. العوامل الداخلية

أ. الاستياء المتزايد لدى الجيل العراقي الجديد، نتيجة سياسة الحكم المتبعة وأساليبه، مما أدى إلى التنافس بين الجيلين الجديد والقديم، حول تولي السلطة في العراق؛ إذ أخذ الجيل الجديد يحرض الشعب ضد الحكومة العراقية؛ لأن الحكومات العراقية المتعاقبة لم تهتم بالجيل الجديد، والتيارات الجديدة في القومية العربية بإقامة الدولة على أسس الديمقراطية.[1]

ب. الفجوة بين الحكومة والشعب العراقي، حيث لم يستطيع بعض السياسيين والإداريين أن يقربوا بين مطالب الشعب لإقامة الدولة على أسس الديمقراطية ورغبة الحكومة، وأخذت هذه الفجوة تتسع شيئا فشيئا.

ج. التضييق على المعارضة، وعدم فسح المجال لها للتعبيرعن آرائها، حيث قام نوري السعيد باتباع سياسة القمع تجاه الأحزاب، والصحافة، والشيوعيين.

د. فشل حكومة الاتحاد العربي في وضع قاعدة اقتصادية سليمة، حيث أخذ نوري السعيد يشعر، منذ تسلمه رئاسة حكومة الاتحاد العربي، بأن استجابة أصدقائه العراقيين للتعاون معه كانت بطيئة، وغير حاسمة؛ إذ أخذت حكومة الاتحاد تواجه صعوبات مالية واقتصادية كبيرة، وكان نوري السعيد يطمع بضمانات مالية،

---

[1] خدوري مجيد، (١٩٧٤). العراق الجمهوري. بيروت : الدار المتحد، ص ١٠.

ومعونات طويلة الأمد من الدول الصديقة، إلا أن ذلك لم يحدث، مما ساعد على انهيار الاتحاد.[١]

ه. بقاء نوري السعيد فترة طويلة في الحكم؛ إذ تسلم رئاسة خمس عشرة حكومة بما فيها رئاسة حكومة الاتحاد العربي، وهذا الأمر أوجد له أعداء في العراق، شكلوا معارضة لسياسته.

و. دخول العراق في حلف بغداد عام ١٩٥٥، حيث لم يكن الرأي العام العراقي راضياً عن عضوية العراق في هذا الحلف؛ فأخذ الشعب يطالب الحكومة العراقية بالانسحاب من الحلف نهائيا،[٢] وظل الأمر على ما هو عليه حتى قيام الانقلاب العسكري الذي أنهى عضوية العراق في الحلف، حيث خرج العراق رسميا من الحلف عام ١٩٥٩.

ي. النقمة التي كانت لدى عدد كبير من ضباط الجيش العراقي، حيث أقسم هؤلاء الضباط على الانتقام من نوري السعيد والأمير عبد الإله، ولم يكن الاتحاد يتمتع بدعم بين أوساط بعض العناصر المهمة في الجيش العراقي؛ إذ كانت هذه العناصر تشكك في أهداف الاتحاد، ونيات القائمين بالحكم في العراق.[٣]

---

[١] غلمن والدمار، (١٩٦٥). عراق نوري السعيد وانطباعاتي عن نوري السعيد بين ١٩٥٤-١٩٥٨، د.ن، ص ص ٢٤٥-٢٤٦.

[٢] أحمد نوري النعيمي، (١٩٧٥). السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد : دار الحرية، ص ٢٥٨.

[٣] الأزري عبد الكريم، (١٩٨٢). تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨، بيروت : د.ن، ص ٦٧.

٢. العوامل الخارجية

تتمثل في تبنى بعض الدول معاداة الاتحاد، ومحاولة إسـقاطه، كالجمهوريـة العربيـة المتحدة، والاتحاد السوفيتي؛ وبالمقابل وقوف بعض الدول العربيـة موقـف المحايـد؛ فالسعودية والكويت مثلا، رفضتا الدخول في الاتحاد، على الرغم من الجهود التي بذلها المسؤولون في الاتحاد، للبحث عن مصدر مالي يساعد على تغطيـة نفقـات الاتحـاد واستمراره.

وقد كانت إسرائيل ترفض تماما نجاح المشروع، وقد حث رئيس وزرائها من غوريون بريطانيا على إسقاط المشروع لخطورته على إسرائيل، وكان من غوريون يهدف بذلك إلى إضعاف الجبهة الأردنية وعمقها العراق.

كما إن بريطانيا كانت لها مصلحة في إسقاط المشروع. وكات على معرفـة لمحاولـة الضباط الأحرار في العراق. ولم تخبر رئيس الوزراء العراقي نوري الـسعيد، لأنهـا كانت تخشى من دخول الكويت في هذا المشروع، وهي منطقة نفوذ لها، وعملت علـى إسقاطه لأنه يتعارض مع طموحاتها في المنطقة.

أما السبب المباشر الذي أدى إلى انهيار الاتحاد العربي، وإسقاط النظام الملكـي فـي العراق، فهو قيام الانقلاب العسكري في ١٤ تموز (يوليو) عام ١٩٥٨، الذي نفذه عـدد مـن الضباط العراقيين في ليلة ١٤ تموز (يوليو). وعلى الرغم من عدم نجاح جميـع المحـاولات الانقلابية السابقة إلا أن هذا الانقلاب قد نجح، حيث تهيأت ظروف ساعدت على نجاحه. فقـد قررت حكومة الاتحاد العربي بناء على طلب الرئيس اللبناني كميل شـمعون مـساعدته فـي إخماد الحركات الثورية التي كانت تجري في لبنان آنذاك بـدعم مـن الجمهوريـة العربيـة

المتحدة، حيث أرسل رسالة إلى نوري السعيد، طلب فيها إرسال فرقة مدرعة إلى الحدود السورية – العراقية، لتحويل اهتمام الجمهورية العربية المتحدة عن التدخل في لبنان.[١]

ويتضح مما سبق أن المسؤولين في الاتحاد العربي، وبخاصة في العراق، كانوا مطمئنين إلى الأوضاع، على الرغم من ظهور تحذيرات مفادها أن هناك حركة ستقوم في الجيش، ويبدو أن المسؤولين كانوا لا يهتمون لما يقال في تلك الفترة، وبخاصة رئيس حكومة الاتحاد العربي نوري السعيد، ورئيس هيئة أركان جيش الاتحاد العربي محمد رفيق عارف، وقام الانقلاب العسكري وكان جميع المسؤولين في الشطر العراقي مطمئنين إلى الأوضاع في دولة الاتحاد العربي.[٢]

المطلب الثاني : نتيجة انهيار الاتحاد العربي

يعد الاتحاد العربي الخطوة الاتحادية الوحيدة التي تحققت بين البلدين بعد معاهدة عام ١٩٤٧، وعلى مدى ثلث قرن تقريبا من تاريخ إنشاء كيانيهما. بالإضافة إلى أن الاتحاد العربي كان أبرز إنجازات المسؤولين في البلدين، وآخر خطوة اتحادية اتخذها العراقيون في العهد الملكي؛ إذ إنهار النظام الملكي، وأغتيل معظم أفراد العائلة الهاشمية هناك، وتحول العراق من الملكية إلى الجمهورية، وهذا كله جاء على أثر قيام الاتحاد العربي.

لم يكتب له أن يعمر طويلا، فلم يكد يمضي على ولادته خمسة أشهر حتى وقع انقلاب عسكري بقيادة عبد الكريم قاسم في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، وأعلان عن قيام الجمهورية العراقية، وانسحاب العراق من الاتحاد العربي. وبذلك أسدل الستار على آخر مشروع اتحادي

---

[١] إبراهيم فاعور الشرعة، مرجع سابق، ص ٣٥٠

[٢] المصدر نفسه، ص ٣٥١ .

عربي استطاع، ولو لبضعة أشهر جمع قطرين عربيين، وحقق للشعب العربي في المشرق العربي أمنية حارب من أجلها منذ عقود طويلة، تمثلت بدايتها بالثورة العربية الكبرى.

وعاد الأردن بعد انهيار الاتحاد، للاعتماد على الغرب من جديد، وبخاصة على الولايات المتحدة وبريطانيا، لدعمه في المجالين الاقتصادي والعسكري؛ إذ إن الأردن لم يتمكن من الصمود وحده في تلك الآونة، أمام الدول المعادية له، مثل إسرائيل، والمناوئة له مثل الجمهورية العربية المتحدة والعراق، حيث كانت إمكانياته الاقتصادية والعسكرية محدودة، مع ملاحظة أن الأردن أصبح في وضع حرج، حيث أغلقت الحدود بينه وبين كل من سوريا (الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة)، والعراق، والسعودية؛ لذلك كان في ضائقة اقتصادية، وبخاصة ما يتعلق بمسألة جلب النفط، ولكن الحكومتين الأمريكية والبريطانية قدمتا المساعدة للأردن؛ إذ نقلت الطائرات الأمريكية والبريطانية النفط، حتى استطاع الأردن أن يصمد أمام التحديات التي واجهته، والتي كان من الممكن أن ينهار الأردن أمامها.[١]

إن انهيار الاتحاد العربي كان خسارة للعرب، وبالذات الأردن الذي يملك أطول حدود مع " إسرائيل " ؛ فالاتحاد كان من الممكن أن يقف في وجه مخططات "إسرائيل" التوسعية، في حالة الاستفادة من قدرات العراق المادية والبشرية، لو قدر لهذا الاتحاد أن ينجح، ويتوسع في إدخال دول أخرى كالكويت مثلا. لقد أضعف انهيار الاتحاد، وانسحاب العراق منه الموقف الأردني أمام إسرائيل، مما أضطر الأردن إلى طلب الحماية من بريطانيا. كما أدى انهيار الاتحاد إلى تراجع دور العراق؛ إذ لم يستفد من طاقاته وقوة جيشه؛ فحلت كارثة حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧.

---

[١] الحسين بن طلال: مهنتي كملك، ص ص ١٦٤-١٦٦.

واستمرت العلاقات الأردنية-العراقية تسير سيرا حسناً إلى أن تـم إعـلان الاتحـاد العربي بينهما في عام ١٩٥٨م، إلا أن أمد هذا الاتحاد لم يدم طويلاً، بسبب الإطاحـة بنظـام الحكم الملكي في العراق في ١٤ تموز (يوليو) عام ١٩٥٨، وبالرغم من أن الملك الحسين بن طلال اعتبر ما حدث أمراً داخلياً يخص العراقيين، إلا أن العلاقـات تـوترت خـلال فتـرة الستينيات والسبعينيات، ثم عادت وتحسنت خلال الثمانينيات بسبب الموقف القومي الأردنـي من الحرب العراقية-الإيرانية، التي وقف فيها العراق يدافع عـن البوابـة الـشرقية للـوطن العربي، وعن حقه في استعادة مياهه الإقليمية في شط العـرب. وازدادت أواصـر العلاقـة السياسية والشعبية بين القطرين بعد أزمة الخليج والعدوان على العراق الذي تزعمته الولايات المتحدة إلى جانب ثلاثين دولة أخرى؛ حيث أصبح الأردن الرئة الوحيدة التي يتنفس بواسطتها العراقيون.

يبقى قيام الاتحاد العربي نقطة مضيئة في علاقات الأردن والعراق، وقوة لا يـستهان بها، لو قدر لها أن تستمر ويحافظ عليها، على الرغم من ظروف قيام الاتحاد وأهدافـه؛ لأن النتائج التي ترتبت على انهياره، كانت ذات طابع سلبي على البلدين وعلـى الـدول العربيـة الأخرى. فبالوحدة والاتحاد والتضامن، يتخلص العالم العربي مما يعيشه من فرقة وضـعف، وفقر، وتضاء أمامه شعلة الأمل في مستقبل مشرق لأجياله القادمة.

ويجدر بالإشارة إلى أن الأردن قد طرح مشروع الوحدة الآخر بعـد فـشل الاتحـاد العربي، وهذا المشروع يتمثل في الوحدة الأردنية والفلسطينية. وتعزيـزا لطبيعـة العلاقـة الأردنية-الفلسطينية، ولقرار وحدة الضفتين، وانطلاقا من مبدأ الثورة العربية الكبرى، وإيمانا بالمستقبل الوحدوي بين الشعبين جلالة الملك الحسين في ١٥ آذار (مارس) ١٩٧٢ بمـشروع

جديد عرف باسم "مشروع المملكة المتحدة ". وعقد اجتماع في الديوان الملكي حضره ما يزيد على ٤٠٠ شخصية من أعيان البلاد، وقادة الرأي، وألقى ملك حسين خطابا تضمن الـصيغة المقترحة لبناء العلاقة المستقبلية بين الضفة الغربية، والمملكة الأردنية الهاشمية علـى أسـس جديدة، ومتطورة لتنظيم البيت الأردني – الفلسطيني.[١]

---

[١] سلميان الموسى، مرجع سابق، ص ص ٣٨٥-٣٨٩.

الفصل الثالث

تجربة مجلس التعاون العربي عام ١٩٨٩

وأسباب فشلها عام ١٩٩٠

المبحث الأول

خلفيات تأسيس مجلس التعاون العربي في عام ١٩٨٩

المطلب الأول : وقائع أربع دول لمجلس التعاون العربي قبل وحدة عام ١٩٨٩

تأسس مجلس التعاون العربي هو تجمع عربي في بغداد في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٨٩ بعد انتهاء حرب الخليج الأولى، ليجمع العراق والأردن واليمن الشمالي[١] (الجمهورية العربية اليمنية) ومصر العائدة إلى الحضن العربي في وقته (بعد تجميد عضويتها بالجامعة العربية إثر زيارة أنور السادات لإسرائيل عام ١٩٧٨). وتم تأسيس هذا الحلف بموازاة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يجمع ست دول عربية مطلة على الخليج العربي، والذي كان مخططاً له أن يقوم بدور ريادي في المنطقة لولا الحروب العراقية-الإيرانية التي أتت عليها حيث كانت الرغبة في توثيق التعاون، والتكامل الاقتصادي فيما بين أعضائها.

كانت حرب الخليج الاولى (الحرب العراقية-الإيرانية) حرباً بين القوات المسلحة لدولتي العراق وإيران. واستمرت من أيلول (سبتمبر) عام ١٩٨٠ إلى آب (اغسطس) عام ١٩٨٨. وبعد الأضرار الفادحة التي تكبدتها العراق وإيران من جراء السنوات الثمانية للحرب، وافقت إيران على هدنة اقترحتها الأمم المتحدة في ٨ آب (أغسطس) ١٩٨٨، حيث كانت إيران ترفض أي قرار من مجلس الأمن ما لم يعترف بأن العراق هو البادئ بالاعتداء، وإقرار التعويضات اللازمة لها. وتم تدمير معظم البنية التحتية لاستخراج النفط في كلتا الدولتين، نتيجة للقصف الجوي المتبادل، وظلت معظم الخلافات الحدودية في نهاية الحرب

---

[١] أشير إلى أن عبارة اليمن الشمالي تعني الجمهورية العربية اليمنية.

على حالها حتى عام ١٩٩١. وبعد شهر واحد من الغزو العراقي للكويت، وافق العراق علـى الالتزام باتفاقية عام ١٩٧٥ التي وقعها مع إيران عام ١٩٧٥، واعترف العراق فيها بحقـوق إيران في الجانب الشرقي من شط العرب. وفي ٩ كانون الأول (ديـسمبر) ١٩٩١ أي بعـد ثلاث سنوات من انتهاء حرب الخليج الأولى في عام ١٩٨٨ أصدر مجلس الأمن بياناً ورد فيه إن "الهجوم العراقي على إيران في ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ لا يمكن تبريره حسب قـوانين الأمم المتحدة"، حيث حمّل البيان العراق المسؤولية الكاملة عن الحرب. ويجدر بالذكر أن هذا البيان صدر عندما كان العراق تحت ضغط دولي كبير، نتيجة اجتياح العراق للكويت، حيث لم يصدر مثل هذا البيان خلال السنوات الثمانية الطويلة للحرب. واعتبرت هذه الحرب من أطول الحروب التقليدية في القرن العشرين، وقلبت المعادلات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، وكان لنتائجها أعظم الأثر في العوامل التي أدت إلى حرب الخليج الثانية، التـي سـميت عاصـفة الصحراء في عام ١٩٩١.[1]

وفيما يتعلق بما ذكر سابقا حول تأسيس مجلس التعاون العربي بموازاة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي أنشئ في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٨١، ويضم كـل مـن : البحـرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة. وقد وقعت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دوله في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ فـي الريـاض. وهذه البلدان غالبا ما يشار اليها دول الخليج العربي. ويستبعد العراق على الرغم من أن لـه ساحلاً على الخليج العربي ويشار إلى أن إيران أيضا ساحل على الخلـيج العربـي. والـيمن (الجمهورية اليمنية) هو (حاليا، عام ٢٠٠٩) في مفاوضات لعضوية مجلس التعـاون لـدول الخليج العربية، وتأمل في الانضمام إلى جانب عام ٢٠١٦. وبدأت السوق الخليجية المشتركة

---

[1] http://www.bbc.co.uk/arabic/specials/1727_iraqtimeline2/ و www.kitabat.com/salah_2.htm

في ١ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٨، وتنص على منح المعاملة المواطنية لجميع مـواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والشركات في أي بلد في دول مجلـس التعـاون لـدول الخليج العربية الأخرى، ما يزيل كل الحواجز لعبور البلد، والاستثمار والخـدمات التجاريـة. وانضمت جميع أعضاء دول المجلس واليمن منذ ذلك الحين إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) عندما تأسست.[1]

وعندما تم تأسيس مجلس التعاون العربي في شهر شباط (فبراير) عـام ١٩٨٩، تـم تأسيس اتحاد المغرب العربي بتاريخ ١٧ شباط (فبراير) ١٩٨٩ بمدينة مـراكش بـالمغرب، ويتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من الوطن العربـي وهـي : تـونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا. وذلك من خلال التوقيع على معاهدة إنشاء اتحاد المغـرب العربي، الذي يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشـعوبها بعـضها ببعض، وفتح الحدود بين دولها، ومنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والـسلع، وتحقيـق تقـدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها، والإسهام في صـيانة الـسلام القـائم علـى العـدل والإنصاف، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات، والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.[2]

وفي هذا السياق، يمكن النظر في وقائع دول مجلس التعاون العربي قبل الوحدة فـي ١٦ شباط (فبراير) ١٩٨٩ كما يلي : -

---

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، من خلال الموقع الإلكتروني، مجلس التعاون الخليجي /http://ar.wikipedia.org/wiki

[2] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، من خلال الموقع الإلكتروني، اتحاد المغرب العربي http://ar.wikipedia.org/wiki

١. الواقع العراقي :

ترجع بدايات الحرب العراقية-الإيرانية، التي استمرت من عام ١٩٨٠ إلى عـام ١٩٨٨ لادعاءات عراقية بان إيران قصفت بلدات على الحدود العراقيـة فـي ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، واعتبر العراق ذلك بداية للحرب، وألغى الرئيس العراقي صدام حسين اتفاقية عام ١٩٧٥ مع إيران في ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠. وفـي ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ هاجم العراق أهدافا في العمق الإيرانـي، وقـصفت أهدافاً عسكرية واقتصادية عراقية. وفي ٧ حزيـران (يونيـو) ١٩٨١ هاجمـت طائرات إسرائيلية مركزا بحثيا نوويا عراقيا في منشأة التويثة للأبحاث النوويـة قرب بغداد، وكان يسمى مفاعل تموز (يوليو) النووي. فـي ١٦ آذار (مـارس) ١٩٨٨ نشرت تقارير تقول إن : العراق استخدم أسلحة كيماوية ضد بلدة حلبجـة الكردية. وبعد ثماني سنوات من الحرب العراقية-الإيرانية التي قدرت الخـسائر البشرية فيها بما يقرب من مليون قتيل، وافقت الـدولتان علـى خطـة الـسلام المقترحة من الأمم المتحدة في آب (أغسطس) عام ١٩٨٨، والتي تضمنها قـرار الأمم المتحدة رقم ٥٩٨، وبعد انتهاء الحرب أعاد العراق بناء قواته المسلحة.[١]

٢. الواقع الأردني :

شارك الجيش العربي الأردني في حـرب فلـسطين ١٩٤٨م. ومنعـت الأردن إسرائيل المنتصرة في تلك الحرب من احتلال القدس الشرقية والضفة الغربيـة، وفي ٢٤ نيسان (إبريل) ١٩٥٠، أعلنت الأردن الوحدة بين الضفتين. وتم إعـلان

[1] المنتدى العراقي، من خلال الموقع الإلكتروني http://iraqiforum.net/vb/showthread.php?t=173

الدستور الأردني عام ١٩٥٢ في عهد الملك طلال بن عبد ا بن الحسين، وتولى الملك الحسين بن طلال سلطاته الدستورية في ٢ أيار (مايو)١٩٥٣. وفـي عـام ١٩٥٦، تم تعريب قيادة الجيش الأردني إذ طلب الملك حسين القيادة البريطانيـة للجيش بقيادة الجنرال كلوب مغادرة أرض الأردن. وفي إطار الوحـدة العربيـة دخل الأردن في وحدة اندماجية مع العراق عام ١٩٥٨، سميت الاتحاد العربـي، لكنه لم يدم الا لأشهر. وشارك الأردن في الحرب العربية - الإسرائيلية الثالثـة في عام ١٩٦٧، التي تلتها النكسة، حيث احتلت إسرائيل القدس الشرقية والـضفة الغربية. بعد هذه الحرب، شارك الأردن في معركة تشرين الأول (أكتوبر) فـي عام ١٩٧٣ بإسناد القوات السورية في الجولان. ووقف الأردن إلى جانب العراق في حربه ضد إيران خلال حرب الخليج الأولى (مـن عـام ١٩٨٠ إلـى عـام ١٩٨٨)، وتم فك ارتباط الأردن إداريا وقانونيا بالـضفة الغربيـة عـام ١٩٨٨، بطلب من منظمة التحرير الفلسطينية، وشارك الأردن بوفد مشترك مـع منظمـة التحرير في محادثات السلام في مدينة مدريد بإسبانيا بعيد حرب الخلـيج الثانيـة عام ١٩٩١. وبعد فشل مشروع مجلس التعاون العربي، وقع الأردن على معاهدة السلام مع إسرائيل في وادي عربة في عام ١٩٩٤، وتم إنهاء حالة الحرب رسميا بين الطرفين.[1]

[1] زهير حسن، (٢٠٠٤). الدراما الأردنية في ربع قرن، ١٩٦٥-١٩٩٠، عمان : أمانة عمان.

٣. الواقع المصري :

دخل الرئيس أنور السادات في تسوية للنزاع العربي-الإسرائيلي، لإيجاد فرصة سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط، فوافق على معاهدة السلام التي وقعها مع إسرائيل في كامب ديفيد الأمريكية في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩ بمشاركة الولايات المتحدة، بعد أن مهدت لها زيارته لإسرائيل في ١٩٧٧، وانسحبت إسرائيل من شبه جزيرة سيناء تماما في ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٨٢، ومع احتفاظه بشريط طابا الحدودي، الذي استرجعته الحكومة المصرية، بناء على التحكيم الذي تم في محكمة العدل الدولية في عام ١٩٨٨. وأثار توقيع مصر لاتفاقية السلام، وزيارة أنور السادات لإسرائيل استياء داخل مصر وخارجها. إذ يرى مؤيدو هذه الاتفاقية أنها أعادت سيناء لمصر، ومهدت لإحلال السلام في الشرق الأوسط. بينما يرى معارضوها أنها عزلت دولة عربية لها ثقل سياسي وعسكري هي مصر عن الصراع العربي-الإسرائيلي، وعملت على تحجيم نطاق تحرك الجيش المصري في سيناء، وأضعفت دور مصر الريادي في العالم العربي. في ٢ تشرين الأول (نوفمبر) ١٩٧٨ عقد مؤتمر للجامعة العربية، تقرر فيه نقل مقر الجامعة العربية من مصر، وعلقت عضويتها من عام ١٩٧٩ إلى ١٩٨٩، وشاركت في هذه القمة عشر دول عربية، بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وقد عارضت الإمارات العربية المتحدة الخطوات العربية ضد مصر.[١]

[١] شبكة الإعلام العربية، من خلال الموقع الإلكتروني، كامب ديفيد ، مدريد ، أنابوليس محطات بكى فيها العرب، تاريخ ٢٠٠٨/٧/٧

٤. الواقع اليمني :

تقع الجمهورية اليمنية جنوبي شبه الجزيرة العربية، في جنـوب غربـي آسـيا. وكانت حتى عام ١٩٩٠ تتشكل من دولتين هما : عرفتـا باسـمي الجمهوريـة العربية اليمنية في الشمال، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فـي الجنـوب. وفي عام ١٩٩٠ اتحدت الجمهوريتان تحت اسم الجمهورية اليمنية. ولكـن فـي العام ١٩٩٤ نشبت حرب بين طرفي الوحدة، انتهت بانتصار القـوات المواليـة للوحدة اليمنية وهزيمة القوات المطالبة بإعادة اليمن إلى حالة الانفصال الـسابقة، وعودة اليمن الجنوبي[١]، واليمن الشمالي إلى الوجود.

وعند النظر في تاريخ اليمن، نجد أن اليمن حكمه الكثير مـن الممالـك، ومـنهم الرسوليون، والأئمة الزيديون لمدة ألف ومائتين عام تتقطـع بتـدخلات خارجيـة كثيرة، منها التدخل العثماني حيث حكمها العثمانيون، واستمرت دعـوة الأئمـة الزيديين للحرب ضدهم، حتى تمكن الإمام يحيى حميد الدين أخيرا مـن إجـلاء العثمانيين من شمال اليمن، ودخول العاصمة صنعاء، وبهذا تكون اليمن أول دولة عربية تعلن استقلالها في ذلك الوقت، بعد قُرابة ١٠٠ عام من الجهـل والظـلام والعزلة تحت حكم العثمانيين . ومن جانب آخر، تعرض جنوب اليمن، وتحديـداً عدن لحملات ومحاولات استعمارية كثيرة، نظراً لموقعها الجغرافي المهم الـذي يطل على طرق التجارة، والملاحة البحرية العالمية. وفـي ١٩ كـانون الثـاني

http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=59075

[١] أشير إلى أن عبارة اليمن الجنوبي تعني جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

(يناير) عام ١٨٣٩ قاد "الكابتن هينس"[1] الحملة البريطانية على عدن، ونجح فـي احتلالها، وقد خضعت عدن للاحتلال البريطاني في الفترة من عام ١٨٣٩ إلـى عام ١٩٦٧، وكانت مركز السيطرة بالنسبة للاحتلال البريطاني، الذي كان ايضاً يحتل معظم المناطق المحاذية للساحل الجنوبي لليمن. وخـلال فتـرة الاحـتلال تحولت إلى عدن لمركز تجاري اقليمي ودولي، حيث مثلت نقطة لتبادل البـضائع بين الشرق والغرب، وكانت من أشهر الموانئ العالمية. وفي عام ١٩٦٧، وبعـد نجاح المقاومة ضد بريطانيا، سيطرت الجبهة القومية على الحكم، ونشأت الـيمن الجنوبي، وعاصمتها عدن، واعتمدت نظام الجمهورية الوليدة الحكم الاشـتراكي حتى ١٩٩٠، وتمت إعادة توحيد شطري اليمن في عام ١٩٩١ خلال فترة الحكم الاشتراكي فقدت عدن مركزها التجاري، وتحولت تدريجياً لمدينة مغلقـة، وقـد استمر الوضع حتى قيام الجمهورية اليمنية، حيث تحولت عدن رسمياً إلى منطقة حرة، ولكنها لم تنجح في استعادة موقعها التجاري العالمي.[2]

في هذه الأحوال، شهدت الأمة العربية في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٨٩ مولد مجلـس التعاون العربي كتجمع إقليمي يضم كلا من : الجمهوريـة العراقيـة، والمملكـة الأردنيـة الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، واليمن الشمالي. لم يأت تأسيس مجلس التعاون العربـي

[1] فقد كانت مدينة عدن محط اهتمام وتنافس خارجي وبالذات أوروبي خلال العهود التي سبقت ميلاد المسيح بمئات الأعوام واشتد أوار التنافس على احتلالها حتى قُدّر للبريطانيين تحقيق هذا الحلم الأوروبي فجثموا عليها طوال ١٢٩ عاماً (١٨٣٩ -١٩٦٧). وبسبب أهمية ميناء عدن البحري تذرعت بريطانية بخلق قصة وهمية لاحتلال عدن. ففي خطابه المؤرخ في شباط (فبراير) ١٨٣٨ إلى مجلس إدارة الشركة الهندية الشرقية البريطانية أكد الكابتن هينس(قائد الحملة البريطانية لاحتلال عدن) أن هذا المرفأ العظيم يمتلك من القدرات والإمكانيات ما لا يملكه أي ميناء آخر في الجزيرة العربية وإنه يمتلك مركزاً تجارياً ممتازاً وهو صالح لاستقبال البواخر وتموينها في كل فصول السنة.

[2] ويكيبيديا الموسوعة الحرية، من خلال الموقع الإلكتروني، تاريخ اليمن /http://ar.wikipedia.org/wiki

من فراغ، ففي خلال عقد الثمانينيات شهد العالم بصفة عامة، والمنطقة العربية بصفة خاصة العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية التي عجلت بالإقدام على هذه الخطوة التكاملية. فمن ناحية ظهر على الساحة الاقتصادية، السياسية الدولية عدد من التكتلات الاقتصادية أو اتسع نطاقها، وازدادت بالتالي حدة النزعات الدفاعية التي تنتهجها هذه التكتلات تجاه العالم الخارجي.

ومن ناحية أخرى كان للتباطؤ النسبي في معدلات النمو الاقتصادي للدول الصناعية أثر واضح على معدلات النمو في الدول النامية. يضاف إلى ذلك أن المنطقة العربية اختصت وحدها بظروف سياسية واقتصادية أكثر قسوة، فمن جانب كان نصيبها كبيرا من العجز النقدي على الرغم من انتاجها للنفط بحكم كونها من أكبر مناطق العالم انتاجا، وتصديرا لهذه السلعة، كما كانت الدوافع السياسية والأطماع الاقليمية سببا رئيسيا في احتدام حدة الصراعات العسكرية في المنطقة. الأمر الذي أفقدها الاستقرار اللازم والضروري، لتحقيق التنمية الاقتصادية.

أحاطت كل هذه الأحوال والمتغيرات الدولية جهود المنطقة العربية بصفة عامة، ودول مجلس التعاون العربي بخاصة بمحددات قاسية، فقد أصبحت خدمة الديون الخارجية وحدها تلتهم شطرا لا يستهان به من عائدات، وصادرات هذه الدول المحدودة بحكم انغلاق الأسواق الخارجية أمامها بأثر السياسات الدفاعية للدول المتقدمة، ليس هذا فقط بل أصبحت السلع المصدرة من العالم المتقدم والمحصنة بألوان الدعم والحماية كافة قادرة على التهام الأسواق المتاحة أمام منتجات دول المنطقة بل منافستها حتى في عقر دارها.[١]

---

[١] الأمانة العامة لمجلس التعاون العربي، (١٩٨٩). مجلس التعاون العربي مسيرة العام الأول، د.ن، ص ص ٣-٤.

المطلب الثاني: الوقائع التمهيدية لتأسيس مجلس التعاون العربي

عقد قبل تأسيس المجلس رسميا ٢٥ اجتماعا متعددا أو ثنائيا بـين الـدول الأعـضاء لمجلس التعاون العربي قبل تأسيس المجلس الرسمي كما يلي :[١]-

١. الدورة الثنائية للجنة المصرية-العراقية المشتركة في القاهرة بتـاريخ ١٩٨٨/١/٧ لتوقيع عدة بروتوكلات للتعاون الثنائي بين البلـدين فـي مجالات متنوعة.

٢. قمة بين الرئيس المصري محمد حسني مبـارك، والـرئيس العراقـي صدام حسين في بغداد بتاريخ ١٩٨٨/١/١٥ لبحث الموقف على الجبهة العراقية، والقضية الفلسطينية.

٣. قمة بين الرئيس المصري محمد حـسني مبـارك، والملـك الأردنـي الحسين بن طلال في العقبة بتاريخ ١٩٨٨/١/١٥ في زيارة سريعة إلى الأردن، لبحث التعاون الثنائي والقضايا المختلفة على الساحة العربية.

٤. قمة بين الرئيس العراقي صدام حسين، والملك الأردنـي حـسين بـن طلال في بغداد بتاريخ ١٩٨٨/٢/٦ لبحث مشروع التجمع الاقتصادي الرباعي، الذي يضم بلديهما ومصر والـيمن الـشمـالي، وبحـث ضرورة عقد قمة عربية، للنظر في آخر تطـورات الموقـف فـي

---

[١] مقاتل من الصحراء، من خلال الموقع الإلكتروني
http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/Molhak/MalahekTaa/AMalahekTaawn1_1-1.htm_cvt.htm

المنطقة، إلى جـ ـانب المشكلة الفلسطينية، والنزاع العراقي-الإيراني، وبحث العلاقات الثنائية.

٥. اجمتاع بين الرئيس المصري محمد حسني مبارك، ورئيس الـوزراء الأردني زيد الرفاعي في القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٥ لتسليم رسـالة من الملك حسين بن طلال إلى الرئيس مبارك.

٦. اجتماع الرئيس العراقي صدام حسين، ووزير الخارجية المصري أحمد عصمت عبد المجيد في بغداد بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٧ لتسليم رسالة مـن الرئيس المصري محمد حسني مبارك إلى الـرئيس العراقـي صـدام حسين بشأن العلاقات الثنائية والموقف على الجبهة العراقية.

٧. اجتماع بين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية عـزت إبـراهيم الدوري ورئيس الوزراء المصري عاطف محمد صدقي فـي بغـداد بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٣ لبحث المشكلة الفلـسطينية، ومبـادرة الـرئيس المصري محمد حسني مبارك المتعلقة بها.

٨. قمة بين الرئيس المصري محمد حسني مبارك، والملك الأردني حسين بن طلال في القـاهرة بتـاريخ ١٩٨٨/٣/١١ و١٩٨٨/٤/١٤ لبحـث التعاون الثنائي والقضايا المختلفة على الساحة العربية.

٩. زيارة الرئيس المصري محمد حسني مبارك إلى صنعاء بتـاريخ ٢٢-١٩٨٨/٥/٢٤ لبحث لإنشاء لجنة مشتركة لدعم العلاقات الثنائية بـين البلدين.

١٠. اجتماع المستشار السياسي المصري للرئيس المصري مبارك أسـامة الباز والرئيس العراقي صدام حسين في بغـداد بتـاريخ ١٩٨٨/٦/٤ لتسليم رسالة من الرئيس المصري محمد حسني مبارك إلـى الـرئيس صدام حسين، ونقل رسالة من الرئيس العراقي صـدام حـسين إلـى الرئيس مبارك.

١١. قمة بين الرئيس المصري محمد حسني مبـارك، والـرئيس العراقـي صدام حسين في بغداد بتـاريخ ١٩٨٨/٦/٧ لتهنئـة صـدام حـسين بالانتصارات العراقية، واصطحاب الرئيس العراقي الرئيس المـصري إلى غرفة العمليات العسكرية، للاطلاع على سير تلك العمليات.

١٢. قمة بين الرئيس المصري محمد حسني مبارك، والملك الأردني حسين بن طلال في القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/٦/٩ لبحـث التعـاون الثنـائي، والقضايا المختلفة على الساحة العربية.

١٣. اجتماع رئيس الوزراء المصري عاطف محمد صدقي، والنائب الأول لرئيس الوزراء العراقي في بغداد بتاريخ ١٩٨٨/٧/٥ لتوقيع اتفاقيـات التنسيق بين البلدين في المجالات المتعددة.

١٤. اجتماع الملك الأردني حسين بن طلال، ورئيس الـوزراء المـصري عاطف محمد صدقي في بغداد بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣٠ لتسليم رسالة من الرئيس المصري محمد حسني مبارك إلى الملك الأردني حـسين بـن طلال، ولبحث تطورات الحـرب العراقيـة-الإيرانيـة، والانتفاضـة الفلسطينية.

١٥. وصول نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والإنتاج الحربي المصري محمد عبد الحليم أبو غزالة إلى العراق في بغداد بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣٠ لإجراء مباحثات لتدعيم التعاون العسكري بين البلدين، ولا سيما فـي مجال الصناعات الحربية.

١٦. اجتماع الرئيس المصري محمد حسني مبارك، والنائب الأول لـرئيس الوزراء العراقي في القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/٨/٨ لتسليم رسـالة مـن الرئيس العراقي صدام حسين إلى الرئيس المـصري محمـد حـسني مبارك، ولبحث الجهود المبذولة لوقف إطلاق النار بين العراق وإيران.

١٧. قمة بين الرئيس المصري محمد حسني مبارك، والملك الأردني حسين بن طلال في القاهرة بتاريخ ١-١٩٨٨/٩/٤ لبحث التعـاون الثنـائي والقضايا المختلفة على الساحة العربية.

١٨. قمة بين الرئيس المصري محمد حسني مبـارك، والـرئيس العراقـي صدام حسين في بغداد بتاريخ ١٩٨٨/٩/٧ حول مفاوضات جنيف بين

العراق وإيران، والانتفاضة الفلسطينية، والأزمـة اللبنانيـة، وتهنئـة الشعب العراقي بالانتصار.

١٩. اجتماع أعضاء اللجنة العليا المصرية-اليمنية المشتركة فـي القـاهرة بتاريخ ١٧-١٩/١٠/١٩٨٨، لتوقيع اتفاقيات التعاون بين البلدين.

٢٠. قمة في العقبة بين الرئيس المصري محمد حـسني مبـارك، والملـك العراقي حسين بن طلال، والرئيس الفلسطيني ياسر عرفـات بتـاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٢ لبحث القضايا العربية المختلفة، وتطـورات القـضية الفلسطينية.

٢١. القمة الثلاثية بين الرئيس المصري محمد حسني مبـارك، والـرئيس العراقي صدام حسين، والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات فـي بغـداد بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٣ لبحث القضايا العربية المختلفـة، وتطـورات القضية الفلسطينية.

٢٢. قمة بين الرئيس العراقي صدام حسين، والرئيس المصري محمد حسني مبارك في القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٨ إثر زيارة مفاجئة للـرئيس العراقي صدام حسين، لبحث التعاون الثنائي، والقضايا المختلفة علـى الساحة العربية.

٢٣. قمة بين الرئيس المصري محمد حسني مبارك، والملك الأردني حسين بن طلال في القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣٠ لبحث التعـاون الثنـائي، والقضايا المختلفة على الساحة العربية.

٢٤. قمة بين الرئيس المصري محمد حسني مبارك، والملك الأردني حسين بن طلال في القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٥ لبحث الأوضاع العربيـة الراهنة، والقمة العربية المرتقبة.

المبحث الثاني

تأسيس مجلس التعاون العربي في عام ١٩٨٩

المطلب الأول : اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي

لقد خاضت الأمة العربية تجارب عدة في العمل المشترك والتعاون والتضامن، وحققت بعض أشكال الوحدة، واكتسبت من خلال هذه التجارب الحاجة إلى أوثق التعاون في ميادين إنشاء البنى الارتكازية، التي تعزز الصلات الروحية والثقافية والعملية بأشكالها كافة بين مواطني الدول العربية، ذلك التعاون الذي يحتل المكانة الأولى في أي مسعى جاد، ومستمر ومتواصل للعمل العربي المشترك، ويخلق الأسس المتينة والعملية، للرقي به إلى الدرجات العليا، والآفاق الرحبة باتجاه الهدف الأسمى للأمة العربية في الوحدة وفق ما تتيحه الظروف والإمكانات العلمية، ولأن هذا الاتجاه الواقعي البناء ينسجم مع الاتجاهات العالمية المعاصرة الرامية إلى خلق تجمعات اقتصادية، توفر للدول المنتمية إليها ظروفا أفضل، لحماية مصالحها، وتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي فيها، وإيمانا بأن التعاون بين الدول العربية في هذه الميادين يكتسب أهمية خاصة بسبب التهديدات التي تعرض لها الأمن القومي العربي، وهي تهديدات ذات طبيعة أمنية وسياسية واقتصادية وحضارية، وانطلاقا من حقيقة أن سيادة الأمن والسلام، والاستقرار في المنطقة بأسرها تتطلب تعزيز الوعي العربي بوحدة الأمن القومي، ووحدة متطلباته وشروطه، وترسيخه بالتعاون العملي والتنسيق والتضامن.[1]

---

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون العربي، مرجع سابق، ص ١١.

ونظرا لما يجمع المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العراقية، وجمهورية مصر العربية، واليمن الشمالي من ظروف متماثلة في مجالات عدة، وتعبيرا عن رغبتها العميقة في إيجاد السبل العملية، والواقعية، لتعزيز صيغ التعاون، وتطويره والارتقاء به بعد ما استمر بينها سنوات عدة، فأعطى ثمارا مهمة في إطار الظروف والإمكانات المتوافرة في كل مرحلة وصولا به إلى أعلى مستويات التضامن والعمل المشترك. واهتداء بما ورد في ميثاق الجامعة العربية، الذي أجاز للدول الراغبة في تحقيق تعاون أوثق، وروابط أقوى أن تعقد من الاتفاقيات ما يحقق هذه الأهداف، وبناء على ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع التاريخي الذي عقد في بغداد بين : الملك الأردني الحسين بن طلال، والرئيس العراقي صدام حسين، ورئيس جمهورية مصر العربية حسني مبارك، والرئيس اليمني علي عبد ا صالح في الفترة من ٩ إلى ١٠ شباط (فبراير) ١٩٨٩، فقد تم تأسيس مجلس التعاون العربي، وتم توقيع اتفاقية تأسيس (مثياق) المجلس في بغداد بتاريخ ١٦ شباط (فبراير) ١٩٨٩، والتي تكونت من ١٧ مادة.[١]

وكان مجلس التعاون العربي وفق المادة الثانية من اتفاقية تأسيس المجلس يهدف إلى ما يلي: -

١. تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون، والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء، والارتقاء بها تدريجيا وفق الظروف، والإمكانات والخبرات.

٢. تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجيا، وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الإنتاج المختلفة، والعمل على التنسيق بين خطط التنمية في الدول الأعضاء، مع

---

[١] المصدر نفسه، ص ١٢.

الأخذ في الاعتبارات درجات النمو، والأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمـر بها الدول الأعضاء في الانتقال بين المراحل المختلفة، وتحقيـق ذلـك التكامـل، والتنسيق في المجالات التالية : -

أ. الاقتصادية والمالية.

ب. الصناعية والزراعية.

ج. النقل والمواصلات والاتصالات.

د. التعليم والثقافة والإعلام والبحث العلمي والتكنولوجيا.

ه. الشؤون الاجتماعية والصحية والسياحية.

و. تنظيم العمل التنقل والإقامة.

٣. تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة، والتعاون الاقتصادي بـين القطاعـات العامة والخاصة، والتعاونية والمختلطة.

٤. السعي إلى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء، وصولا إلى السوق العربيـة المشتركة، والوحدة الاقتصادية العربية.

٥. توثيق الروابط والأواصر بين مواطني الدول الأعضاء في جميع المجالات.

٦. تعزيز العمل العربي المشترك، وتطويره بما يوثق الروابط العربية.[١]

---

[١] المصدر نفسه، ص ص ١٢-١٣.

جرى اجتماع رؤساء حكومات الدول الأربع لمناقشة مشروع النظام الأساسي للتجمـع العربي الاقتصادي، وتم إقراره نهائيا في عمان خلال الفترة مـن ١٤-١٥ شـباط (فبرايـر) ١٩٨٨، وعقد اجتماع قمة رؤساء دول المجلس تحت اسم اجتماع الهيئة العليا للمجلـس فـي بغداد في ١٦ شباط (فبراير) من العام ذاته، وفي هذا الاجتماع، تم توقيع اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي رسمياً.

ومن الممكن إدراك إرادة الملك الحسين من خلال خطاب العرش في افتتـاح الـدورة العادية الاولى لمجلس الأمة الأردني الحادي عشر عام ١٩٨٩، حيـث قـال حـول الحلـف الرباعي : (وانسجاما مع الثوابت التي يقوم عليها الأردن، ووفاء للأهداف العليا التي يتمـسك بها، وتجسيدا لمبادئ الثورة العربية الكبرى التي يحمل الأردن لواءها، فقد كنا نبـادر دائمـا، الى بذل كل جهد مخلص في سبيل جمع صفوف أمتنا، وتوحيد كلمتها، وكان من ثمارها هـذا الموقف، وتلك المبادرات أن تم بعون ا وتوفيق منه تأسيس مجلس التعاون العربي، ليـضمنا مع اشقائنا في اليمن الشمالي (الجمهورية العربية اليمنية)، والجمهورية العراقية، وجمهوريـة مصر العربية في اطار يستند الى صيغة متقدمة من صيغ العمل القومي، تهدف الى الارتقـاء بذلك العمل الى ما يفيد شعوبنا، ويجنبنا عثرات الماضي، ويقدم لأمتنا نموذجا ناجحا للتنميـة الاقتصادية والاجتماعية في زمن أخذت فيه التجمعات الاقتصادية في تأدية دور مهم حيـوي على الساحة الدولية. وهذا المجلس هو من أمتنا ولها. وكلنا أمل في انه سيسهم - مع مثيليـه مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي - في رفد الجهد العربي المشترك بما يعزز مكانة أمتنا، ويعلي شأنها، وبما يصب في بوتقة التعاون العربي الأشمل فـي اطـار الجامعة العربية، ومؤسسات العمل العربي المشترك كافة. أما على الـصعيد الثنـائي، فقـد استمرت الحكومة في العمل على تطوير علاقات الأردن في مختلف المجـالات مـع اشـقائه

جميعا، وتنشيط لجان مشتركة على مستويات متعددة بين الاردن، وعدد من الـدول العربيـة، بهدف تقوية أسس ذلك التعاون وادامته...).[١]

وعرض الملك حسين رأيه حول الوحدة العربية في جلسة افتتاح مؤتمر القمة الرباعي الأول كما يلي : (إننا نعيش عصر التكتلات والتجمعات الكبيرة مثلما نعيش عـصر تـوازن المصالح والاعتماد المتبادل، ولا يمكن لأي دولة منفردة مهما بلغـت قوتهـا ومواردهـا ان تتوازن في مصالحها وأمنها مع كتلة، أو تجمع حتى تتعايش بنجـاح مـع الآخـرين دون أن تنخرط في تجمع متجانس قائم على أسس سليمة وروابط متينـة، وثقـة راسـخة، ومـصالح مشتركة واضحة، كي يكون مثل هذا التجمع قادرا على التوازن مع غيـره مـن التجمعـات الإقليمية أو الاقتصادية... إن كل قطر من أقطار الدول العربية الأربعـة يكمـل الأعـضاء الآخرين، كما أن أي قطر شقيق يرغب في الانضمام إلى هذا التجمع سيكون مكملا لنا مثلمـا سنكون مكملين له، وجميعنا أبناء أمة واحدة تتوافر فيها كل عناصر الترابط الوثيق والمقومات الوحدوية، ويسعدنا ان نرى أقطارنا الأربعة قد باشرت فعلا بتنظيم ذاتها في مجلس التعـاون العربي بكل ثقة وأمل، مؤكدة في ذلك تجمعات عربية شقيقة أخرى، واثقـين مـن أن هـذه التجمعات ستشكل - بإذن ا - دعامات قوية، لتجمعنا الإقليمي الأم الممثل لجامعـة الـدول العربية...)[٢].

---

[١] مجلس الأمة الأردني، من خلال الموقع الإلكتروني
http://www.parliament.gov.jo/ummah/speeches_a/sp89.htm

[١] سلمان زيران النداوي، عصام محمد سحون، (١٩٨٩). مجلس التعاون العربي المداخل وفلسفة العمل، بغداد : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة المستنصرية، ص ١٣٧.

المطلب الثاني : اتفاقيات مجلس التعاون العربي المختلفة

منذ تأسيس مجلس التعاون العربي بذلت الدول الأعضاء، وأمانته العامة جهودا كبيرة، لتحقيق أهدافه، حيث تم إنجاز الآتي : -

١. اهتمت اتفاقية تأسيس المجلس بقضايا التنسيق والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء اهتماما خاصا، حيث يهدف إلى تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون، والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء، والارتقاء بها تدريجيا وفق الظروف، والإمكانات المتاحة، وتنسيق السياسات على مستوى القطاعات الإنتاجية والخدمية، والعمل على تنسيق الخطط الإنمائية بين الدول الأعضاء وصولا إلى التكامل في المجالات المتعددة، بما فيها : المجالات الاقتصادية والمالية، والمجالات الزراعية والصناعية، والنقل والمواصلات والاتصالات، والتعليم، والثقافة والإعلام، والبحث العلمي والتكنولوجيا، والشؤون الاجتماعية، والصحية والسياحية، وتنظيم العمل والتنقل والإقامة. يضاف إلى هذا التنسيق تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة، والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة، والخاصة والتعاونية والمختلطة، والسعي إلى إقامة سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا إلى السوق العربية المشتركة، والوحدة الاقتصادية العربية.[١]

٢. لم يتجاهل مجلس التعاون في مجال الأمن القومي، باعتباره ضرورة ملحة، لتحقيق الاستقرار، وهو شرط أساس لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ أكدت ديباجة

---

[١] المصدر نفسه، ص ٤.

اتفاقية تأسيس المجلس أن التعاون بين الدول العربية يكتسب أهمية خاصة، بسبب التهديدات التي تعرض لها الأمن القومي العربي، وهي تهديـدات ذات طبيعـة : أمنية وسياسية واقتصادية وحضارية، يضاف إلى ذلك، إن ميثـاق المجلـس قـد حرص على الالتزام بالأهداف الوحدوية التي تمثل آماله وطموحـات المـواطن العربي في كل مكان، حيث نص على أن مجلس التعاون العربي هو أحد تنظيمات الأمة العربية، وأنه يتمسك بميثاق الجامعة العربية، وبمعاهدة الـدفاع المـشترك، وأنه يحقق التعاون مع جميع المنظمات المنبثقة عن الجامعة العربية، كما يـنص الميثاق أيضاً على أن عضوية المجلس مفتوحة لكل الدول العربية، وما يعنـي أن المجلس ما هو إلا خطوة على طريق تحقيق الأهداف الوحدوية العربية.[١]

٣. عقدت الهيئة العليا للمجلس أربعة اجتماعات، ومثلها للهيئة الوزارية، وعقد نحـو أربعين اجتماعا وزاريا، وضعف ذلك للفنيين والخبراء في الدول الأعضاء. وقـد أمكن من خلال هذه اللقاءات المكثفة إرساء أسـس التفـاهم، ومبـادئ التعـاون المشترك بين الدول الأعضاء. وقد تمثل ذلك في إبرام أربـع وعـشرين اتفاقيـة للتعاون بين الدول الأعضاء في المجلس وتبلور صيغ التنسيق والتعاون بينها في مجالات : الزراعة، والصناعة، والطاقة، والسياحة، والاسكان، والنقل البحـري والبري والجوي، والاتصالات، وتيسير انتقال المواطنين والقوى العاملة، وأيـضا في مجالات التخطيط، والاستثمار، والتجارة، هذا إلى جانب المجـالات العلميـة والثقافية والتكنولوجية، والإعلاميـة، والـشبابية وكـذلك المجـالات القانونيـة والقضائية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

---

[١] المصدر نفسه، ص ص ٤-٥

٤. وتم خلال العام الأول من تأسيس المجلس أيضاً، تأسيس لجنة برلمانية مشتركة، ومنتخبة من الهيئات التشريعية للدول الأعضاء، تعتبر برلماناً مصغرا لأبناء الشعب الواحد في دول المجلس، وتعكس تجربة رائدة تعمق الصلة والحوار المباشر، الذي يؤدي إلى المشاركة الإيجابية في تعزيز العمل العربي المشترك، وتوثيق الروابط العربية، وتطوير مستويات التنسيق والتضامن بين الدول الأعضاء. ويضمن تشكيل هذه اللجنة مشاركة القوى الاجتماعية كافة في الدول الأعضاء في عملية صنع القرارات التنسيقية.

المبحث الثالث

فشل مشروع مجلس التعاون العربي في عام ١٩٩٠

أسس مجلس التعاون العربي مع وجود مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتأسيس اتحاد المغرب العربي في عام ١٩٨٩. لكنه لم يدم إلا لبضعة أشهر حيث انفرط عقده بمجـرد غزو العراق لجارته الكويت عام ١٩٩٠. وكان مؤسسو هذا المجلـس هـم زعمـاء الـدول الأربعة: الرئيس العراقي صدام حسين، والملك الأردني حسين بن طلال، والـرئيس اليمنـي (الشمالي) علي عبد ا صالح، والرئيس المصري محمد حسني مبارك، الذي لم يكـن علـى وفاق تام مع الرئيس العراقي آنذاك بعكس الزعيمان الآخرين، ويتجلى هذا بوقـوف الأردن، واليمن الشمالي بصف العراق، فيما عاونت مصر قوى التحالف الدولي ضد العراق إثر غزوه الكويت. لكن انسحاب مصر لم يكن رسميا إلا في عام ١٩٩٤.

في هذا السياق، من الممكن النظر إلى الإجراءات من نداء الرئيس المصري حـسني مبارك إلى الرئيس العراقي صدام حسين إلى إلغاء مشروع مجلس التعـاون العربـي كمـا يلي :[١]-

١. "وجه الرئيس المصري حسني مبارك نداء إلى الرئيس العراقي صـدام حـسين، لسحب القوات العراقية من الكويت في ٨ آب (أغسطس) ١٩٩٠.

---

[١] مقاتل من الصحراء، من خلال الموقع الإلكتروني
http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/Molhak/MalahekTaa/AMalahekTaawn2_1-1.htm_cvt.htm

٢. عقدت قمة عربية طارئة بين ملوك ورؤساء الدول العربية في القاهرة في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٩٠، تلبية لدعوة الرئيس مبارك، ولبحث الغزو العراقي للكويت، وصدر عن القمة بيان يدين العراق. وتم دفع القضية إلى مجلس الأمن أي تم تدويل المسألة. وهذا خارج سياق عمل الجامعة العربية وميثاقها الذي يدعو إلى حل الخلافات في إطار الجامعة العربية وجهازها المؤسسي.

٣. بين تصريح وزارة الخارجية المصرية الصادر في ١٩ آب (أغسطس) ١٩٩٠ يبين أن التدهور، الذي أصاب العلاقات المصرية-العراقية، نتيجة للاجتياح العراقي للكويت، ووضع علامات استفهام عديدة حول إمكانية استمرارية مجلس التعاون العربي بعد العام ونصف عام من تأسيسه، وقد تباينت مواقف بلدان المجلس من الاجتياح العراقي.

٤. وصل ٣ آلاف جندي، هم طلائع القوات المصرية إلى المملكة العربية السعودية، تنفيذا لقرار القمة العربية في ١٧ آب (أغسطس) ١٩٩٠.

٥. انتقد بشدة الرئيس المصري محمد حسني مبارك في ٢٨ آب (أغسطس) ١٩٩٠ مجلس التعاون العربي، ورأى أنه يبدو بعد الاجتياح العراقي للكويت وكأن المجلس أسس للاستيلاء على الكويت، والخليج والنفط العربي.

٦. صرح مستشار الرئيس المصري للشؤون السياسية أسامة الباز في ٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٠، أن مصر أكدت غير مرة أنها ترفض البعد العسكري لمجلس التعاون العربي، وأوضح مهام القوات المصرية التي أرسلت إلى المملكة العربية السعودية.

٧. اعتبر الرئيس المصري محمد حسني مبارك في بيان له صدر في ٢٣ أيار (مايو) ١٩٩١، مجلس التعاون العربي مجمدا، نتيجة لأزمة الخليج الثانية، ولأن مصر لن تقبل مبدأ الاحتلال بالقوة.

٨. أكد حلمي نمر الأمين العام لمجلس التعاون العربي أنه لا يحق له العودة للعمـل مرة أخرى إلا بعد صدور قرار من الهيئة العليا للمجلس في ١٥ حزيران (يونيـو) ١٩٩١.

٩. وافق مجلس التعاون العربي على إلغاء موافقة مصر على اتفاقية تأسيس مجلـس التعاون العربي، التي وقعت في بغداد في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٨٩."

يرجع السبب المباشر لفشل مشروع مجلس التعاون العربي إلى الخلافات بين مـصر، والدول الأعضاء الأخرى بما فيها الأردن واليمن حول غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠. وتطور هذا الغزو إلى وقوع حرب الخليج الثانية بين العراق، والقوات الدولية في العام ذاته.

الفصل الرابع

تجربة اتحاد المغرب العربي عام ١٩٨٩

وأسباب شللها منذ عام ١٩٩٥

المبحث الأول

خلفيات قيام اتحاد المغرب العربي في عام ١٩٨٩

المطلب الأول : البيئة الخارجية والبيئة الداخلية قبل الوحدة

بدأ الحلفاء في العام الأخير من الحرب العالمية الأولى يعرضون مبدأ "حـق تقريـر المصير" للشعوب المستعمرة، محاولين كسبها إلى جانبهم، وجاءت نهاية الحـرب فـي عـام ١٩١٨، لتعجل في طلبات حق تقرير المصير. تطلعت الشعوب المـستعمرة نحـو بـاريس، ومؤتمر فرساي الذي عقد في مطلع عام ١٩١٩. وكان للأمة العربية حضورها في العاصـمة الفرنسية.[١]

غير أن قرارات مؤتمر فرساي جاءت بعيدة عن طروحات الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، فاستمر الانتداب الفرنسي بكل عنفه وتسلطه في مختلف المجالات في أقطار المغـرب العربي. وبدأت مرحلة جديدة من النضال الوطني المغاربي، حيث ظهرت التنظيمات السياسية الوطنية، والمنظمات والاتجاهات النقابية والشعبية، فكانت بداية نـضوج الفكـرة المغاربيـة والعمل بها.

وفي هذا السياق، يمكن التطرق إلى البيئتين : الخارجية والداخلية قبل قيـام "الاتحـاد المغاربي"[٢] في عام ١٩٨٩ كما يلي : -

---

[١] محمد علي داهش، (٢٠٠٣). اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص ١٤.

[٢] أشير إلى أن عبارة الاتحاد المغاربي تعني اتحاد المغرب العربي.

١. البيئة الخارجية قبل الوحدة

جاء الاحتلال الفرنسي لبلدان المغرب العربي تباعا، منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر حتى النصف الثاني من القرن العشرين (الجزائر ١٨٣٠-١٩٦٢، تونس ١٨٨١-١٩٥٦، موريتانيا ١٩٠٣-١٩٦٠، المغرب ١٩١٢-١٩٥٦) لينبه على حالة التخلف والضعف، فنهضت دعوات الإصلاح الوطني المقترنة ببعدها المغاربي/العربي الإسلامي لمواجهة التحدي الاستعماري، وبدأ المثقفون وعلماء الدين في عموم المغرب العربي في استنهاض الفكرة المستقرة في الوجدان الشعبي، وإعطائها عمقها القومي والإسلامي، لتعبئة القوى الوطنية المغاربية، وواجهاتها النقابية والمهنية في المدة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى حتى مرحلة الاستقلال.[١]

وبعد أن زال التحدي الاستعماري انشغلت الدول المغاربية بهمومها الوطنية (القطرية)، للقضاء على آثار مرحلة الاستعمار ومخلفاتها. ومع ذلك فإن التحدي الداخلي المتمثل بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب تحديات التكتلات الاقتصادية الدولية المتمثلة بالسوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبي حاليا)، فرض على الدول المغاربية العودة نحو البدايات والاستناد إلى التراث التاريخي والنضالي المشترك لفكرة وحدة المغرب العربي، فالتأم الجمع في مطلع عام ١٩٨٩ في معاهدة اتحاد دول المغرب العربي.[٢]

---

[١] المصدر نفسه، ص ١٥٧.

[٢] المصدر نفسه، ص ص ٧-٨.

إن أبرز ما يمكن أن يوصف به العالم بعد الحرب العالمية الأولى هو أنـه عـالم المنظمات الدولية سواء كانت هذه المنظمات إقليمية، أو عالمية فخروج العالم من هذه الحرب التي عانت من آثارها جميع شعوب العالم لفت النظر إلى ضـرورة البحث عن حلول لمشكلة الصراع الدولي، وطرائـق مثاليـة لتحقيـق الـسلام، والرخاء لشعوب العالم، وكيفية لتنظيم العلاقات بين الدول لتضمن تعاونا دوليـا. ومن أمثلة المنظمات العالمية عصبة الأمم (الأمم المتحدة فيما بعد)، ومن أمثلـة المنظمات الإقليمية : الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الـدول الأمريكيـة، ومنظمـة الوحدة الإفريقية، وجامعة الدول العربية.[١]

ويبرز دور الاتجاه العالمي نحو التكتل أكثر ما يبرز تأثيره فـي قيـام الاتحـاد المغاربي، فحاجة دول المغرب العربي إلى مؤسسة تستطيع من خلالها التفاوض مع أوروبا التي استطاعت أن تحقق وحدتها من خلال قيام الاتحاد الأوروبي، وما يمثله ذلك من تداعيات في أغلبها سلبية على منطقة المغرب العربـي إذا ظلـت تتعامل كل دولة بشكل منفرد مع هذا الاتحاد الذي شبهه أحد الكتاب بأنه : المارد الذي يبدو اليوم، وكأنه يتثاءب استعدادا للخروج من قمقمه، فالمجموعة الأوروبية على ما يبدو هي الشريك الأهم في المنطقة المتوسطية في بدايات القرن المقبـل، والتعامل معها اقتصاديا وسياسيا سيكون أمرا حتميا بالنسبة لنا)[٢]، مما يزيد فـي صعوبة النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي في ظل التوسع الأوروبـي فـي

---

[١] مبروكة عبد السلام غيضان الساحلي، (١٩٩٦). تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية في فعالية اتحاد المغرب العربي، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة قاريونس، ص١.

[٢] عبد اللطيف الفراتي، (١٩٩٣). المجموعة الاقتصادية الأوروبية، تونس : دار سراس للنشر، ص ٧.

المجال الزراعي على سبيل المثال "إن زراعة التصدير المغربية دفع إلى إنشائها ونموها الطلب الأوروبي".[١]

وهكذا فان السوق الأوروبية المشتركة بالذات تتحمل مسؤوليات جمة تجاه البلدان التي كانت تستعمرها، إذ إنها وجهت إنتاج تلك البلدان وجهة تتفـق ومـصالحها، واستجابة لحاجياتها، ثم تخلت عنها دفعة واحدة وقبل أن تتمكن تلك البلدان مـن فرصة تغير معطيات إنتاجها والتأقلم مع الوضع الجديد.[٢]

ويمكن الرد على هذا التساؤل بأن التحدي يأتي من أن الاتحاد الأوروبـي زادت دوله عام ١٩٨١ بانضمام اليونان، ثم بانضمام إسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦ بعد حوالي عشرة أعوام من الانتظار، ومكن هذا الانضمام من زيادة فتح أوروبا على جيرانها الجنوبيين في البحر الأبيض المتوسط، وزاد أيضا مـن حـدة منافـسة البضائع المستوردة في تلك البلدان، لبلدان أخرى جنوب حوض الأبيض المتوسط إذا أصبحت منتوجات الدول الأعضاء الجديدة تنتقل بأكثر، أو أقـل قـدرا مـن الحرية، فيما فرضت قيودا أخرى على حرية انتقال سـلع دول مثـل : تـونس والمغرب المصدرة إلى السوق المشتركة الأمر الذي أدى إلى الأضرار بمصالحها التقليدية.[٣]

وهي بذلك أي المجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) قد فتحت أوروبـا أكثـر فأكثر على جيرانها الجنوبيين المطلين على البحر المتوسط، ولكنها أيضا فرضت

[١] فتح الله ولعو، (١٩٨٢). الاقتصاد العربي والمجموع الأوروبي، بيروت : دار الحداثة، ص ١٠٦.
[٢] عبد اللطيف الفراتي، مرجع سابق، ص ٥٨.
[٣] المصدر نفسه، ص ٣٦.

عليهم منافسة غير متكافئة سلعها المزاحمة لسلع أوروبا المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط

٢. البيئة الداخلية (الإقليمية) العربية قبل الوحدة

إذا كانت فكرة إنشاء منظمة قومية عربية قد قررت وبإلحاح من لـدن بريطانيـا العظمى في عام ١٩٤١ في ظرف كانت تسعى فيه جاهدة لاستمالة العـرب فـي الشرق العربي إلى جانبها، فإن الشروع بصفة رسمية وفعلية فـي المـشاورات التمهيدية من أجل الوحدة تم على إثر مبادرة عربية أقدمت عليها مصر في عـام ١٩٤٢. وعند إصدار بروتوكول الإسكندرية من قبل : مصر وسـوريا ولبنـان وشرق الأردن والعراق، بادرت إلى التوقيع عليه كل مـن : الـسعودية والـيمن فتمكن هذان القطران من المساهمة في أعمال اللجنة التحضيرية لميثاق الجامعـة العربية، الذي تمت تزكيته في مؤتمر القاهرة في ٢٢ آذار (مارس) عام ١٩٤٥. ولقد كان لممثل فلسطين ومنذ نشأة الجامعة حق الاشتراك في المناقشات. وبعـد حصول باقي الأقطار العربية على استقلالها، والتحاقهـا بالمجموعـة العربيـة، وقبول عضوية منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٧٦، أصـبحت الجامعـة العربية تضم ٢٢ قطرا (١٣ في آسيا و٩ في أفريقيا).

وجدير بالذكر أن مؤتمر القمة السابع للملوك والرؤساء والرؤساء العرب، المنعقد بالرباط في عام ١٩٧٤ هو الذي أقر الاعتراف بمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وأقر الموافقة على مبدأ تعديل ميثاق الجامعة، الذي تنكب على دراسة مشروعة لجنة مختصة. وبديهي أن إقرار هـذا التعـديل

ووضعه موضع التنفيذ أصبح ضرورة ملحـة نظـرا للتغيـرات، والمـستجدات السياسية والاقتصادية التي طرأت وقد تطرأ على الساحة العربية والدولية.

ولعل من نافلة القول كذلك أنه لا خيار للعرب اليوم، وفي المستقبل – في عـالم متغير، مرتبط المكونات، ولا ثقل فيه إلا للتكتلات – للدفع بعجلة النمـو بـوتيرة أسرع في إطار التعاون المشترك، والاندماج الاقتصادي التدريجي.[1]

وإذا كانت بعض التجارب الوحدوية العربية، على المستوى الجهوي، قد رافقها - وبخاصة في الستينيات- قليل أو كثير من الاحباط وخيبة الأمل، فإن ما أصـبح يثلج الصدر منذ عقد الثمانينيات هو بروز نماذج جهوية لها من المؤهلات، وقوة العزيمة السياسية، ما يمكنها من تجاوز مراحل التردي، والفرقـة والتـصدعات العابرة.

وفي عقد الثمانينيات كان يقوم هذا التعاون الإيجـابي علـى درب الوحـدة العربيـة الشاملة، في إطار ثلاثة نماذج :[2] -

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي المحدث في ١٩٨١ من ست دول عربيـة هي : المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين والإمـارات العربيـة المتحـدة وعمان وقطر. والهدف هو مواصلة تحقيق التكامل الاقتصادي، وتشجيع الأنـشطة الاقتصادية الإقليمية المشتركة بين الدول الأعضاء، وحماية أمنها الإقليمي.

---

[1] أحمد صديق، (١٩٩١). اتحاد المغرب العربي في العالم العربي، ط٢، الدار البيضاء : مطابع إفريقيا الشرق، ص ٨.

[2] المصدر نفسه، ص ٨.

- مجلس التعاون العربي الذي أنشئ عـام ١٩٨٩، لتنظـيم العلاقـات الاقتـصادية الاقتصادية بين أربعة أقطار عربية، وهي : مـصر والأردن والعـراق والـيمن الشمالي.

- اتحاد المغرب العربي الذي تزامن ميلاده في أعقاب مـؤتمر القمـة التأسيـسي المغاربي بمراكش مع إنشاء مجلس التعاون العربي في شهر شباط (فبراير) في عام ١٩٨٩.

يرى البعض أن قيام هذه التجمعات كان استجابة للتوجه العالمي نحو التكتـل، فقيـام مجلس التعاون لدول الخليج العربية مثلا يأتي في إطار الترتيبات الأمنية التي يراهـا الغرب الاجراء الذي يمكن به احتواء المشكلات المحلية، والتي أهمها عدم الاستقرار السياسي، والمنازعات الحدودية، وما تشكله هذه المشكلات من تهديد على إمـدادات النفط الخليجي، باعتباره شريانا حيويا للاقتصاد الغربي.[١]

وهكذا تكرست حقا مسيرة المغرب العربي الكبير (موريتانيـا والمغـرب والجزائـر وتونس وليبيا) لسبر أغوار المستقبل، وكسب الرهان بصفة جماعيـة، فـي عقلانيـة ومصداقية. وتبقى هذه النماذج الثلاثة مفتوحة، وحلقة في سلـسلة العمـل الوحـدوي العربي الشامل في حظيرة الجامعة العربية التي تربط بين أعضائها قواسم مـشتركة، يعز نظيرها في تكتلات أخرى. وهذا مـا يتمثـل أساسـا فـي التجـانس الثقـافي والحضاري، ومجابهة التحديات ذاتها. وإنها نماذج قد يـضاف إليهـا – إن اقتـضى الحال – تجمع جهوي آخر، على درب الوحدة العربية المنشودة ككيان للأخذ والعطاء

[١] مبروكة الورفلي ، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

في عالم محكوم عليه حتما بالتضامن وبالتكافل. وفي الاتحاد المغاربي، من المظـاهر المباشرة لهذا التضامن ولهذا التكافل، الأهمية البالغة التـي يكتـسبها – لاعتبـارات جغرافية أو سياسية أو اقتصادية أو كلها معا – البعدان الإفريقي (جنـوب الـصحراء الإفريقية الكبرى)، والمتوسطي (الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط تجاه الـسوق الأوروبي المشتركة، وأقطار أوروبا الشرقية).[١]

وهكذا، شهد العقد الثامن من القرن العشرين ولادة ظاهرة من ظـواهر التكتـل فـي الوطن العربي، ما يمكن اعتبارها مرحلة جديدة من مراحـل التطـور فـي النظـام الإقليمي العربي سواء على صعيد مضمون الخطاب القومي أو الوحدوي وتوجهاتـه، أو على صعيد حركة التفاعلات والممارسات السياسية، أو تلك المجسدة للعمل العربي المشترك.[٢]

ويمكن إيجاز الدوافع التي ألحت على الطرح الوحدوي الجديد وأدت إلى الأخذ بفكرة التجمعات الجهوية بما يلي : -

أ. عجز الخطاب الوحدوي التقليدي

اتسم الخطاب الوحدوي التقليدي بالطابع الشمولي، الذي يركز على تحقيق دولـة العرب الواحدة من المحيط إلى الخليج مستندا إلى مجموعة من المقومـات التـي يرى أنها تشكل دعائم القومية العربية مثل التماثل في : اللغة والأصول الواحـدة، والتاريخ المشترك، والعقيدة المشتركة. وقبل الثمانينيات كان الخطاب الوحـدوي

---

[١] أحمد صديق، مرجع سابق، ص ص ٧-٨.

[٢] مبروكة الورفلي، (١٩٩١). التجمعات الإقليمية العربية مرحلة في الوحدة أم بديل عنها؟، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، ص ١٥٧.

السائد يطالب بنوع من التشدد، وبتحقيق الوحدة العربية الـشمولية، وذلـك عـن طريق تذويب كل الدول العربية، وصهر بعضها مع بعض دفعة واحدة دون الأخذ بعين الاعتبار الخـصوصيات الجهويـة، والتمـايزات الاقتـصادية والـسياسية والبشرية، وكان هذا الخطاب يتطلب الإرادة السياسية فقط والملاحظ علـى هـذه النظرة التي سادت المنطقة العربية في فترة المد القـومي خـلال الخمـسينيات والستينيات أنها اعتمدت في منطقها على الجوانب الجيوسياسـية والاسـتراتيجية لبناء الوحدة، وأغفلت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا السبب ظلت هـذه النظرة مثالية، وبات من الصعب تحقيق الوحدة العربية الـشاملة، لتحـل محلهـا توجهات وحدوية جزئية ومتدرجة.[١]

ب. الدوافع الاستراتيجية

أولا. تهدئة الحرب الباردة العربية

تظهر هذه الحرب من خلال النزاعات السياسية والعـسكرية التـي شـهدتها المنطقة العربية ولم تعرف هذه النزاعات الوتيرة ذاته، والشكل ذاته فأحيانـا، قلت حدتها، وبخاصة خلال الستينيات، وأحيانا أخرى زادت أكثر وبخاصـة خلال السبعينيات، وفي النصف الأول من الثمانينيات، كما تنوعت أشـكالها، فكانت إما : عسكرية أو سياسية وأيديولوجية، وتعددت أسبابها حيث منها مـا هو : سياسي وشخصي، ومنها ما هو معنوي، ومادي ودون شك فـإن أحـد

[١] مبروكة عبد السلام غيضان الساحلي ، مرجع سابق، ص ص ١١-١٢.

الهموم الرئيسية لمؤسسي التجمعات العربية هو حل مثل هذه النزاعـات، وتجاوز ظروفها.[١]

ثانيا. تعدد الأخطار المهددة للأمن القومي العربي وتزامنها

شهدت المنطقة العربية عددا من الحروب والصراعات مثل : الحرب الأهلية اللبنـانية، والحرب العراقية-الإيرانية، والحرب التشادية، ومـشكلة جنـوب السودان، وحرب الصحراء الغربية، وهي حروب كان لها تهديد كبير للأمـن القومي العربي، ولم تكن إسرائيل هي الخطر الوحيد على الأمة العربية، بـل امتدت المخاطر على الأمن العربي، لتشمل بعض دول الجوار الجغرافي، وقد كان العجز العربي عن مواجهة تلك الأخطار دافعا مهما لتـشكيل التجمعـات الجهوية وليس أدل على ذلك من أن جل الجهود العربية في تلك الـصراعات كانت للحرب العراقية-الإيرانية ثم الصحراء الغربية، وبدون شك كان لهاتين القضيتين الحظ الأوفر في ميلاد التجمعات الإقليمية العربية.[٢]

ج. أزمة الدولة القطرية

إن الدولة في المجتمع العربي عموما نتاج حديث، فهي وليدة مرحلة الاستقلال أي ما بعد المرحلة الاستعمارية، ونتاج هذه المرحلة في سعيها لإنشاء كيانات بديلـة عنها، تحمل طابعا محليا وتضمن مصالح الدول الاستعمارية في الوقـت ذاتـه. هنالك حقيقة عربية خطيرة في الوقت الراهن، وقد تزداد خطورتها استفحالا فـي

[1] مطيع المختار، (١٩٩٠). الأبعاد الاستراتيجية للتجمعات الإقليمية العربية، مجلة الوحدة، العدد (٦٥)، فبراير ١٩٩٠، ص ٧٢.

[٢] المصدر نفسه، ص ٦٩.

المستقبل القريب والبعيد، هذه الحقيقة هي إن الدولة القطرية أصبحت عبئا على نفسها، وإنها لم تعد قادرة سواء أكانت : صغيرة أم كبيرة، نفطية أم غير نفطية على متابعة السير، لقد أصبحت مهددة في وجودها، وليس من الخارج وحسب، بل من الداخل أيضاً، من هنا يبدو واضحا أن الدولة القطرية العربية مضطرة الآن، وستضطر قريبا أكثر وأكثر إلى حل مشلكة الرغيف في التكامل والتعاون بين البلدان العربية. وهكذا عجزت النظم العربية كافة عن تحقيق تنمية مجهوداتها الذاتية، ولا فرق بين ما سمي بدول (اليسر)، أو بدول (العسر) وتفاقمت أزمة المديونية، مما عمق من تبعية الدول العربية للخارج. ويرى أحد الباحثين : إن القطرية قد فشلت ولم تحقق إنجازا يذكر، وتسببت في إشعال صراعات عربية صارت أهم من المحافظة على الأرض العربية والأمن العربي الشامل، وفي الوقت ذاته فشلت في تحقيق الأمن القطري.[١]

إضافة إلى ذلك، احتلت أزمة الدولة القطرية مكانة في الكتابات الوحدوية الجديدة، التي لا ترجع نشوء هذه الدولة إلى الفترة الاستعمارية فقط، بل تحاول التعامل مع جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، لمحاولة (عقلنة) أسباب نفيها، وفي هذا السياق توجه العديد من الانتقادات التي يمكن بلورتها بالاقتناع العام بفشل الدويلات العربية (الدولة القطرية) في الاضطلاع بالمهام التي طرحتها على نفسها منذ الاستقلال، وشكلت بعض مصادر شرعيتها، فقد تبين أنها لم تكن عاجزة عن مجابهة التحديات التي طرحت عليها بعد الاستقلال فقط، بل أثبتت التجارب أنها عاجزة حتى عن حماية هذا الاستقلال الذي تعرض ويتعرض

[١] مبروكة عبد السلام غيضان الساحلي ، مرجع سابق، ص ١٥.

لانتهاكات خطيرة إلى درجة الارتماء الكلي لكل الدول القطرية في أحضان التبعية الخارجية، كما تبين عجزها عن إنجاز أي من مهام التنمية الاقتصادية، ويستوى في هذا العجز الأقطار التي اتبعت طريقا (رأسماليا) مع تلك التي اتبعت طريقا (اشتراكيا) للتنمية. وإلى هذا كله، فقد ظل الحفاظ على الأمن الوطني لكل دولة حلما بعيد المنال، تعاظمت استحالته مع الانتهاكات الخارجية الصارخة له.[١]

عجزت الدولة القطرية عن حماية أمنها، فأصبحت تعيش أزمة خانقة لم تشهد مثلها في الفترة من الأربعينيات إلى السبعينيات، وان هذه الأزمة أصبحت تنذر في بعض الحالات، وخاصة في الأقطار الطرفية من الوطن العربي ذات التنوع العرقي بمزيد من تفتيت الدولة القائمة. ويمكن القول إن أوجه فشل الدولة القطرية يتجلى، ويتضح من خلال تناول مشكلتين خطيرتين تواجهان الواقع العربي وتعتبران من أكبر التحديات التي على الدول العربية مواجهتها، وهما : التبعية ومشكلة المديونية.[٢]

المطلب الثاني : تطور فكرة المغرب العربي

١. المغرب العربي في التاريخ الوسيط والحديث

ولدت فكرة المغرب العربي، فكرة مجاهدة عبر التاريخ الوسيط والحديث، ومن داخل المغرب العربي، وتجسدت عبر تجارب سياسية وحدوية شهدها المغرب العربي منذ منتصف القرن الحادي عشر. وكانت تلك التجارب الوحدوية بمثابة

---

[١] عبد الإله بلقزيز، (١٩٩٠). التجمعات العربية الإقليمية وقضية الوحدة العربية، مجلة الوحدة، العدد (٦٥)، ص ص ٦٥-٦٦.

[٢] مبروكة عبد السلام غيضان الساحلي، مرجع سابق، ص ص ١٦-١٧.

محاولات، لتجسيد الوحدة السياسية والقومية والدينية والحضارية للأمة العربية في حقبة معينة، أو تواصلا معها، أو تعويضا عن حالات الإخفاق في حقب آخرى.[١]

وكان المغرب (الأقصى) يعد مركز الثقل في العمل الوحدوي لمغاربي/العربي الإسلامي. وتمثل ذلك الدور بتأسيس دولة المرابطين (١٠٤٢-١١٤٧)، والموحدين (١١٢٤-١٢٦٩)، والمرينيين (١٢٦٩-١٤٥٦)، السعديين (١٥٠٩-١٦٦٨)، والعلويين (١٦٣٠-؟)، وحتى منتصف السبعينيات.[٢]

وقد قامت تلك التجارب الوحدوية مؤسسة على فكرة الجهاد والوحدة الوطنية/والمغاربية ضمن إطارها القومي والحضاري العربي الإسلامي. فجاءت انطلاقتها من داخل المغرب (الأقصى) ردا على واقع التجزئة والانقسام، وتصاعد التحديات الإسبانية والبرتغالية في الأندلس، والمغرب العربي. وإذا كان الحضور العربي الإسلامي قد انتهى سياسيا في الأندلس بسقوط غرناطة نهاية القرن الخامس عشر، فإن حلول العثمانيين في مطلع القرن السادس عشر في القسم الغربي من البحر الأبيض المتوسط، وفرض سيادتهم على الجزائر في عام ١٥٢٩، ثم طرابلس الغرب (ليبيا) في عام ١٥٥١، وتونس في عام ١٥٧٤، زاد مؤثرا خارجيا جديدا على ما كان يواجهه السعديون والعلويون.[٣]

وإذا كان الاتجاه الديني والقومي وراء التجارة المغاربية/العربية الإسلامية للعمل الوحدوي، فإن الاتجاه الفكري-السياسي الذي أشار إلى انطلاق العمل الوحدوي

---

[١] محمد علي داهش، مرجع سابق، ص ٨.

[٢] المصدر نفسه، ص ٨.

[٣] المصدر نفسه، ص ٨.

المغاربي، قد جاء أيضا من داخل المغرب العربي، ولا سيما الجزائر، بعد الاحتلال الفرنسي لها في عام ١٨٣٠.[1]

تتمثل أهمية تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط في قيام العديد من الدول التي حاولت توحيد المنطقة تحت راية واحدة، وهي الفترة ذاتها التي استقر فيها الإسـلام في المنطقة.

ويعتبر الدكتور صلاح العقاد أن التاريخ الحديث للمغرب العربي يبدأ مـن القـرن السادس عشر حتى عام ١٨٣٠، حيث يذكر بأنه لم يتخذ هذا القرن بدايـة التـاريخ الحديث تقليدا لمناهج تاريخ أوروبا، حيث يطابق هذا القرن قيام النهضة، وبالتـالي بداية العصور الحديثة، إنما لهذا الاختيار ما يبرره من واقع تاريخ المغـرب، ففـي القرن السادس عشر حدثت هنالك تطورات سياسية واجتماعية مهمة، ففيـه تجـدد الصراع بين أوروبا والمسلمين في حوض البحر الأبيض المتوسط، وفيـه ظهـرت النيابات العثمانية الثلاث : طرابلس والجزائر وتونس التي شاركت فـي المواجهـة، بينما ظهرت أسرة الأشراف السعديون في مراكش لذات الهدف. وكذلك اتسع نشاط الطرق الصوفية التي بعثت التقاليد الإسلامية، وعملت بذلك علـى التقريـب بـين عناصر السكان إن لم تكن قد جعلت منهم وحدة متكاملة.[2]

[1] المصدر نفسه، ص ص ٨-٩.

[2] صلاح العقاد، (١٩٩٣). المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، (ط٦)، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ص١.

٢. المغرب العربي في التاريخ المعاصر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

ينطلق التاريخ المعاصر للمغرب العربي مع بداية الاحتلال الفرنسي لإفريقيا الشمالية في عام ١٨٣٠.[١] وقد تسربت المفاهيم التي واكبت بروز الدولة القومية بأوروبا مثل مفاهيم : (الوطنية، الحدود، قطر، وطن، أمة، سيادة)، دون أن تعـرف المجتمعـات المغربية تطورا طبيعيا يؤهلها للتقبل بانسجام مثل هذه المفاهيم. ومن أسباب بلـورة فكرة المغرب العربي في هذه الفترة تطورات الوضع الـدولي، والتغيـرات التـي تعرضت لها المجتمعات المغربية (مكانة الهوية في فكر النخب الـسياسية، احـتلال التوازن الديمقراطي)، ويعتبر مالكي أن فكرة المغرب العربي هي مجرد أداة وظيفية بيد الحركات الوطنية.[٢]

لذا، وبعد دخول الاستعمار بلاد المغرب العربي باحتلال الجزائر في عـام ١٨٣٠، والتقدم نحو إسقاط تونس والمغرب الأقصى، ستبعث فكرة المغرب العربي مجـددا، لتبدو كرد فعل وجداني على واقع غير طبيعي داهم كيان المغرب، ومس هيبته، قبل أن تلتحم بأصداء اليقظة العربية وحركات الإصلاح بالمشرق.[٣] لقد تمكنـت الفتـرة الاستعمارية بكل أساليبها من إيجاد منطلقات مشتركة لدى شعوب المنطقة وحركاتها، وأن تؤكد من هذه المنطلقات ديناميكية نضالية لمواجهة المد الاستعماري باعتبـاره ظاهرة مشتركة. وقد تبلور رد الفعل المغربي في إطار ما عرف بالحركات الوطنية في منطقة المغرب العربي.

---

[١] عبد العزيز عبد ا ، (١٩٨٣). تطور لغة الضاد في المغرب العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (٣٣)، ص ٤٦.

[٢] أحمد مالكي، (١٩٩٣). الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٢٧١.

[٣] المصدر نفسه، ص ٢٦١.

ويعتبر منتصف القرن التاسع عشر تدشينا للعهد المعاصر، لأنـه قـرن اسـتكمال الرأسمالية الأوروبية قواعد بنائها المادية والفكرية، وانتقالها إلى خارج أوروبا، وأهم ما يميز هذا القرن هو بروز الظاهرة الاستعمارية.[١] ويمكـن أن يـرادف الظـاهرة الاستعمارية في كونه يمثل أحد خصائص هذا القرن هو نمو الوعي بالنـسبة إلـى التخلف والدعوة إلى تجاوزه.[٢] توجد صعوبة في تحديد مفهوم المغرب العربي فـي هذه الفترة بالذات بمعزل عن علاقة أقطارها ومجتمعاتها بالاسـتعمار ومـضاعفاته ودخول المنطقة مرحلة الاندماج مع الاقتصادات الرأسمالية.[٣]

وأهم خلاصة يمكن تأكيدها هي : إن بلدان المغرب العربي في أواخر القرن التاسـع عشر، وبداية القرن العشرين، قد أصبح بعـضها جـزءا مـن دوائـر المنظومـة الرأسمالية، تنمو وتتطور وفق قوانينها، ومقتضيات نمطهـا فـي الإنتـاج. أي إن التحدي ورد الفعل كان أحد محددات تبلور مفهوم المغرب العربي، أي حماية الذات والهوية مقابل محاولات الإقصاء من (الآخر) الاستعماري.[٤] ولم يكن ما يميز القرن التاسع عشر الظاهرة الاستعمارية فقط، بل شكل - وبخاصة النصف الثاني منـه - مرحلة الدعوة إلى الإصلاح في المغرب العربي، وتطـوير ومؤسـساته الأساسـية (الجيش والسياسة الخارجية والتعليم والضرائب). وليس بالإمكان فـصل الإصـلاح عن الظروف الخارجية المحيطة به، فقد نصحت القوى الأوروبيـة دول المغـرب العربي بإدخال إصلاحات على مؤسساته، وقطاعاتها الأساسية، ليس بـربط أفقـي

---

[1] مبروكة عبد السلام غيضان الساحلي، مرجع سابق، ص ٢٩.

[٢] أحمد مالكي، مرجع سابق، ص ٥٨.

[٣] مبروكة عبد السلام غيضان الساحلي، مرجع سابق، ص ٣٠.

[٤] أحمد مالكي، مرجع سابق، ص ٩٥.

بحركية تطور داخلي يمس الدولة والمجتمع معا، ولكن بفرضية توفر الشروط الكفيلة بجعل أقطار المغرب أكثر انسجاما مع واقع الاندماج بالمنظومة الرأسمالية، وأعمق تكاملا مع متطلباته، وحتى إذا كانت النخب المغربية، من داخل السلطة أو خارجها، تروم الإصلاح حقا، فقد فكرت فيه ومارسته بوعي تاريخي يقدم التجربة الأوروبية نموذجا للاقتفاء والتقليد، دون أن يدعو إلى التفكير والتأصيل والاجتهاد، وبالضرورة ينظر إلى الإصلاح على أساس الاقتباس والاستيعاب، كما يحصر وظائفه في إصلاح الدولة لا في إصلاح الإنسان، وفي تقوية الدولة، لا في بناء المجتمع، وهذا ما فتح الطريق أمام دخول الاستعمار بحجة ما عجزت الأقطار عن القيام به.[1]

أما البعد الإسلامي في الفكرة المغاربية فأصبح أكثر وضوحا في أثناء الحرب العالمية الأولى (عام ١٩١٤-عام ١٩١٨)، حيث استندت الشخصيات الفكرية السياسية إلى العاصمة العثمانية، بوصفها أحد أطراف الصراع في الحرب بين دول المحور (ألمانيا/النمسا، المجر، الدولة العثمانية)، والحلفاء (بريطانيا، فرنسا، إيطالي، روسيا القيصرية، الولايات المتحدة الأمريكية). وكان بريق الدعوة إلى الجامعة الإسلامية نقطة جذب للقوى العربية والإسلامية الخاضعة للاحتلال الأوروبي، ومنها أقطار المغرب العربي.[2]

إن البعد المغاربي يبدو أكثر وضوحا من الناحية العملية داخل المغرب العربي، وفي الحقبة المذكورة أيضا، فقد اشتركت القوى الشعبية الليبية والجزائرية إلى جانب ثورة تونس ضد الاحتلال الفرنسي في عام ١٩١٥. وتعاون الجزائريون مع ثوار المغرب

---

[1] المصدر نفسه، ص ١٠٢.

[2] محمد على داهش، مرجع سابق، ص ١٢.

في عام ١٩١٦، ضد الاحتلال ذاته. وعبر ذلك عن وعي وإحساس عميقين بالهوية والمصير الواحد.[١]

إن التضامن والتعاون بين أبناء المغرب العربي، لمواجهة الاحتلال الأوروبي (فرنسا-إيطاليا-إسبانيا)، جاء تعبيرا عن إحساس مشترك بالهوية القومية والحضارية الواحدة، وتأكيدا لوحدة المصير لمواجهة السياسة الاستعمارية الواحدة، التي أجهزت كليا على الإرادة السياسية في أقطار المغرب العربي على الرغم من الإبقاء على سلطة الباي في تونس، والسلطان في المغرب)، وأخضعت الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمصالحها الآنية والمستقبلية، وبخاصة في المجال الثقافي الذي بدا أكثر وضوحا وشراسة في الجزائر. إن القراءة المتمعنة لمسيرة التطورات الداخلية في المغرب العربي طوال العصر الحديث وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨، توضح أن أقطار المغرب العربي، أسهمت في الفكر والعمل المغاربي/العربي الإسلامي، آخذه زمام المبادرة أو إكمال الدور، واستمر الاتجاه الفكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، للفكرة المغاربية في المرحلة اللاحقة.[٢]

وبناء على ذلك، فقد تبلورت فكرة المغرب العربي بعد الحرب العالمية الأولى، وبشكل لا يعد قضية وجدانية، أو شعورية فحسب، ولكنه نبع من مواقف عقلية واعية- أيضاً - للواقع والإمكانيات، وفي الوقت ذاته استندت إلى العناصر الموحدة التي جمعت، وما تزال تجمع أبناء المغرب العربي خاصة، والأمة العربية عامة.

---

[١] المصدر نفسه، ص ١٢.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٣.

ومن هذا المنطلق، لم تكن الأفكار والطروحات والتنظيمات المغاربية إلا تعبيرا عن فهم وجداني وعقلي عميقين بعجز الإمكانيات الوطنيـة (القطريـة) عـن مواجهـة التحديات الاستعمارية، وضرورة العمل المغـاربي المـشترك لتحقيـق الخـلاص الجماعي.[١]

ويتضح أن فكرة المغرب العربي في مرحلة ما بـين الحـربين العـالميتين بقيـت محصورة على العموم في إطار الدعوات والأمنيات، وإن تخلل ذلك مواقف تضامنية حقيقية في مرحلة الثلاثينيات، لكنها لم تصل إلى مرحلة الجهد المـنظم، والموحـد ضمن إطار جبهة مغاربية، أو تنظيم سياسي موحد يعمل على الـساحة المغاربيـة عموما. واستمر ذلك حتى قيام الحرب العالمية الثانية بين عامي ١٩٣٩- ١٩٤٥، إذ تجاوز الموقف الشعبي العام في المغرب العربي طروحات القوى السياسية، حيـث أصبح مطلب الاستقلال هدفا شعبيا عاما داخل المغرب العربي، وقاد ذلك إلى اشتداد ساعد الحركات الوطنية، وازدياد مطالبها الوطنية، والانتقال من دعوات الإصـلاح إلى العمل على تحقيق الاستقلال في العامين الأخيرين من الحرب.[٢]

وفي ٨ أيار (مايو) عام ١٩٤٥ انتهت الحرب العالمية الثانية في أوروبا، ونقل قـادة الحركات الوطنية المغاربية نشاطهم من برلين، إلى دمشق، ثم إلى القـاهرة، لكـي يتواصلوا ويدعموا جهود من سبقهم إلى القاهرة من قادة المغرب العربي، ومناضليه الذين أسسوا في عام ١٩٤٤ جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية، ومن خلالها تم توحيد

---

[١] المصدر نفسه، ص ١٣.

[٢] المصدر نفسه، ص ٢٠.

نشاطات الحركات الوطنية المغاربية وجهودها، ووضعها في دائـرة واحـدة علـى صعيد الفكرة والهدف.[١]

٣. المغرب العربي بعد الحرب العالمية الثانية

حاولت السلطات الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية الإمساك بزمام الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المغرب العربي، كما كانت عليه في حقبة مـا قبل الحرب. وفي الوقت ذاته تنكرت لطروحاتها المعلنة في "مؤتمر برازافيل"[٢] فـي عام ١٩٤٤، الذي قررت فيه إنها سوف تشبع الديمقراطية في الحياة الـسياسية فـي نظام الإدارة الاستعمارية، وتؤسس دوائر حكومية محلية مستندة إلى حق الانتخـاب العام، واستخدام الزعماء المحليين استخداما واسعا في نظام الإدارة الاستعمارية.[٣]

إن الواقع الوطني (القطري)، والإقليمي، (المغاربي) والعربي، والدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ يحول دون سيطرة فرنسا المباشرة.

---

[١] المصدر نفسه، ص ٢٤.

[٢] برازافيل هي عاصمة جمهورية الكونغو. ونظّم المؤتمر حول مستقبل المستعمرات الفرنسية في مدينة برازافيل، واجتمع شارل دي غول بممثلي الأقاليم المستعمرة. وانتقد علال الفاسي أحد أعلام الحركة الإسلامية الحديثة التي ظهرت في القرن العشرين أن جدول أعمال المؤتمر لا يتناول أية نقطة لها علاقة بإمكانية منح الاستقلال للمستعمرات الفرنسية، وقد ادعى رئيس المؤتمر "روني بليفين" René Pleven أن الأفارقة أنفسهم لم يكونوا يفكرون في الاستقلال وقت انعقاده بل أن هؤلاء : "يفكرون في الاستقلال بشكل أقل مما يفكر فيه الفرنسيون المشاركون في مؤتمر برازافيل". والسبب هو أن الأفارقة "يحسون أنهم فرنسيون وأنهم لا يريدون الاستقلال عن فرنسا". لقد انتقد علال الفاسي بشدة مقررات المؤتمر والطريقة التي تم بها تأويل الفصل الثالث من الميثاق الأطلسي المتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها، والذي : "حاول بعض الأوروبيين إسقاطه على الدول الأوروبية فقط". كما يتجلى ذلك في موقف علال الفاسي من تطبيق دستور ١٩٤٦ بإفريقيا الغربية والاستوائية، إذ تقرر العمل بنظام "الاتحاد الفرنسي"، الذي يعني أن المستعمرات الفرنسية بإفريقيا الغربية والاستوائية تعتبر جزءا من المتروبول.

[٣] المصدر نفسه، ص ٣٧.

إن التمسك بمطلب الاستقلال الوطني، دفع بالسلطات الفرنسية إلى تقديم مشروعات الإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وكانت مشروعات الإصلاح تؤكد السيادة المشتركة التي تعني استمرارية الحضور الفرنسي في مختلف المجالات، وأدى ذلك إلى رفض الشعب، وقواه الوطنية في جميع الأقطار المغاربية تلك المشروعات. وبدأت مرحلة جديدة في العمل الوطني والمغاربي عموما على صعيدي العمل السياسي والاجتماعي أكثر تطورا ونضجا وفاعلية، تجسدت فيها فكرة المغرب العربي بشكل أكبر، وبخاصة على الصعيد العملي، ومن خلال الاتجاهات الشعبية السياسية والاجتماعية.

وتحول مركز نشاط الحركات الوطنية المغربية مع إنشاء الجامعة العربية في عام ١٩٤٥ إلى القاهرة، وأصبحت قضية المغرب العربي قضية واحدة على صعيد الفكرة، والعمل في النضال السياسي الخارجي، فيما كانت القضية الوطنية (القطرية) المشبعة بالفكرة المغاربية محور نضال تلك الأحزاب في الداخل المغاربي، وقد تجمعت خيوط العمل الوطني في الداخل من خلال الاتجاه الاجتماعي الذي كان عصبه الرئيسي القوى العمالية، وتنظيماتها النقابية، ولا سيما الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي يعد أبرز ممثلي فكرة المغرب العربي في الداخل المغاربي بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال، في حين كانت القوى الوطنية في الخارج (القاهرة) تجتهد للعمل على توحيد تنظيماتها، ووضع أهدافها على طريق العمل الوحدوي، لتحرير المغرب العربي ورسم مستقبله.[1]

[1] المصدر نفسه، ص ٣٩.

وقد عقد القادة الوطنيون في عام ١٩٤٧ مؤتمر المغرب العربي بحـضور الأمـين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام، وشخصيات عربية.[١] ويرى الجـابري أن هذا المؤتمر بتوصياته قد تمكن فعلا من توحيد الهدف الذي ظل يجمـع منـذ ذلـك الوقت حركات التحرر في شمال إفريقيا.[٢]

ويرى أحد المفكرين القوميين أن الميلاد الرسمي لهذه الفكرة (المغرب العربي) كان في شهر نيسان (إبريل) عام ١٩٥٨ في مؤتمر طنجة، ومن أبرز نتائج هذا المؤتمر إعطاء مضمون واضح لفكرة المغرب العربي بأنها لم تعد مجرد تنسيق الأعمال، بل أصبحت تعني العمل من أجل قيام وحدة فيدرالية بـين الأقطـار الـثلاث : تـونس والمغرب والجزائر. وقد صدرت توصيات عن هذا المؤتمر هي :[٣]-

أ. مساندة الثورة الجزائرية مع تقديم توصية بتشكيل حكومة مؤقتة لها.

ب. تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي.

وطوال عقد كامل (١٩٦٤-١٩٧٤) عقـدت سـبعة لقـاءات بـين وزراء الاقتـصاد المغاربيين تمخض عنها الكثير من الدراسات الاقتصادية، وبدأت محـاولات الانـدماج بتشكيل مؤسسات للعمل المشترك، وهذه المؤسسات هي : مجلـس وزراء الاقتـصاد، والهيئة الاستشارية المغربية الدائمة، ومركز الدراسات الصناعية، ولجان الفنيـة إلا أن

[١] مبروكة عبد السلام غيضان الساحلي، مرجع سابق ص ٣٥.

[٢] محمد عابد الجابري، (١٩٩٠). إشكالية الفكر العربي المعاصر، ط٢، بيروت : مركز دراسـات الوحدة العربية، ص ١٩.

[٣] المصدر نفسه، ص ٢٢.

أي تقدم ملموس لم يحدث في مجالي التجارة، والصناعة كقطاعين استراتيجيين لنجـاح

أي اندماج اقتصادي حقيقي.

المبحث الثاني

قيام اتحاد المغرب العربي في عام ١٩٨٩

يرجع تاريخ الاندماج بالمغرب العربي إلى عام ١٩٦٤، وهو العام الذي نوقشت فيه إشكاليات التكامل بين الأقطار المغربية الأربعة : المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، وعلى الرغم من الدراسات والأبحاث التي قامت بها الأجهزة كافة لم تصل هدفها الكامل في مجال الحركة الاندماجية بالمغرب العربي. والسبب يعود إلى الخلافات السياسية والأيديولوجية والمناهج الاقتصادية، فضلا عن الخلافات الحدودية. والأهم من ذلك، أن مرحلة ما بعد الاستقلال سمحت لفئة من المثقفين والبيروقراطيين والتكنوقراطيين بالوصول للسلطة، والسيطرة على الاتجاهات العامة للدول المغاربية، وحرفها عن اتجاهات القوى السياسية والاجتماعية الشعبية وطموحاتها. وواصل الجميع سياسة منفردة في التنمية الوطنية (القطرية)، والتعامل الخارجي. وجاء ملف الصحراء العربية في عام ١٩٧٤، ليثير خلافات كانت المصالح العليا لأقطار المغرب العربي تفرض تجاوزها.

إن الفشل في التقارب يعود إلى غياب المؤسسة المشتركة المزودة بسلطة فاعلة، وذات وجود قانوني فضلا عن هامشية فاعلية الأجهزة التي أنشئت، لتفعيل التعاون في المجالات كافة على طريق التكامل والاندماج، وتماثل هياكل إنتاج دول المغرب العربي، وضيق الأسواق المحلية، وندرة رأس المال في بعضها (تونس-المغرب). وأدى ذلك إلى تقليص

التعاون المغاربي، وزيادة التبعية للخارج، فضلا عن عوامل أخرى سياسية واجتماعية وثقافية، أسهمت بدورها في هذا الفشل.[١]

واستمرت الأوضاع السياسية ضمن هذا الإطار حتى بدايات الثمانينيـات؛ إذ بـدأت مرحلة الثنائيات المتقابلة بعقد معاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا في عـام ١٩٨٣، ومعاهدة الاتحاد العربي-الإفريقي بين المغرب وليبيا في عام ١٩٨٤، ولعـب ملـف الصحراء دوراً في ذلك،[٢] إلا أن المعاهدتين لم تعمرا طويلاً.

إن التسرع في اللقاءات، وعقد المعاهدات بسرعة وعاطفة من دون العمـل المتـأني العقلاني البعيد عن الفعل ورد الفعل، والقائم على الفهم السليم لمتطلبـات الواقـع المغـاربي المعاصر، حال دون الوصول إلى حالة من الثبات، والاستمرار والتنامي وصولا إلى التكامل، والاندماج على طريق العمل الوحدوي المغاربي في مجالاته المتعددة.

وفي هذا الإطار يمكن إرجاع أسباب الإخفاق في العمل المغاربي طوال ربـع قـرن (١٩٦٤ – ١٩٨٩) إلى الأسباب الآتية :[٣]-

١. استمرار بروز مشكلات السيادة (الحدود).

٢. تأكيد المؤسسات الحاكمة السيادة الوطنية (القطرية).

---

[١] عبد الحميد الابراهيمي، (١٩٩١). أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص ٢٢١-٢٢٣.

[٢] يوسف خوري، (١٩٨٨). المشاريع الوحدوية العربية ١٩٨٣-١٩٨٧، دراسة توثيقية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص٥٠٧.

[٣] محمد علي داهش، مرجع سابق، ص ص ٦٢-٦٣.

٣. اختلاف المواقف المغاربية حول قضية الصحراء، وقد أدت الجزائر دورا في مخالفة الموقف المغربي.

٤. اختلاف طبيعة النظم الاقتصادية بين الأقطار المغاربية.

٥. عدم قدرة معظم القوى السياسية (الأحزاب)، والشعبية الداعية للوحدة المغاربية على الضغط على المؤسسات الحاكمة، ودفعها إلى تجاوز خلافاتها، واتخاذ مواقف تنسجم مع المصالح الوطنية والإقليمية العليا.

٦. سيطرة القوى البيروقراطية، والتكنوقراطية على المؤسسات السياسية والاقتصادية وسعيها – خشية على مصالحها – للحيلولة دون إرساء ثوابت للمشروع الوحدوي.

٧. استمرار ثنائية الوضع التعليمي/الثقافي، مما دفع بالقوى الفرانكوفونية إلى مواصلة العمل الانفرادي (القطري)، بل ربطه بعلاقات قوية مع أوروبا بعامة، وفرنسا بخاصة، من دون الربط المغاربي/العربي.

وفرض الاتجاه الرسمي طوال ربع قرن (عام ١٩٦٤-١٩٨٩) نفسه في صياغة الواقع المغاربي المعاصر، وبما يتلاءم مع المصالح القطرية الضيقة في وقت بدأ يعيش المغرب العربي (عدا ليبيا) أزمات اقتصادية اجتماعية حادة على خلفية العجز الغذائي، وتنامي المديونية الخارجية، وتفاقم قضية الصحراء الغربية. وبناء على ذلك، شهدت نهاية الثمانينيات محاولات للخروج من المأزق المتعدد الجوانب، من خلال اللقاءات والمشاورات المكثفة التي بدأت في مطلع عام ١٩٨٨، لعقد القمة المغاربية التي التأمت في الجزائر بتاريخ ٨-١٠

حزيران (يونيو) عام ١٩٨٨، وتقرر تشكيل لجنة تتولى وسائل تحقيق وحدة المغرب العربـي وتضبطها. واجتمعت اللجنة في ١٧ تموز (يوليو) عام ١٩٨٨، وانبثقت عنها خمـس لجـان فرعية مكلفة بالتنظيم والهيكلة، والثقافة والإعلام، والاقتصاد والمالية، والشؤون الاجتماعيـة والإنسانية، والأمنية.[١]

وأخذ ينظر الاتجاه الرسمي بعمق إلى الواقع الاقتصادي المعاصر لأقطـار المغـرب العربي، وأثر التكتلات الاقتصادية الدولية (السوق الأوروبية المـشتركة، والجهـود الحثيثـة لإقامة الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٢، وتكتل "النافتا"[٢] بقيادة الولايات المتحـدة الأمريكيـة وغيرها) في أقطار المغرب العربي، وهي منفردة في تعاملها في السياسة الخارجيـة، وقـاد ذلك- وفي ظل بقاء المشكلات البينية من دون حل- إلى القمة المغاربية في مدينـة مـراكش المغربية في ١٥ شباط (فبراير) عام ١٩٨٩، وعقد معاهدة الاتحاد المغاربي فـي ١٧ شـباط

[١] النان ولد المامي، (١٩٩٦). اتحاد المغرب العربي وآفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جـامعة بغداد، ص ص ١٠٥-١١٢.

[٢] النافتا" هي منطقة التبادل الحر فيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك أو اتفاق التجارة الحرة لمنطقة أمريكا الشمالية: (N.A.F.T.A) وقد ظهرت إلى الوجود عام ١٩٩٤. وإن النافتا كتكتل اقتصادي جديد يظهر مع التحولات العميقة التي يشهدها عالمنا في ظل ما يسمى بالنظام الدولي الجديد أو ظاهرة العولمة لاشك أنه سيلقى بظلالة واضحة على أهمية التكتلات الاقتصادية في عالم العولمة الذي اختلفت فيه مؤشرات ومعايير وعوالم القوة عن الماضي ويعني اتفاق الرغبة الطموحة من جانب الأمريكيين لخلق كيان تجاري إقليمي يتيح لها المزيد من التوسع في الأسواق التصديرية ويوفر لها قدرا كبيرا من حركة الاستثمار وهو يعني من جهة أخرى المحاولات الأمريكية لتفادي الأخطار المستقبلية التي تهدد قوة الولايات المتحدة فهي عبارة عن محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه والبحث عن الأدوية اللازمة لأمراض أمريكا المزمنة. ومن جهة ثالثة أن الولايات المتحدة وكندا والمكسيك تشكل جغرافيا خطا متواصلا على المحيط الهادي وهو الخط الذي يتمتع بأهمية خاصة منذ نشأة الولايات المتحدة وليس فقط من حيث أنه يشكل المنفذ الآخر للولايات المتحدة في حالة الانعزال عن أوربا بل أيضا من حيث أنه يشكل قاعدة انتقال لطرق جديد للتجارة العالمية لا يمر بغرب أوربا وإنما يمتد عبر الشمال مرورا ببحار روسيا ووصولا إلى اليابان والصين ومن هذا المنطق يمكن القول أن ترتيب العلاقات على شواطئ المحيط الهادي حتى وإن لم يكن مجزيا كثيرا للولايات المتحدة في المدى المنظور فهو جزء ثابت من مشروع كبير منذ نشأة الولايات المتحدة.

(فبراير) عام ١٩٨٩، مستندة في ذلك بالعودة إلى المرجعيـات التاريخيـة، وحقيقـة الواقـع المعاصر.

وعاد الاتجاه الرسمي لإعطاء مكانة لدور الاتجاه الشعبي وتطلعاته، فقد أكدت مقدمـة المعاهدة على ما "يجمع شعوبنا من وحدة الـدين واللغـة والتـاريخ والأمـاني والتطلعـات والمصير..."، وأكدت من جانب آخر المرجعيات التاريخية النضالية المعاصرة، التـي كانـت "خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة". ولم تغفل طموح القادة المغاربيين إلـى تحقيق الاتحاد كونه جاء "تجسيدا لإرادتنا المشتركة...للبحث عن أفـضل الـسبل والوسـائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي"، فضلا عن تأكيد طموحـات الاتجاهـات الـشعبية و"تطلعاتها إلى الوحدة...". ولم تغفل مقدمة المعاهدة الواقع الاقتـصادي المعاصـر للمغـرب العربي، وما يحتويه من إمكانيات اقتصادية قادرة على تحقيق التكامل، وما يواجه المغرب من تحديات معاصرة، ومستقبلية تستهدف الجميع، وعلى الجميع العمل يدا واحدة، وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود. وما دامت أقطار المغرب العربـي تحـوز "إمكانـات بشرية وطبيعية واستراتيجية"، فإن توحدها يعزز قدرتها على "مواجهـة التحـديات ومواكبـة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة". ولم تغفل المقدمة أيضا، تأكيد البعد العربـي بقولهـا : "إن قيام مغرب عربي موحد يشكل مرحلة أساسية في طريق الوحدة العربية". ونصت المعاهدة على البناء الهيكلي للاتحاد، وتضمنت إنشاء مجلس الرئاسة، وحددت مهماته، ومجلس وزراء الخارجية، ولجنة المتابعة، والأمانة العامة (الكتابة الدائمة) للاتحاد، ومجلس شورى الاتحـاد، والهيئة القضائية، وحددت لكل منها صلاحياته ومهماته.[١]

---

[١] محمد على داهش، مرجع سابق، ص ٦٤.

يعد الاتحاد المغاربي اتحادا تعاهديا استقلاليا كونفدراليا نظرا لاحتفاظ الدول الأعضاء في الاتحاد بكامل سيادتها الداخلية والخارجية.

ونصت المادة الثانية من معاهدة الإنشاء على أن الاتحاد يهدف إلى :[١] -

١. تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

٢. تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها، والدفاع عن حقوقها.

٣. الإسهام في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

٤. نهج سياسة مشتركة في الميادين المتعددة.

٥. العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع، ورؤوس الأموال بينها.

ونصت المادة الثالثة من معاهدة الإنشاء على أغراض الاتحاد هي كما يلي :[٢]-

١. في الميدان الدولي : تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء، وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

٢. في ميدان الدفاع : أشارت معاهدة الإنشاء إلى ضرورة حماية استقلال كل دولة من الدول الأعضاء وصيانته، وهذا يستوجب احترام سيادة كل قطر على حده، وسيادة

---

[١] انظر : المادة الثانية لمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

[٢] انظر : المادة الثالثة لمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

الاتحاد كشخص من أشخاص المجتمع الدولي (في المستقبل) متى ما انصهرت السيادات، أو اندمجت.

٣. في الميدان الاقتصادي : تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، وضرورة اتخاذ الوسائل لتحقيق هذه الغاية، وبخاصة إنشاء المشروعات المشتركة، وإعداد برامج عامة، ونوعية في هذا الصدد.

٤. في الميدان الثقافي : إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على مستوياته كافة، والحفاظ على القيم الروحية والخلقية، وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ الوسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصا تبادل الأساتذة والطلبة، وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية، ومؤسسات متخصصة في البحث.

المبحث الثالث

شلل اتحاد المغرب العربي منذ عام ١٩٩٥

المطلب الأول : نقاط القصور لفاعلية اتحاد المغرب العربي

ظهر الاتحاد المغاربي في النظام الإقليمي كأحد أبرز تطورات عقد الثمانينيات. ورغم الزخم التاريخي في تدعيم، وخلق نقطة الانطلاق نحو تفعيل قيام لاتحاد واستمراريته، هنالـك العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية التي عملت على الحد من قدرة الاتحاد على تحقيـق أهدافه. في هذا الإطار يمكن تناول تأثير المتغيرات الداخلية مثل المتغيرات السياسية من خلال معاهدة إنشاء الاتحاد (الإطار القانوني)، والمؤسسات الاتحاديـة، والمتغيـرات الاقتـصادية. ويجدر الإشارة إلى أن مشلكة المديونية كإحدى أبرز المشاكل التي تعاني منها دول الاتحـاد، وتتلاقى فيها الأسباب الداخلية والخارجية. وكذلك هنالك المتغيرات الخارجية من خلال علاقة الاتحاد المغاربي بالاتحاد الأوروبي، وعلاقته بالولايات المتحدة الأمريكية.

١. المتغيرات الداخلية

أ. المتغيرات السياسية

أولاً. معاهدة إنشاء الاتحاد (الإطار القانوني) : لم تعط المعاهدة أي اختصاص بشأن بعض القضايا العامة مثل : تسوية المنـازعات والأمن الجمـاعي، ولـم تتضمن إنشاء أي جهاز، أو نظام أو آلية تحقق بها الأمن الجماعي لأعـضاء الاتحاد. وفي مجال نظام التصويت أخذت معاهدة إنشاء اتحـــاد المغـرب

العربي بنظام الإجماع لإصدار القرارات، وهذا النظام في التـصويت يعمـل على عرقلة فاعلية أي تجمع، أو تنظيم يأخذ به، ويعمل على ترهلـه وعـدم مصداقية قراراته. إضافة إلى ذلك، لم تحدد معاهدة الإنشاء شروط اكتـساب العضوية، وأسباب فقدانها، فقد أجازت المعاهدة انضمام أي دولة عربيـة، أو إفريقية إلى الاتحاد، وهذا يعني عدم وضوح، أو فقدان الاتحاد لخـصوصيته الجهوية العربية. وبالنسبة لنظام الجزاءات لم تنص المعاهدة على نظام محدد للجزاءات الاقتصادية والعسكرية، وأسباب تجميد العضوية، وهذا يقلـل مـن قدرة الاتحاد على إلزام الدول الأعضاء بقراراته.[١]

ثانيا. المؤسسات الاتحادية : تم تكوين العديد من المؤسسات الاتحـادية، والتـي يفترض أن تكون ذات صيغة فوق وطنية، ويعد مجلس الرئاسة السلطة العليا في الاتحاد المغاربي، وله وحده حق اتخاذ القرار، وكذلك تم إنـشاء العديـد من المؤسسـات الأخرى مثل : مجلس وزراء الخارجية، ولجنـة المتابعـة، والأمـانة العـامة، ومجلس الشـورى، والهيئة القضائية، وكذلك اللجـان الوزارية المتخصصة. ويمكن القول إن الاتحاد استطاع بناء هياكل قادرة على قيام المهام الاتحادية في حـالة قيامها بالدور المنوط بها، ففي هـذا الجانـب وصل الاتحاد إلى درجة تنسجم مع أهدافه في البناء المؤسسي،ولكن لم توجـد مؤسسات قومية تعمل على تحقيق أهداف الاتحـاد في الميـدان الـداخلي، والخارجي، ويكون لها شخصية مستقلة عن الدول الأعضاء في الاتحاد. كذلك تم اتخاذ الطابع الحكومي الرسمي لهذه المؤسسات، وإغفـال الجانب الشعبي

[١] مبروكة عبد السلام غيضان الساحلي، مرجع سابق، ص ص ١٣٨-١٣٩.

في المؤسسات، فمجلس الشورى على سبيل المثـال الذي يفترض أنه يمثـل السلطة التشريعية، لم يتم اختيار أعضائه شعبيا، وليسوا مـسؤولين أمــام مؤسسات وهيئات الاتحاد. كما أن ضعف دور الأمانة العامة للاتحـــاد ومكانتها، إدى إلى عدم قيامها بأي مبــادرات ومهام قيادية تدعم شخـصية الاتحاد داخليا وخارجيا. إضافة إلى ذلك، لم يكن احتكام هذه المؤسسات إلـى الهيئات القضائية في حالة خلافها مع الدول الأعضاء. ولم يتوفر الاسـتقلال المالي لهذه المؤسسات، وقدراتـها على تنمية مواردها الذاتية. إن الـشكل المؤسسي لا يكون عائقا حقيقيا يمنع الاتحـاد من التطور في طريق تفعيـل دوره داخليا وخارجيا لو أن هذه المؤسسات كانت في حالة ديناميكيـة، ممـا يكسبها خبرة في التعامل ويخلق لديها تراكم في الأساليب والوسـائل، وذلـك بخوضها تجارب واقعية. فتفعيل دور المؤسسات يحد من قيام الدول بمبادرات سياسية خارج إطار الاتحاد.[١]

ب. المتغيرات الاقتصادية

قام العديد من اللجان الوزارية المتخصصة مثل : الاقتصاد والمالية والبنية الأساسـية، ولجنة الموارد البشرية، وما يتبعها من لجان فرعية أخرى. وتم توقيع الاتفاقيـات فـي إطار الاتحاد، وعددها يبلغ ٣٦ اتفاقية دخل منها حيز التنفيذ ٥ اتفاقيات فقـط. وبـذلك

[١] المصدر نفسه، ص ص ٥٥-٦٤.

بلغت نسبة التنفيذ ١٤%، ولم تتم المصادقة على أغلبها، حيث بلغت نـسبة التـصديق ٤٥% تقريبا.[١]

وتم أقرار الملامح الاستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة حيث نصت علـى إنـشاء الوحدة الجمركية قبل نهاية عام ١٩٩٥، تمهيدا لإنشاء سوق مشتركة بين دول الاتحـاد قبل نهاية عام ٢٠٠٠، ولم يتم سوى قيام المرحلة الأولـى مـن هـذه الاسـتراتيجية المطموحة. [٢]

وشهدت الفترة - التي يلاحظ فيها تراجع الحماس لبناء مشروع المغرب العربي الموحد - تحولات اقتصادية كبرى في المغرب العربي، تطرح العديد مـن التحـديات علـى الوضع العربي بصفة عامة بما فيه وضع المغرب العربي.

وأما مشكلة المديونية فيمكن اعتبار سياسات التصحيح والإصـلاحات الهيكليـة، ومـا ترتب عليها من كلفة اجتماعية باهظة، هي أصداء الانعكاسات السلبية على المجتمـع، والتنمية في هذه البلدان، فهذه المشكلة حدت من قدرة دور المنطقة المغربية في ميزان القوى العالمية، نظرا لارتباط مصالحها بهذه الدول، وعلى المستوى الداخلي أدت إلـى تفاقم أزمة البطالة، وتهميش فئات اجتماعية واعدة مثل الـشباب، ممـا دفعهـا إلـى الانخراط في جماعات مسلحة تمارس العنف ضد الدولة ومؤسـساتها، تـدفع بالـدول الأعضاء في الاتحاد للانصراف عن بناء تكاملها الإقليمي لصالح الاهتمامات بالسيطرة على أوضاعها الأمنية الداخلية.[٣]

---

[٢] المصدر نفسه، ص ١٤٠.

[١] المصدر نفسه، ص ١٤٠.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٤١.

٢. المتغيرات الخارجية

يجدر بالذكر أن أغلب ممارسات الاتحاد المغاربي الخارجية كانت رد فعل على سياسات الاتحادات الدولية، والدول الكبرى. وأحد أسباب ضعف فاعلية اتحاد المغرب العربي هو إن اكتمال البناء الأوروبي دفع بالاتحاد الأوروبي إلى تبني سياسات تحقق مصالح أعضائه دون الأخذ بالاعتبار انعكاس هذه السياسات على الأطراف الأخرى، التي كانت لها علاقات متميزة، ومصالح مشتركة مع الاتحاد الأوروبي. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي بينت علاقة الاتحاد المغاربي بالولايات المتحدة الأمريكية فقدان هامش المناورة السياسية والاقتصادية الذي كانت توفره وضعية الاستقطاب الدولي. ومما يزيد من صعوبة تأثير المغرب العربي في الميدان الخارجي، أن أهم ما يميز التغيرات الدولية الحديثة هو قيام تكتلات اقتصادية كبرى، فهل يملك الاتحاد الآلية التي يسطيع بها، أو من خلالها التعامل مع هذه التغيرات.

المطلب الثاني : أسباب شلل اللاتحاد منذ مطلع عام ١٩٩٥

عقدت ست قمم مغاربية خلال المدة من عام ١٩٩٠ -١٩٩٤، وصدر عنها ٣٦ اتفاقية في مختلف المجالات. لكن الاتحاد المغاربي لم يستطع المحافظة حتى على المظهر الشكلي منذ مطلع عام ١٩٩٥؛ إذ اعتذرت ليبيا عن عدم استضافة الدورة السابعة للاتحاد، وكان ذلك بسبب انصياع الدول المغاربية للقرار رقم ٧٤٨ الصادر عن مجلس الأمن، والخاص بفرض الحصار على ليبيا في سياق أزمة " لوكوبي"[١]، وهو ما اعتبرته ليبيا خروجا على نصوص

---

[١] اقترح العقيد القذافي الليبي لحل المشكلة بين ليبيا وأمريكا حول تفجير طائرة بان أمريكان عرض الافراج عن الممرضات (ونسي الطبيب) مقابل الافراج عن الليبي المدان بتفجير طائرة بان اميركان فوق لوكوبي عام ١٩٨٨ ودفع

معاهدة الاتحاد المغاربي، إلى جانب عوامل أخرى داخلية وخارجية؛ منها ما يتعلق بالتوجـه نحو الأزمة الداخلية الجزائرية، والعلاقات البينية التي تمخضت عنهـا إلـى جانـب قـضية الصحراء الغربية، وأثرها تدهور العلاقات المغربية-الجزائرية، فضلا عن عوامـل آخـرى عربية ودولية.[1]

وعليه فقد أصيب الاتحاد المغاربي بالشلل التام، في وقـت تفاقمـت فيـه الأزمـات الاقتصادية، ومخرجاتها الاجتماعية، وتصاعدت المديونية الخارجية، وبدأت تتضح التـأثيرات السلبية للتكتلات الاقتصادية الدولية عامة، والاتحاد الأوروبي خاصة، على مجمل الأوضـاع الاقتصادية والاجتماعية المغاربية.

انفرط عقد الاتحاد المغاربي، وعادت أقطار المغرب العربي نحو البدايات، واسـتمر الشك بين بعضها بعضاً، وعدم الوضوح في الرؤية المستقبلية للاتحاد وأطرافه.[2]

تعتبر مشكلات السيادة الإقليمية (الحدود)، وقضية الصحراء الغربية، وتعدد المواقـف المغاربية تجاه منظمة البوليساريو، من أبرز محركات الاتجاه السلبي في العمل المغاربي على صعيد الاتجاه السياسي الرسمي طوال أربعة عقود، فضلا عن ضرورة الإشارة إلى أن الدولة القطرية بكل مكوناتها قد خلقت إرثا لا يمكن إلا أن يكون عائقا في وجه العمل الوحدوي، ومن تلك المخلفات في المغرب العربي اختلاف البنى الاجتماعية داخل كل دولة، واختلاف توجهات النخب المسيطرة اقتصاديا، وهذا ما جعل اقتصاديات دول المغرب العربي متنافسة ومـستقلة

تعويض الى ليبيا بمبلغ ٥,٧ بليون دولار، هو ما دفعت ليبيا لمسؤوليتها عن التفجير التي لا تزال تنكرها، أو تعهدت بدفعه.

[1] محمد علي داهش، مرجع سابق، ص ص ٦٥-٦٦.

[2] المؤتمر القومي العربي السابع، (١٩٩٧). حال الأمة العربية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٢٩٦.

عن بعضها، وبسبب تخوفها من سيطرة بعضها على البعض الآخر إذا ما تم توسـيع نطـاق حقوق التملك، والاستثمار، ليشمل جميع المغاربة.[١]

ويعد الوصول إلى حل للعوائق البينية أحد أبرز المنافذ الممهـدة للعمـل المغـاربي المشترك على طريق الاتحاد، أو الوحدة في جميع وجوهها. وتتمثل هذه العوائـق، بـاختلاف الأولويات لدى كل قطر، واختلاف الأنظمـة الـسياسية واتجاهاتهـا الفكريـة والاقتـصادية والاجتماعية والثقافية، وأزمة الديمقراطية، والوضع في الجزائر، والحركات الأصولية، فضلا عن مشكلات السيادة الإقليمية، وقضية الصحراء، والأقليات الإثنية التي تتحرك وبدفع خارجي ليس لعرقلة الجهود المبذولة لبناء المغرب العربي فحسب، بل للعمل على الانفصال.[٢]

المطلب الثالث : توقعات مستقبل الاتحاد

يمكن القول إن هناك ثلاثة احتمالات أمام مستقبل الاتحاد المغاربي : -

١. تفكك الاتحاد، فربما تتحول الاختلافات بين دول الاتحاد إلى المنازعـات، وإذا تفكك الاتحاد فسوف تحاول أغلب دول الارتبـاط بأحـد المراكـز العالميـة، وبخاصة الاتحاد الأوروبي.

٢. بقاء الوضعية الحالية للاتحاد بتواضع فاعليته، وضعف قدرتـه علـى تحقيـق أهدافه المعلنة، وعدم القدرة على بناء ترابط داخلي أقوى من الوضع الحـالي، فقوة هذا الترابط تحول دون اعتماد استمرارية الاتحاد علـى تفـاهم الأنظمـة

---

[١] النان ولد المامي، مرجع سابق، ص ١٦٠.

[٢] محمد وقيدي، (١٩٨٩). المغرب العربي أفق للتفكير، شؤون عربية، العدد (٥٩)، القاهرة، ص ص ٦٣-٧١ وانظر: النان ولد المامي، مرجع سابق، ص ص ١٥٩-١٦٤.

السياسية في دوله، وعدم قدرة الاتحاد على التأثير في مجرى السياسة الدولية حتى في حدود ما يمس المنطقة بشكل مباشر، بل تكون فاعليته ضعيفة على المستويين الداخلي والخارجي.[١] وفي النهاية يتم انهيار هذا الاتحاد تدريجيا.

٣. مزيد من التنسيق بين أعضاء الاتحاد، وإيجاد سياسات مشتركة داخلية وخارجية، وتنفيذ جميع القرارات التي صدرت، والاتفاقيات التي وقعت، وبالتالي بروز كيان مغربي موحد يلعب دوراً في خلق سوق مغربية واحدة للوصول إلى التكامل الاقتصادي والسياسي.

إن العالم في الوقت الراهن، الذي تتعزز فيه التكتلات الجهوية ستتبلور فيه أكثر التكتلات الجهوية. أما الصحراء المغاربية الكبيرة فتزخر بمؤهلات اقتصادية، بعضها منها مستغل والبضع الآخر ينتظر الاستغلال : النفط في ليبيا والجزائر وتونس، والحديد في موريتانيا إضافة على سبيل المثال إلى الخيرات السمكية عرض الشواطئ المغربية – الموريتانية...إلخ.

وإن الاندماج الاقتصادي المنشود لكفيل بضمان التوظيف العقلاني والأمثل لهذه الموارد وللموارد الأخرى في باقي الجهات، لفائدة أطراف، سكان المغرب العربي الكبير كافة.

حتى في الإطار المتفائل لمستقبل الاتحاد يبدو أن الوصول إلى حل لجميع العوائق المطروحة ليس بالأمر الهين، لكن الوصول إلى أي حل يضمن المصالح المغاربية العليا، يقرب حل العوائق الأخرى.

---

[١] مبروكة عبد السلام غيضان الساحلي، مرجع سابق، ص ١٤٣.

وفي هذا المجال يمكن بيان أبرز العوامل الممهدة للتقارب، وإرساء أسس ثابتة للعمل الوحدوي؛ وهي العمل على إرساء أسس تعليمية – ثقافية، لبناء الشخصية المغاربية/العربية، وهي قضية أكدتها طروحات الاتجاه الشعبي بشقيه : السياسي والاجتماعي منذ الثلاثينيات من القرن العشرين، أي غرس الثقافة الموحدة، لإنتاج الشخصية الموحدة، لكي تتقبل بسهولة الخطوات المطروحة في العمل الوحدوي.

وأما الجانب الآخر الذي يرسي الدعائم الثابتة للعمل الوحدوي، فهو اعتماد الدراسات الاقتصادية الموضوعة منذ أكثر من ثلاثة عقود، وذلك من خلال اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي. ولو قدر لتلك الدراسات أن تأخذ جانبها التطبيقي، لاستطاعت المشروعات الاقتصادية المغاربية المشتركة أن تربط أقطار المغرب العربي برباط لا فكاك منه، يفرض على الجميع – في ضوء تماسك البنية التحتية – الحفاظ على المصالح المشتركة، وتسهيل حل المشكلات البينية برؤية عقلانية، تحتكم لإيجابيات العمل المشترك ومخرجاته المصلحية بما يخدم حاضر أبناء المنطقة جميعها ومستقبلهم.[1]

إن التحديات التي تواجهها أقطار المغرب العربي، تحديات متعددة الوجوه، ومنها ما هو داخلي، وهي تحديات : سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية وعسكرية، وعليه فقد بات من الضروري قيام الاتجاه السياسي الرسمي، وبدعم وإسناد الاتجاه الشعبي للعمل على تفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي وأنشطته، والانطلاق من النقطة التي توقف عندها، واعتماد القرارات المتخذة كافة، وتطويرها استنادا إلى معطيات الحاضر، والمستقبل ومتطلباتهما.[2]

---

[1] محمد على داهش، مرجع سابق، ص ٦٨.

[2] المصدر نفسه، ص ٦٨.

ويمكن بيان الخطوات لتطوير العمل الاتحادي، وتفعيله في المغرب العربي، بالعمـل على تحقيق انتظام للقمم المغاربية، وعقد الاجتماعات الطارئة بطلب من أي دولة عضو فـي الاتحاد، والعمل على توسيع قاعدة مجلس الشورى المغاربي، واعتماد طريقة الانتخابـات لا التعيين، وتحديد ميادين التنسيق الداخلية والخارجية بحيث تكون القـرارات ملزمـة لأقطـار الاتحاد المغاربي كافة، والعمل على تنشيط دور الهيئة القضائية المغاربية، واعتبار قراراتهـا ملزمة، والعمل على إلغاء التمثيل الدبلوماسي بين الأقطـار المغاربيـة، والاستعاضـة عنـه بالاتصال المباشر عن طريق المؤسسات الاتحادية القائمة، والعمل على حل جميع المـشكلات القائمة، وفي مقدمتها مشكلة الصحراء الغربية، واعتماد المرونة وعدم التشدد في الوصول إلى اتفاق بالنظر إلى أن الوحدة ستقوم. أما المشكلات الحدودية فيمكن حلها وفـق منطـق الفهـم المتبادل، والثقة المشتركة بالعمل الموحد لهذه الأقطار.[١]

ومن أجل تحقيق الضمانة والاستمرارية والتطور في العمل الوحدوي، لا بد مـن أن يأخذ الاتجاه الشعبي بشقيه : السياسي والاجتماعي مكانتـه ودوره بفاعليـة لبنـاء المغـرب العربي، وذلك يقتضي العمل لعودة لروح مؤتمر طنجة، والدعوة لعقد مؤتمر شعبي مغـاربي عام، يؤدي الاتجاه الشعبي فيه دوره في بحث القضايا التي تسهم في تعزيز الاتجاه الوحدوي، وتوفير الدعم الإعلامي لأنشطة الاتجاه الشعبي، من خلال وضع سياسة إعلامية هدفها خدمـة الاتحاد، ومناهضة الطروحات المضادة، والعمل على تنفيذ طروحات الاتجاه الشعبي بتأسـيس نقابات ومنظمات جماهيرية مغربية موحدة في المجالات كافـة، زرعـا لـروح الوحدويـة، وتوجيه الرأي العام من خلال أنشطة الاتجاه الشعبي نحو العمل الوحدوي، وأهمية إسناده بمـا يمتلك من جهود، للضغط على الأنظمة والحكومات للإسراع في الخطوات الوحدوية، وأخيـرا

[١] النان ولد المامي، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

العمل على إقامة أيام مغربية ومهرجانات في مختلف الميادين تعميقا لروح التواصل، وتحفيزا لعوامل التجاذب بين أبناء المغرب العربي.[١]

يعد التلازم والتلاحم بين المسارين : الرسمي والشعبي، الضمانة الأكيدة لنجاح الخطوات التوحيدية في حالة العودة نحو النهايات التي توقف عندها العمل الاتحادي، ما دام الاتجاه الرسمي بدأ يتحرك منذ آذار (مارس) في عام ١٩٩٩، للعمل على تفعيل أنشطة الاتحاد المغاربي من جديد.[٢]

إن في المغرب العربي بخاصة، والعالم العربي بعامة، الكثير من العناصر الموحدة، فجغرافية الأقطار المغاربية (أكثر من ٦ ملايين كم) متجانسة، وتماسكها الإقليمي وموقعها الجيوسياسي، وإمكاناتها البشرية (قرابة ٨٥ مليون نسمة حاليا)، وانتماؤها القومي والديني والحضاري المشترك فضلا عن تماثل اقتصادياتها، وثرواتها المعدنية، كلها عناصر لمقومات موضوعية لوحدة المغرب العربي. وعليه، فإن بناء المغرب العربي الاتحادي أو الموحد يبدأ بخطوة حقيقية، وجادة تعبر عن الإرادة الحرة، والإيمان العميق بالمصالح الحاضرة، والمستقبلية لأبناء المغرب العربي.[٣]

إن نجاح العمل الوحدوي في المغرب العربي، لا يكون إلا بالعودة إلى المشاركة الشعبية الفاعلة، والضامنة للمشروع الوحدوي، وأن تلازم الاتجاهين : الرسمي والشعبي كفيل بإنجاح الخطوات في سبيل العمل الموحد في المغرب العربي المعاصر.

---

[١] عبد الحميد الابراهيمي، مرجع سابق، ص ص ٧٤-٧٥.

[٢] محمد على داهش، مرجع سابق، ص ٧٠.

[٣] المصدر نفسه، ص ٧٠.

الباب الثاني

تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

عام ١٩٨١ وتقييم نجاحه

الفصل الأول

إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المبحث الأول

العوامل الإيجابية لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية

لم تشهد منطقة الخليج فترة من الاستقرار، والرخاء أكثر من الفترة التي تعيشها الآن فمنذ أن انسحبت بريطانيا من منطقة الخليج العربي في عام ١٩٧١، وتسلمت الحكومات الوطنية مقاليد الحكم بدأت مرحلة سياسية جديدة اتسمت بالهدوء، والعمل على انعاش المنطقة ورخائها، وتسخير ثرواتها الوطنية لصالح مواطنيها وإقرار الأمن وتوطيد الاستقرار وتأكيد السيادة الوطنية، وإبراز شخصية هذه الدول وانتمائها العربي والإسلامي.[١]

ولم تسلم منطقة الخليج من الصراعات العقائدية، والحزبية التي انتشرت في العالم العربي، وأفرزت فيه الشرائح السياسية والاجتماعية، والمفاهيم السياسية الجديدة، وساعد الوعي السياسي والترابط الاجتماعي كثيرا على التأقلم مع المتغيرات الداخلية والخارجية، وامتصاصها حيث كان الصراع مع الداخل بغية التغيير إلى الأفضل، والتبديل إلى الأحسن. كانت الطموحات والآمال المطروحة في منطقة الخليج بحجم التحديات والتفاعلات الدولية، ولعبت العناصر الوطنية المخلصة دورها الإيجابي في المرحلة الجديدة الحاسمة بعد الاستقلال من تاريخ المنطقة، هذا الدور الفعال كان سبباً أقضى إلى قيام "مجلس التعاون الخليجي"[٢]، وهو مرحلة سياسية متقدمة تميزت كذلك بنضج سياسي رائع.

تغيرت الظروف السياسية والاقتصادية، والحالة الأمنية لمنطقة الخليج وفقا لما طرأ من متغيرات على الساحتين الإقليمية والدولية بعد عام ١٩٧٥ وبالتحديد في أوائل عام ١٩٨١

---

[١] المطبعة الحكومية لوزارة الإعلام لدولة البحرين، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص ٥.

[٢] أشير إلى أن عبارة مجلس التعاون الخليجي تعني مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

بدأ التحرك الفعلي والعملي، لإيجاد نوع من العمل الجماعي يحكم العلاقات الخليجية، ويؤطرها ضمن مسار موحد. وكان من الطبيعي أن تمر البداية بفترات من التعثر وان تضطر إلى اجتياز بعض العقبات.

خرجت فكرة "عمل جماعي" ترتبط بفكرة إنشاء مجلس التعاون من سلطنة عمان التي دعت إلى عقد مؤتمر لوزراء خارجية دول منطقة الخليج، لعلها في مسعاها توفق إلى التوصل إلى صيغة جماعية ترضى جميع الدول المطلة على الخليج وتحكم علاقاتها.[١]

واجتمعت كل من : المملكة العربية السعودية والعراق وإيران وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية في عام ١٩٧٦، إلا أن هذا الاجتماع كان الأخير بين هذه المجموعة، ولم يكتب له النجاح، نظرا لعدم نضج الفكرة، ولان الظروف السياسية لم تكن في الحالة التي تسمح بإيجاد أي نوع من أنواع التعاون السياسي الذي يجمع بين هذه الدول، بالإضافة إلى أن وجود إيران في ذلك الاجتماع وهي الدولة الوحيدة غير العربية أدى إلى اختلاف في وجهتي النظر العربية والإيرانية حول طبيعة أمن الخليج، لأن الدول العربية الخليجية ترى أنه من المهم ربط أمن الخليج بالأمن العربي، وذلك من منطلق أن الدول العربية تركز اهتمامها الرئيسي على مواجهة إسرائيل، وذلك يعني أن أمن الخليج مرتبط بأمن البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، أما بالنسبة لإيران فإنه نظرا لموقعها الجغرافي ومصالحها الاقتصادية، فهي ترغب بالتركيز على أمن الخليج العربي، والمحيط الهندي أكثر من البحرين الأحمر والمتوسط. وقد أدت وجهات النظر المختلفة إلى تأجيل الاجتماع، إلا أن التأجيل تحول في نهاية الأمر إلى تجميد.[٢]

---

[١] المصدر نفسه، ص ٦.

[٢] المصدر نفسه، ص ٦.

ظهرت فكرة العمل الجماعي فعلا في عام ١٩٧٦، وزاد حماس الدول الداعية لها من جهة، وأصبحت الدول غير المقتنعة بها آنذاك أكثر تقبلا لها من جهة أخرى على أن تعطي مضمونا وشكلا يختلف عن مضمونها وشكلها السابقين.

إن عمق الوشائج والتطلعات السياسية، والنظرة المستقبلية والتماثل في كثير من الأمور هي الدعائم القوية لقيام مثل هذا التنظيم الجديد. مما ساعد على نجاح فكرة العمل الجماعي الذي يحقق للدول الست (دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت) كيانا واحدا قويا مستقلا فاعلا، يؤثر في إطار التنظيم المقترح، الذي سبقت إليه بعض الدول، وإن كان الطابع الاقتصادي يغلب على بعض تنظيماتها، سياسيا هناك مثال قائم في المنطقة الا وهو اندماج سبع إمارات عربية خليجية في دولة واحدة هي دولة الإمارات العربية المتحدة ومن ميثاقها استوحي هذا التنظيم (مجلس التعاون الخليجي)، واقتصاديا هناك السوق الأوروبية المشتركة التي تضم ثلاث عشرة دولة أوروبية غربية، وهناك منظمة دول جنوب آسيا (الأيسيان) التي تضم خمس دول تؤلف تجمعا اقتصاديا.

وإن الدول الست الخليجية هي أعضاء في الكثير من المنظمات الإقليمية والدولية، والتخصصية كالجامعة العربية ومنظماتها، والأمم المتحدة ومنظماتها، والأوبيك، والأوابيك والصناديق العربية والدولية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة دول عدم الانحياز فهي تجمعها مصالح مشتركة سواء كانت : سياسية أو ثقافية أو اقتصادية، لذا انطلقت الفكرة لدى هذه الدول، ولم تكن من فراغ بل انها تملك الأسس القوية، والدعائم المتينة - فتلك الفكرة انطلقت من القاعدة إلى القمة، والقيادات باركتها، لأنها نابعة من الإرادة الشعبية، ومطلب طموح التقت به القاعدة مع القمة، وليست مفروضة كما مر بالأمة العربية من تجارب مريرة،

وانطلاقا من ذلك كله تمت الاتصالات، وعلى المستويات كافة بين دول المجلس إلى ان تم التوصل إلى صيغة قانونية افضت إلى تأسيس مجلس التعاون الخليجي.

أما العوامل الإيجابية التي ساعدت على تأسيس مجلس التعاون الخليجي فهي : -

١. التشابه

هناك تشابه كبير جدا في الملامح العامة لدول المجلس، فطبيعيا هناك جغرافية تضاريسية وطبوغرافية واحدة ومتشابهة، وسياسيا هناك أنظمة حكم متماثلة ومتشابهة ويجمعها دين واحد ولغة واحدة، وتراث تاريخي حضاري عريق واحد، واقتصاديا، موارد متشابهة وواحدة، فجميع دول المجلس تعتمد في دخولها القومية على الثروة النفطية التي اكسبتها بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي وضعا اقتصاديا تتوجه إليه الأنظار، ومن قبل كان يجمعها البحر والصيد والتجارة، والنقل البحري، فكان الماضي امتدادا للحاضر، وجسرا للمستقبل.[١]

٢. الظروف السياسية

تعتبر الدول الستة حديثة الاستقلال، وذات جذور حضارية عميقة. لكن دول الخليج ليس بإمكانها إقليميا الصمود أمام التهديدات المستمرة، والأطماع المتكررة بعد رحيل بريطانيا عن المنطقة، ومما زاد في عدم الاستقرار بالمنطقة ان الاتحاد السوفيتي أرسل قواته لاحتلال أفغانستان، وفرض نوعا من النظام الذي يتفق وأيديولوجيته في أواخر عام ١٩٧٩.

وفي الوقت ذاته ظهرت بوادر عودة الدول الكبرى الأخرى للمنطقة، خوفا على مصالحها، وعادت فكرة الفراغ السياسي للظهور مرة أخرى، وتبلورت بالمقابل فكرة عدم

---

[١] المصدر نفسه، ص ١١.

وجود فراغ سياسي في المنطقة، والتي تعتبر مفهوم الفراغ السياسي ليس له أي مرتكز، وإن مسؤولية الحفاظ على مصالح دول المنطقة، وغيرها هي في الدرجة الأولى مسؤولية دول المنطقة، وليس لأي دولة الحق في الحديث عن الدفاع عن هذه المصالح، أو حمايتها وحماية دول المنطقة من أي غزو خارجي، إذ إن تلك الحجج مرفوضة وان دول المنطقة قادرة على تماسكها وصيانة الأمن والاستقرار، ولا تريد أي وجود أو تدخل أجنبي مهما كان شكله ومبرراته.

في هذا الصدد لم تقبل الدول الستة إلا فكرة التكامل من أجل المحافظة على أمن المنطقة واستقرارها، ودون أي سند ودعم أجنبي مهما كان مصدرة وفي الفترة ذاتها ظهر مفهوم تأمين خطوط تدفق النفط من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة، وظهرت فكرة حماية مضيق هرمز.[١]

وكان نتيجة لإخفاق تسع إمارات خليجية في الاتحاد عام ١٩٧٠ وهي : دولة البحرين ودولة قطر والإمارات السبعة التي تمثل أعضاء دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب التجارب السياسية والاقتصادية والدستورية التي مرت على المستوى العربي أن برزت القناعة بأن الكيان الواحد القوي أفضل وأمثل وأقوى، وادعى للاحترام والاعتبار دوليا من الكيانات المتفتتة، مما أوصل الوعي السياسي إلى مرحة مكنته من استيعاب هذه القناعة فلقيت التأييد من القاعدة إلى القمة، وهذا يعني أن المنطقة استفادت من تجاربها السابقة وحاولت أن تبدأ من حيث انتهى الآخرون.[٢]

---

[١] المصدر نفسه، ص ١٢.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٢.

إضافة إلى ذلك، شكل اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٨٠ أخطاراً على المنطقة، وجعل المنطقة مسرحا لتدخلات الدول التي لا تضمر للمنطقة، ولا لأبنائها خيرا، وشكل استمرار الحرب أخطاراً وتهديدات للسلام أوجدت عاملا إيجابيا لقيام مجلس التعاون الخليجي.

٣. الظروف السياسية المساعدة

هناك لعوامل أدت إلى قيام المجلس التعاون الخليجي ولا تقل أهمية عن العوامل السابقة كما يلي : -

أ. هجرة المواطن الخليجي طلبا للعلم.

ب. اتصال هذه الدول بالعالم الغربي، وتمازج الفكر العربي بالفكر الغربي.

ج. النقلة التي شهدتها المنطقة، من مرحلة البحر والصيد إلى مرحلة النفط، والتفكير في مرحلة ما بعد النفط.

إن قيام التعليم النظامي في دول المجلس الذي بدأ مع بداية القرن الحادي والعشرين كان له أثر بالغ، إذ وفر هذا النوع من التعليم البيئة المناسبة لبلورة كثير من الأفكار الوطنية. وأسهم التقدم الهائل في وسائل الاتصال، ووسائل الإعلام المتختلفة إسهاماً فاعلاً في نضج الفكر السياسي.

المبحث الثاني

حقائق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يعتبر النفط العنصر الذي يمنح منطقة الخليج العربي أهمية متصاعدة إلى جانب أهميتها الجغرافية والاستراتيجية، وهو في مقدمة ما تعنى به دول العالم الكبرى والصغرى على حد سواء، لأنه يوفر حاجتها المتزايدة إلى الطاقة بأفضل الاسعار، وأيسر السبل.

ومع أن نفط الدول الخليجية الستة التي التقت في ظل مجلس التعاون الخليجي لا يؤلف رقما كبيرا جدا بالنسبة لاحتياطي العالم كله من هذه المادة، إلا أن صادراته إلى كثير من دول العالم تؤلف حقيقة لا نقاش حول أهميتها وأولويتها في إطار صراع نفوذ القوى العظمى في هذا الجزء من الكرة الأرضية.[١]

وعند استعراض أرقام صادرات هذه الدول إلى دول العالم، نجد أنها توفر امدادا متواصلا لست عشرة دولة أوروبية إلى جانب بلدان صناعية أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان واستراليا وكندا وكوريا الجنوبية وغيرها.[٢]

من هنا يمكن التطرق إلى حقائق دول الخليج العربي، وبخاصة خصائصها الاقتصادية في ضوء التشابه في امتلاك الثروة النفطية، الذي أسهم ويسهم في التكامل والوحدة بين الدول الستة لمجلس التعاون الخليجي.

---

[١] إدارة الوثائق والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية(كونا)، (١٩٨١). ملف الأبحاث، جزء خاص بمناسبة إنشاء مجلس التعاون الخليجي، ص ٤٤.

[2] المصدر نفسه، ص ٤٤.

المطلب الأول : الإمارات العربية المتحدة

تتألف دولة الإمارات العربية المتحدة من إمارات : أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القوين والفجيرة ورأس الخيمة.[١]

ويسهم قطاع البترول والمناجم في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٥٧%، ويأتي بعده قطاع البناء والتشييد إذ يسهم بحوالي ١٠%. أما تجارة الجملة والتجزئة فتسهم بحوالي ٨%، ثم قطاع الصناعات التحويلية بحوالي ٦%، والنقل والمواصلات ٥%، وأخيرا قطاع الزراعة الذي يأتي في المركز الأخير، ويسهم بحوالي ١٠% ويبلغ حجم الناتج المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة حوالي ١٤ر٨٢٤ مليون دولار في العام.[٢]

وكان لظهور البترول أثره الكبير في تقدم الإمارات العربية المتحدة، ودفع عجلة التنمية والتقدم الحضاري. فرافق النمو في العوائد البترولية نمو مماثل في الانفاق على مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

المطلب الثاني : دولة البحرين

تتكون دولة البحرين من أرخبيل من الجزر المنتشرة بين شبه جزيرة قطر، وساحل الأحساء السعودي، وأهمها جزيرة البحرين، ثم جزيرة المحرق، والجزر الأخرى التي أشهرها سترة وأم نعسان والحسرة.[٣]

ازدهرت في البحرين صناعات وطنية وحرف تقليدية كثيرة مازال بعضها قائماً حتى الآن إلى جانب الصناعات العصرية الأخرى. ومن بين الصناعات القديمة : الغوص وصيد اللؤلؤ، وصناعة الفخار وصناعة السفن والنسيج وصناعة الجبس، وصناعة الكلس الذي

[1] المصدر نفسه، ص ١٤٢.

[٢] المطبعة الحكومية لوزارة الإعلام لدولة البحرين، مرجع سابق، ص ٨٥.

[٣] إدارة الوثائق والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية(كونا)، مرجع سابق، ص ١٥٠.

يستخدم لتبييض الجدران. وبعد اكتشاف البترول أصبح اقتصادها كغيرها من دول الخليج العربية يعتمد على عائد البترول، ومن مشاريع الصناعات الحديثة فيها : صهر الألمنيوم ومشروع الحوض الجاف لبناء وإصلاح السفن، ومصنع الخليج للبتروكيماويات.[١]

المطلب الثالث : المملكة العربية السعودية

تحتل المملكة العربية السعودية موقعا مميزا بين قارتي آسيا وإفريقيا حيث تحدها من الشمال كل من : الأردن والعراق والكويت، ومن الشرق كل من : قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، ومن الغرب البحر الأحمر، ومن الجنوب : اليمن وسلطنة عمان.[٢]

وتملك المملكة العربية السعودية أكبر احتياطي نفطي في العالم، بالإضافة إلى أنها تعتبر من أوائل الدول من حيث الانتاج.

ويعد تكرير النفط أحد أوجه النشاط الرئيسية لإيجاد صناعة بترولية متكاملة، وكانت شركة "أرامكو"[٣] قد أنشأت أول مصفاة لتكرير النفط في المملكة في رأس تنورة في عام ١٩٤٩. كما انشأت مصفاة ثانية في مدينة الخفجي. وهناك مصفاة في مدينة جدة، ومصفاة في الرياض.[٤]

---

[١] المطبعة الحكومية لوزارة الإعلام لدولة البحرين، مرجع سابق، ص ٨٦.

[٢] إدارة الوثائق والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية (كونا)، مرجع سابق، ص ١٥٧.

[٣] أرامكو السعودية وهي شركة سعودية وطنية للنفط جائت تسميتها من (Aramco" Arabian American Oil " Company) وهي شركة بترول عالمية متكاملة تم تأميمها بالكامل عام ١٩٨٨. ومن أعمالها التنقيب والإنتاج، والتكرير، والتوزيع، والشحن، والتسويق. والمقر الرئيس : الظهران، المملكة العربية السعودية، والملكية : حكومة المملكة العربية السعودية، وشركات منتسبة ومشاريع مشتركة ومكاتب شركات تابعة في الصين ومصر واليونان واليابان وهولند اوكوريا الجنوبية وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وتحتل المرتبة الأولى بين شركات الزيت في العالم للعام السادس عشر على التوالي حسب تصنيف نشرة بتروليم إنتليجنس ويكلي.

[٤] المطبعة الحكومية لوزارة الإعلام لدولة البحرين، مرجع سابق، ص ٨٧.

المطلب الرابع : سلطنة عمان

تقع سلطنة عمان في جنوب شرقي شبه الجزيرة العربية.

أما بالنسبة للنفط فيها فقد بدأ تاريخه في ١٩٥٢، وأسفر التنقيب عن البترول في عام ١٩٧٩ عن اكتشاف عدد من الحقول في المنطقة الجنوبية. ويستقر إنتاج السلطنة من النفط. ويوجد معمل لمعالجة الغاز. وأما بالنسبة للمعادن فيوجد في الأراضي العمانية خامات معدنية متنوعة كالنحاس وخام الكروم والجبس والفحم الحجري ورخام المنجنيز.[١]

المطلب الخامس : دولة قطر

قطر دولة مستقلة ذات سيادة، دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي لتشريعاتها، ونظام الحكم فيها ديمقراطي، ولغتها العربية، وشعبها جزء من الأمة العربية، وتقع على الساحل الغربي للخليج، وتؤلف شبه جزيرة ممتدة إلى داخل البحر.[٢]

وبحكم موقع قطر الجغرافي المؤثر في المواصلات التجارية البرية بين الشرق والغرب فقد كانت من الدول القديمة التي اشتهر أبناؤها بالتجارة البحرية، وقد ازدهرت فيها صناعات كثيرة كالغوص وصيد اللؤلؤ صياغة الذهب والتجديد : (فن التطريز بالقصب) حتى اكتشف البترول في عام ١٩٤٠ حيث أصبح اقتصادها كغيرها من الدول النفطية يعتمد على عائداتها منه. وقد اعطت الحكومة الأولوية لتنويع اتجاهات القاعدة الصناعية للبلاد، لتنويع مصارد الدخل القومي. حيث أولت اهتمامها لتصنيع الغاز الطبيعي ومصفاة البترول، وصناعة الأسمدة الكيمائية، وصناعة الحديد والصلب، وإنتاج المصنوعات البتروكيماوية، وصناعة

---

[١] المصدر نفسه، ص ٨٨.

[٢] إدارة الوثائق والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية(كونا)، مرجع سابق، ص ١٦٨.

الأسمنت، وتوليد الكهرباء وتحلية المياة، واستغلال سائر الأنشطة الممكنة للصناعات الخفيفة، وتشجيع الاستثمار، وقد أنشئ فيها المركز الفني للتنمية الصناعية.[١]

المطلب السادس : دولة الكويت

تقع دولة الكويت في أقصى الشمال الشرقي لشبه الجزيرة العربية.

تقوم بالكويت عدة صناعات في مختلفة المجالات مثل : صناعة الأمنيوم وصناعات بتروكيماوية مختلفة. وفي خلال عام ١٩٨٠ تم الترخيص لـ (٣١) مصنعا متنوعاً وباشرت في الإنتاج الفعلي، ومن هذه المصانع : مصنع انتاج الورق الحساس، المواد الكيماوية، البيوت الجاهزة..إلخ.[٢]

وتعتبر دولة الكويت من الدول العشر الأولى في إنتاج البترول الخام، وتصدر إنتاجها إلى مختلف أنحاء العالم وقد بلغ إنتاج، من النفط الخام في عام ١٩٨٠ حوالي ٦٠٧ ملايين برميل وبلغت كمية المنتجات المكررة حوالي ٢٣ مليون برميل، وقد بلغت كمية الصادرات من النفط الخام في عام ١٩٨٠ (٤٦١) مليون برميل، وتقوم مصفاة الأحمدي بإنتاج زيت وقود منخفض الكبريت لسد احتياجات الاستهلاك المحلي، وكذلك معالجة المقطرات، لتحسين نوعية المنتجات المصدرة، لزيادة العائد من المبيعات في أسواق التصدير العالمية.[٣]

---

[١] المطبعة الحكومية لوزارة الإعلام لدولة البحرين، مرجع سابق، ص ٨٩.

[٢] المصدر نفسه، ص ٩٠.

[٣] المصدر نفسه، ص ٩٠.

الفصل الثاني

إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ١٩٨١

المبحث الأول

إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المطلب الأول : إعلان مجلس التعاون لدول الخليج العربية

في ٤ شباط (فبراير) عام ١٩٨١ التقى في الرياض وزراء خارجية ست دول عربية خليجية، لوضع الهيكل التنظيمي لبلورة وتطوير التعاون والتنسيق المنشودين بينها، وتلك الدول هي : دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت.[١]

وبنتيجة المشاروات التي دارت بين وزراء الخارجية، والتي سبقتها محادثات ومداولات في مناسبات متعددة وكثيرة، أذيع النص الكامل للهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي، ومما جاء فيه أنه : "لما يربط بينها من علاقات خاصة مشتركة، نابعة من عقيدتها المشتركة وتشابه أنظمتها ووحدة تراثها، وتماثل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني، وتقاربها الثقافي والحضاري، ورغبة من هذه الدول في تعميق وتطوير التعاون والتنسيق بينها في مختلف المجالات بما يعود على شعوبها بالخير والنمو والاستقرار".

وقد اتفقوا على إنشاء مجلس للتعاون بين دول الخليج العربية المذكورة، وتكوين أمانة عامة لهذا الهدف، وعقد اجتماعات دورية على مستوى القمة، وعلى مستوى وزراء الخارجية وصولا إلى الغايات المرجوة لهذه الدول، وشعوبها في جميع المجالات.[٢]

وقد جاءت هذه الخطوة تمشيا مع الأهداف القومية للأمة العربية وفي نطاق ميثاق الجامعة العربية، الذي حث على التعاون الإقليمي الهادف إلى تقوية الأمة العربية، وما يؤكد

---

[١] إدارة الوثائق والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية(كونا)، مرجع سابق، ص ١٠.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٠.

تدعيم انتماء هذه الدول للجامعة العربية، وتعزيز دورها في تحقيق أهداف مبادئ ميثاقها، وبما يخدم القضايا العربية القضايا الإسلامية.

كما قرر وزراء الخارجية عقد اجتماع آخر في مسقط بتاريخ ٨ آذار (مارس) عام ١٩٨١ على أن يسبقه اجتماعان للخبراء بتاريخ ٢٤ شباط (فبراير) عام ١٩٨١، وتاريخ ٤ آذار (مارس) عام ١٩٨١ في كل من الرياض ومسقط، لوضع نظام متكامل لما اتفق عليه بشأن إنشاء مجلس التعاون الخليجي.[١]

ويحدد النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي بموجب ميثاق مجلس التعاون الخليجي أهداف العمل المشترك بما يلي : -

١. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
٢. تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
٣. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك : الشؤون المالية والاقتصادية، والتجارية، والتعليمية، والثقافية، وشؤون الصحة، والاجتماع، والإعلام والشؤون التشريعية والإدارية.[٢]

---

[١] المطبعة الحكومية لوزارة الإعلام لدولة البحرين، مرجع سابق، ص ١٧.

[٢] انظر : المادة الرابعة من ميثاق مجلس التعاون الخليجي

المطلب الثاني : إبلاغ الدول العربية بنص ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جاء نص ميثاق مجلس التعاون الخليجي منسجما ومتمشيا مع ميثاق الجامعة العربية، وملبيا لنص إحدى مواده، ومؤكدا أهمية التنسيق والتعاون الخليجي في خدمة أمتنا العربية ومصالها وحماية مقدراتها.

أما بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة فإن مجلس التعاون الخليجي جاء متمشيا مع أهدافها ومبادئها، حيث إن الفقرة الأولى من المادة الثانية والخمسين تنص على : (ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات، أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا ما دامت هذه التنظيمات، أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها).[١]

وعلى ضوء ما تم ذكره من مواد من ميثاق الجامعة العربية، ومنظمة الأمم المتحدة، إن إيجاد الهيئات والتنظيمات الإقليمية عمل تحبذه الشعوب، حيث إنها تقوي الروابط بينها، وتقلل من الخلافات الإقليمية، وما يؤدي في النهاية إلى التقليل من الخلافات على المستوى الدولي، وما وجدت الهيئات الدولية من أجله.

وقد تم الإبلاغ عن طريق عقد لقاءات مع السفراء العرب في ٥ شباط (فبراير) عام ١٩٨١.

وفي أبوظبي أعلن راشد عبد ا   راشد النعيمي وزير الدولة للشؤون الخارجية أن زعماء دول الخليج العربية سيعقدون مؤتمر قمة خلال الأشهر الثلاثة القادمة، لتنفيذ التنسيق

---

[١] المصدر نفسه، ص ١١.

والتعاون بين دولهم في مختلف المجالات، وسيسبقه اجتماع لوزراء الخارجية بمسقط في ٨ آذار (مارس) عام ١٩٨١.[١]

وفي دولة للبحرين أكد الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير خارجية دولة البحرين أن التنسيق بين دول الخليج العربية قائم منذ فترة طويلة، وما هذه الخطوة الجديدة إلا بلورة للتعاون في إطار جديد يمكن أن يكون أساساً لتعاون حقيقي ومتين في المستقبل.[٢]

وفي جدة أكد الشيخ عبد الرحمن منصوري وكيل وزارة خارجية المملكة العربية السعودية للشؤون السياسية في اجتماعه بالسفراء العرب أن هذا الميثاق : (ليس تكتلا سياسيا أو عسكريا)، وإنما هو إطار لتنسيق أوجه التعاون القائم فعلا بين دول المنطقة، والعمل على ترسيخها وتطويرها في المجالين العربي والإسلامي، وقال "إن هذه الخطوة لا تهدف إلا لتقوية أواصر القربى بين دول الخليج، ودعم كيان الأمة العربية جمعاء، وخدمة القضايا المصيرية ومصلحة الأمة العربية".[٣]

وفي مسقط أهاب قيس عبد المنعم الزواوي وزير الدولة للشؤون الخارجية في سلطنة عمان بالدول العربية كافة أن تمنح ميثاق مجلس التعاون الخليجي دعمها وتأييدها، ليصبح لبنة قوية في الجسم العربي، وليعزز دور الجامعة العربية، لتحقيق الأهداف والمبادئ الرامية لنصرة القضايا المصيرية. وقال للسفراء العرب "الهدف من هذا الميثاق هو تطوير أوجه التعاون بين دول الخليج في المنطقة انطلاقا من الأهداف القومية للأمة العربية".[٤]

---

[١] المصدر نفسه، ص ١٧.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٨.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٨.

[٤] المصدر نفسه، ص ١٨.

المطلب الثالث : موقف جامعة الدول العربية

أشاد الأمين العام للجامعة العربية السيد الشاذلي القليبي بمجلس التعاون الخليجي الذي قرر وزراء خارجية دول الخليج العربية إقامته خلال اجتماعاتهم التي عقدت في مدينة الرياض في عام ١٩٨١.[١]

ووصف في حديث مع وكالة أنباء الخليج هذه الخطوة بأنها إيجابية نحو تحقيق الأهداف التي تعمل من أجلها الجامعة العربية، التي تتمثل في تعميق أواصر التعاون بين الدول العربية في جميع المجالات. وأعرب عن ارتياحه من أن هذا التنظيم الجديد المزمع أنشاؤه بين دول الخليج، يتفق مع مشاريع تطوير الجامعة العربية.[٢]

وأوضح أن مجلس التعاون بين دول الخليج يهدف إلى زيادة توثيق الروابط بين هذه الدول، وهو ما يتفق مع ما تنص عليه المادة التاسعة من ميثاق الجامعة من أن : "للدول الراغبة في تعاون أوثق وروابط أقوى أن تعقد بينها من الاتفاقيات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض".[٣]

وإضافة إلى تأييد الجامعة العربية لقيام مجلس التعاون الخليجي، كان هناك تأييد وتشجيع عربي جيد، وإدراك من الأشقاء بأن قيام هذا المجلس يأتي في نطاق ميثاق الجامعة العربية، وتدعيما للعمل العربي المشترك. وأعربت الدول العربية الأخرى "عن أملها بأن يكون المجلس مثالا للتعاون العربي بين الدول الشقيقة ذات الصفة المشتركة اجتماعيا وجغرافيا".[٤]

---

[١] إدارة الوثائق والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية(كونا)، مرجع سابق، ص ١٠٦.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٠٦.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٠٦.

[٤] المصدر نفسه، ص ١٢٨.

المبحث الثاني

دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العالم العربي

لقد جاء الإعلان عن قيام مجلس التعاون معبرا عن الإرادة الخليجية، فشعب الخليج العربي تربطه علاقات أسرية عميقة الجذور، وانصهاره في مجلس التعاون ما هو الا تجسيد لتلك العلاقة، وتلبية لنداء الأمة العربية للوحدة التي كانت منذ بزوغ فجر التحرر العربي هي محط انظار الشعب العربي من محيطه إلى خليجه. وفي الوقت ذاته جاء ميلاد المجلس كرد طبيعي للمخاوف التي تنتاب المنطقة، لأنه يوفر الاستقرار والطمأنينة، ويؤمن العلاج المناسب لجميع المشاكل التي تواجه المنطقة.

وإن العامل الاقتصادي هو أول ما بدأ به المجلس حيث إن المجلس، وخلال عام واحد سعى جاهدا لترجمة الاتفاقية الاقتصادية بين دوله إلى واقع عملي محسوس. ويعتبر التجانس الاقتصادي الخليجي فريدا إذا ما قورن على مستوى الجامعة العربية حيث اختلاف النظم والسياسات الاقتصادية، وكذلك على المستوى الدولي إذا ما قورن بالسوق الأوروبية المشتركة، ومنظمة الوحدة الإفريقية، مما مكّن دول المجلس من استغلاله إلى أبعد الحدود، وأن تجعل منه وسيلة مثلى لتحقيق وحدة خليجية شاملة ذات كيان سياسي واجتماعي واقتصادي واحد، له ثقل على المستوى العربي والدولي.

إضافة إلى الصعيد الاقتصادي، يعتبر قيام مجلس التعاون مرحلة جديدة على الصعيد السياسي، حيث إن الدول الستة كانت تتخذ قرارات سياسية منفردة تتفق، وعلاقاتها بالموقف والدول المعنية به، ولكن قيام مجلس التعاون جمع هذه الكيانات السياسية، وأصبح له دوره المؤثر في توحيد المواقف للسياسية لدوله. وبحكم وجود مؤثرات خارجية، فقد عجلت بعملية

التبلور السياسي لمواقف هذه الدول مجتمعة، وعجلت أيضاً بعملية الامتزاج (حرب الخليج والأطماع الاستعمارية بهذه المنطقة الغنية بالبترول)، ومن خلال هذا الوضع الجديد أصبح لمجلس التعاون الدور الأساس في بلورة المواقف السياسية لهذه الدول، وبإظهاره للموقف الواحد، مما أدى إلى زيادة فاعلية والقرارات المتخذة وأهميتها، نتيجة للإجماع على الصعيد الخليجي والعربي والدولي. ومن هنا تبرز نقطة مهمة جدا إلا وهي عدم إمكانية فصل الدولة عن المجلس، وتعتبر جزء لا يتجزأ عن المجموعة، وليس بالضرورة أن المجلس يعتبر العامل المتحكم بهذه الوحدة السياسية (الدولة)، ولكن طالما أن هذا المجلس يعبر عن وجهة نظر دوله، فلا يمكن أن نتصور أن تتصرف الدولة بمعزل عن المجلس، إذ هي علاقة متبادلة نتيجتها النهائية لصالح دول المجلس.[١]

وبالمقابل أيضا لا يمكن عزل مجلس التعاون عن التوجه العربي العام، حيث إن المجلس جزء من المفهوم العربي الواسع، ومن هنا تبرز حقيقة تأثير المجلس في القرارات العربية الجماعية، لتمتع دولة بعلاقات طيبة مع جميع الدول العربية، ونتيجة أيضاً لما عرف عن دول المجلس من تعقل وحكمة، وأسلوب رزين في معالجة المواضيع المطروحة على الساحة العربية والدولية. كل هذه الظروف مجتمعة أعطت المجلس مزية فريدة، وقدرة جيدة على التأثير، وتبوؤ مكانة مرموقة يؤخذ لها الاعتبار في كثير من الأمور.

وعلى صيعد دول العالم الثالث (الدول النامية)، يتمتع المجلس بعلاقات متينة جدا مع هذه الدول، نتيجة لانتمائه لهذا العالم، ولامتلاكه الثروة البترولية الحيوية، واتباعه سياسة

---

[١] المطبعة الحكومية لوزارة الإعلام لدولة البحرين، مرجع سابق، ص ١٠.

رشيدة فيما يتعلق بالتسويق والإنتاج والتسعير، مما جلعها تحتل مكانة مرموقة لدول المجلس في نظر دول العالم الثالث.[١]

وعلى المستوى الدولي أيضاً فإن دور المجلس لعب دوراً في بلورة قوة سياسية واقتصادية، وتضافر جهودها في تطوير قوتها العسكرية، وتطوير الإنسان الخليجي، وإصرارها على أن حماية أمن الخليج هي من مسؤولية دوله. وتعتبر كل هذه الجهود بمثابة عامل أساس، لسد الثغرات الممكن استغلالها من قبل القوى العظمى للتدخل بالشؤون الداخلية لدول المجلس، وتفويت الفرص المبررة لتدخلها.[٢]

وعلى صعيد دول عدم الانحياز تحتفظ دول مجلس التعاون بعلاقات طيبة مع الجميع سواء المعسكر الشرقي أو الغربي، مع تمسك قادة دول المجلس بسياسة عدم الانحياز، مما أعطى المجلس شرعية قانونية وسياسية، باعتباره عضوا عاملا بالأسرة الدولية، وذا مواقف سياسية ثابتة.

ولقد دعم قيام مجلس التعاون استقرار دوله السياسي، أدى في الوقت ذاته إلى تضاعف دور دوله في إطار الجامعة العربية. وعلى المدى البعيد فبإمكان الدول العربية جمعاء الاستفادة من هذا الدور الخليجي المؤثر، لتطويق الصراعات العربية، وإعادة التضامن العربي.

إن مجلس التعاون دؤوب الحركة دائما، لتوفير المناخ المناسب للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وقد أدت تلك المتطلبات إلى ضرورة إزالة الحواجز بين دول المجلس (الاتفاقية الاقتصادية)، ونتيجة الاحتكاك اليومي بين دوله أفرز قابلية الوصول إلى اتفاق عام

---

[٢] المصدر نفسه، ص ١٠.

[١] المصدر نفسه، ص ١٠.

بخصوص كثير من القضايا المطروحة مثل :"عملية التخطيط ووضع استراتيجية صناعية للمنطقة والمحاولة الدائبة من قبل المجلس، لتطوير كوادره والنهوض بالإنسان الخليجي إلى المستوى الحضاري المرموق".[١]

[١] المصدر نفسه، ص ص ١٠-١١.

الفصل الثالث

تقييم نجاح مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أعطت البداية الطيبة للمجلس ديناميكية ومرونة فائقة في عملية البناء الجديد، والاستفادة من الخبرات المتماثلة بين دوله، لتطوير الفرد الخليجي، وفتح الباب أمامه للانطلاق بطاقاته الذاتية للوصول إلى الأهداف القومية، والمصلحة الوطنية لدول هذا المجلس. إن الاستقرار السياسي والتجانس الاجتماعي من خلال قيام مجلس التعاون الخليجي يختلف عن الأنظمة العربية الأخرى من خلال الصراع السياسي الحاد، والتغيرات المستمرة في النظم السياسية إلى حد الوصول إلى قيام حروب أهلية تؤدي بالنهاية إلى استنزاف القوى البشرية، والاقتصادية لهذه الدول.

في هذا السياق تبرز الأسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي كما يلي : -

١. التغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية.

رتب النظام الاقتصادي الجديد العقلات العلاقات بين الشمال والجنوب، وجعلها متشابكة ومتكاملة ومتحاورة بدلا من كونها معتمدة على حسابات الشمال وحده. إن من يملك شيئا نادرا، يحتاج له الجميع، لا يمكنه المحافظة عليه بوسائل تقليدية، ما يعني تخفيض الإنتاج اختناق العالم، وتعني زيادته القضاء على المعادلة الأساسية في وحدة مواقف الدول المنتجة، والعودة إلى الوراء. أدت هذه التغيرات كلها إلى ترابط عضوي بين دول الخليج، إذ إن معركتها واحدة، مخاوفها واحدة، ودوائرها الحمراء واحدة، وبمفردها تئن تحت وطأة الضغط، ومجتمعة يقوي ظهرها ويشتد عودها.[١]

---

[١] الهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي، (١٩٨٥). الوحدة العربية : نظرة عامة لصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل، د.ن، ص ٢١.

٢. سقوط وحدة الأمن العربي

أدى سقوط نظريات وحدة الأمن العربي التي كان الخليج يتصور بأن همومه الأمنية، والاستقرار مسؤولية عربية جماعية إلى الحرب الأهلية اللبنانية، واستقطابها لقوى عربية كثيرة، ومعاهدة كامب ديفيد ونتائجها، ومشكلة الصحراء الغربية، وصراعات الدول التي تشبه الحروب الأهلية، وانقسام العرب حول الحرب العراقية-الإيرانية، بل إسقاط الثوابت التي تنال الإجماع العربي، مثل : التمسك بسياسة عدم الانحياز، وتأثر بعضهم بالمحاور والاستقطاب، أدى إلى قناعة خليجية ان الوقت يستدعى توافر ذراع جماعي يكون عامل استقرار في المنطقة.[١]

٣. الحرب العراقية-الإيرانية

غيرت الحرب العراقية-الإيرانية الوضع السائد سياسيا وجغرافيا واجتماعيا، وهو أمر يرقى إلى مصاف الطوفان بنتائجه، ولا يمكن للمنطقة أن تقبل تغيير تركيبية سياسية وجغرافية، عمرت فأثبتت منطقها وجدواها، والطوفان لن يدمر المنطقة وحدها، وإنما يدمر رموز المنطقة، وقيمة المنطقة اقتصاديا وسياسيا، وهي قيمة عالمية، للكل مصلحة في المحافظة عليها. أدت هذه الحرب بدول الخليج إلى التفكير، والتصرف بصورة غير تقليدية، وبرز قيام مجلس التعاون الخليجي بمثابة صيغة غير تقليدية لمقاومة الطوفان.[٢]

---

[١] المصدر نفسه، ص ص ٢١-٢٢.

[٢] المصدر نفسه، ص ٢٢.

٤. بروز أهمية الاستقرار

إن الهم الأول هو المحافظة على الاستقرار، وهذا الهم ليس احتكاراً لأهل الخليج، وإنما مطلب عالمي، فالطيش في الخليج يعني متاعب اقتصادية كثيرة لدول العالم، وسياسية واقتصادية لبعضها، ولهذا فلا مفر للمنطقة من أن تجد لها ثوبا جماعيا يراعي حساسيتها، وأهميتها للجميع، وانحياز المنطقة يقلب الكثير من موازين القوى، ولهذا الإدراك أصبح القرار أن تتضافر دول الخليج داخل ثوب خليجي، وتفكر بطريقتها في وسائل تبعد عنها المشاكل، وتحافظ على مظاهر الاستقرار دون الابتعاد.

٥. مختلف المشاكل الداخلية والخارجية عن هموم الأمة العربية والتخلى عن التعاون مع الدول غير المنضوية تحت المجلس

مشاكل التنمية والقوى العاملة، والهجرة الأجنبية، وتماثل الاقتصاد والتركيب السياسي والاجتماعي، مع الإدراك بأهمية التقليل من الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل، والرغبة في إيجاد قاعدة صناعية زراعية كبيرة تؤمن بعض الشيء من حاجات المنطقة، أسهمت كلها في قيام مجلس التعاون الخليجي، وفرضت المواجهة الجماعية للمشاكل.

ولأول مرة تلتقي دول الخليج ضمن إطار واحد، ولأول مرة تلتقي داخل العمل الجماعي، ولأول مرة يقوم عمل مشترك اعتمادا على النظرة البرغماتيكية البعيدة من صخب الإعلام، والحرة من تحجيم الزعامات. ولأول مرة يشهد العرب - بعد نكسات - تركيبا يوحي بالديمومة والنمو. وكما يفعل رمي الصخر في البحر من تموجات ذات احجام، فإن قيام مجلس التعاون الخليجي أتى - بلا شك - بهذه التموجات في البحر العربي.

نجح مجلس التعاون الخليجي في اتصالاته في ترطيب حدة المواقف في بعض المجالات، وفي حالات أخرى نجح في تحويل الخصومة إلى حوار، وتطوير المواقف، ومثال ذلك التطور الذي شهدته علاقات اليمن الجنوبي مع سلطنة عمان.

ويتحمل مجلس التعاون الخليجي مسؤولية التعاون العربي، هو إطار التنمية الاقتصادية والزراعية والاجتماعية، وتعتمد دول المجلس على مصدر واحد للدخل. ويتأثر هذا المصدر بقوى سياسية مرتبطة بالتركيبة الدولية التي بذلت جهدا – وما زالت – لصد الطاقة من اتباع سيرها الطبيعي. انصبت جهود الدول الغربية على خلق ثغرة تفرغ قوة الطاقة العالمية. ولقد أدى ذلك إلى التفكير الجدي في دول المجلس إلى تنويع الدخل وإيجاد صناعات، والتوسع في برامج الزراعة، لكي لا تحرم وتصبح مجردة، من سلاح البقاء.

لهذا فقد توصلت دول المجلس إلى تبني استراتيجية صناعية وزارعية واستثمارية قد تبعد شبح الضيق.

وتعاني دول المجلس من قلة القوى العاملة، وقيود السكان، وشح الموارد الطبيعية، وضيق السوق، لهذا فان رحاب العالم العربي الواسع هي الأرضية المنطقية للتوجه الزراعي والصناعي. بهذه الروح، لجأ المجلس إلى المنظمات العربية الغنية، لمشاركتها أما : في مشاريع في الدول العربية، أو الاستفادة من خبرتها في إقامة مشاريع تكاملية داخل دول المجلس. يشارك المجلس في كل النشاطات الصناعية، والزراعية التي تتم سواء في إطار الجامعة العربية، أو في جهود المنظمات المتخصصة.

وقد أثار هاجس التصنيع والتخزين، وإقامة المشاريع الزراعية تساؤلات عن جدوى هذا الجهد إذا ما انفصل عن الاجتهادات التي تتم في العالم العربي، والكثير منها مجد.

في إحدى الندوات في بريطانيا أثارت إحدى الشخصيات العربية مدى جدية الاكتفاء الذاتي وكان ردّه إن مجلس التعاون لا يمكن له، بكل ثقل المنطق، أن يتصور تحقيق الاكتفاء الذاتي. وبين البلاد العربية الكثيرة في ميدان التكامل الزراعي والصناعي الذي لا يحتمل البلاغة السياسية.[1]

لهذا فإن الضغط الخارجي نحو المشاريع العربية المشتركة وبخاصة ولّد قناعة ثابتة بأن ما قد دمرته السياسة، قد تحميه الحاجة إلى التنسيق الصناعي، والتكامل الزراعي العربي.

يعي مجلس التعاون الخليجي أهمية ذلك، ويدرك الدور الذي عليه أن يقوم به. فالمشاريع العربية المشتركة - طالما أعطبت السياسة الكثير - هي المجال الوحيد الباقي لتحقيق تعاون عربي أساسه المنافع المتبادلة، على أمل أن نمو هذه المشاريع، ونجاحها في ربط العرب يخففان من الانفعال في الحدة السياسية.

وتبقى لهذه المشاريع - وهذا العمل الذي يتسم بقلة الانصار، وبتواضع صوتهم - أهمية كبرى في وضع أسس التعاون العربي.

لمجلس التعاون مسؤولية خاصة يتحملها بوعي لأهميتها الاقتصادية والسياسية. في مجال الاستثمار، من المؤسف أن استثمارات دول المجلس لا تزيد على ٧% من مجموع استثماراتها الإجمالية، رغم أن خمسا من أعضائه – وهي الدول المصدرة للرأسمال – صادقت على الاتفاقية الموحدة العربية للاستثمار من بين أربع عشرة دولة عربية.[2]

---

[1] المصدر نفسه، ص ٣٦.

[2] المصدر نفسه، ص ٣٧.

إن مجلس التعاون بتوجهاته السياسية والاقتصادية، والبشرية ذراع حيوي للأمة العربية، إيجابيا في المفاهيم القديمة للوحدة العربية، وأثرى منطق التعاون الإقليمي، وجاء حلا منصفا لنظرية التدرج والتطور والتكامل.

في نهاية الأمر، يعني قيام مجلس التعاون الخليجي أن الدول الستة الخليجية قررت مواجهة المشاكل داخليا وخارجيا - سواء أكانت اقتصادية وسياسية، واجتماعية وأمنية – مواجهة جماعية.

الخاتمة

تم تحقيق الأمة الإسلامية بحلول الإسلام، وحقق رسول ا محمد صلى ا عليه وسلم الوحدة العربية الأولى في منطقة الشرق الأوسط وضمت معها أراضي غير عربية. وتعتبر الدولة الإسلامية أول وحدة إسلامية عربية تضم تجمعاً موحداً، ودولة موحدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ودينيا.

لكن هذه الدولة الكبرى حكمتها الإمبراطورية العثمانية غير العربية فترة ٦٠٠ سنة. وبعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٨، انقسمت الدول العربية إلى دول مستعمرة لبريطانيا، أو لفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية. وكانت بريطانيا تعهدت في أثناء الحرب العالمية الأولى بإقامة الدولة العربية الموحدة بشرط تعاون العرب معها ضد العثمانيين، وفقا لـ "مراسلات حسين – مكماهون" وكان التعهد خداعاً دبلوماسياً بريطانياً وفي ذات الوقت تعهدت إزدواجيا بإقامة دولة إسرائيل لليهود في أرض فلسطين، بشرط دعمهم المالي، بما يدعى وعد "بلفور".

وفي الحرب العالمية الثانية، شهدت المناطق المقسمة تحت استعمار الدولتين الكبريين الاستقلال الذي دعمته الأمم المتحدة، والذي أدى بالدول العربية إلى إقامة دول عربية منفصلة. وفي عام ١٩٤٥ أنشئت الجامعة العربية من الراغبين العرب في الوحدة العربية، ولكن بريطانيا كانت تقف خلف إنشائها، ويعتبر الدعم الرسمي من بريطانيا استراتيجية تعني السيطرة على منطقة الشرق الأوسط بشكل جماعي، وكانت بريطانيا تدعم مصر لإنشاء الجامعة العربية. ومن المؤكد أن بريطانيا لم تكن تريد تكتل الدول العربية، والوحدة العربية التي تعتقد أن قوتها تصبح تهديدا لبريطانيا والعالم، وتظهر قوة كبرى جديدة في توازن القوى العالمي في المستقبل، ويدلل عدم وجود ما ينص واضحا على "هدف إنشاء الجامعة العربية وهو الوحدة العربية " في ميثاق الجامعة العربية على تلك الحقيقة. كما سلمت بريطانيا القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة دون التوصل إلى الحل، وتحمل أي مسؤولية.

وبعد إنشاء الجامعة العربية، كانت تجارب لتحقيق الوحدة العربية عبر التاريخ الحديث، لكنها كانت لأجزاء إقليمية وجغرافية وسياسية غير شاملة لكل الدول العربية. يمكن القول إن هذه التجارب تقوم على ميثاق الجامعة العربية التي تنص في المواد الثانية والثالثة والتاسعة على أوثق التعاون ، والتي لا تنص على الوحدة بصفة مباشرة وواضحة.

إن كثيرا من سهام النقد التي وجهت، وتوجه إلى الجامعة سواء في قصور ميثاقها، أو ضعف هيكلها التنظيمي، أو عجز مؤسساتها، أو تخلف وسائل ادائها هي في محلها، ولكن ليس هذا كله انعكاسا لطبيعة العلاقات العربية غير المستقرة.

ان ظروف نشأة الجامعة قد تغيرت، ومجمل أوضاع التخلف الاقتصادية والاجتماعية التي لابست تكوينها قد زالت الان، أو انحسرت على الأقل، ولذلك تستطيع أن تعمل على إحياء روح الوحدة العربية إن وجدت الإرادة السياسية من الدول العربية، والبعد عن المصالح الضيقة، والمحاور مع الدول غير العربية، والتي لا تخفي ممانعتها لقيام وحدة عربية شاملة حقيقية، كي لا تتضرر مصالحها في المنطقة.

من هنا نرى أن الجامعة العربية لم تقترح أو تقود أي مشروع للوحدة العربية من تلقاء نفسها. وفشلت كل التجارب الوحدوية باستثناء نجاح مجلس التعاون لدول الخليج العربية، علما أن توحيد اليمن يختلف عن تجارب الوحدة العربية في ضوء خصوصية الوحدة، يجدر الإشارة إلى أن توحيد اليمن يعتبر تجاوزاً للمواجهة الأيديولوجية.

الاستنتاجات :

وقد بينت الدراسة أن هذه التجارب الوحدوية لم تتحقق من أمنية الأمة العربية بالوحدة، لأن معظمها هدف لتحقيق مصالح إقليمية ضيقة، كانت سببا لفشلها.

أما الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا في عام ١٩٥٨ فإن خلفية إنشائها تمثل أن سلطة ما في سوريا استغلت الوحدة، لتمسك زمام الحكم وسط تكرار الانقلابات العسكرية السورية. ويرجع سبب فشلها في عام ١٩٦١ إلى التسرع في إقامة الوحدة دون استعداد جدي مسبق، ويبدو أن دافع إنشاء الوحدة بين الدولتين ليس لمصلحة الأمة العربية، بل لمصلحة كل سلطة منهما.

وبالنسبة للاتحاد العربي بين الأردن والعراق في عام ١٩٥٨، فسبب إنشائه يرجع إلى مواجهة النفوذ المصري، وتوسع "الناصرية" في أقطار الهلال الخصيب علما أن المملكتين الأردنية والعراقية هما هاشميتان. ويعود سبب فشل هذه الوحدة في عام ١٩٥٨ إلى الانقلاب على الملكية العراقية.

وبالنسبة لمجلس التعاون العربي بين العراق والأردن ومصر واليمن الشمالي الذي أنشئ في عام ١٩٨٩، فسبب إنشائه يأتي من الخلفية الأمنية والدفاعية لكل منها. احتاجت العراق إلى زيادة تسليح الجيش العراقي بعد الحرب مع إيران، ووقوف الأردن إلى جانب العراق في حربه ضد إيران خلال حرب الخليج الأولى، ولعل الأردن لم يستطع أن يطوي مشروع إقامة سوريا الكبرى المنشود من الهاشميين. أما مصر فقد كانت على هامش الحضن العربي بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، وفقدت عضويتها في جامعة الدول العربية في الفترة من عام ١٩٧٩-١٩٨٩، واحتاجت مصر إلى استعادة العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية. وبالنسبة لليمن الشمالي فاحتاجت إلى مواجهة الحكم الاشتراكي في اليمن الجنوبي

(جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، ويرجع السبب المباشر لفشل مشروع مجلس التعاون العربي في عام ١٩٩٠ إلى الخلافات بين مصر والدول الأعضاء الأخرى حول غزو العراق للكويت. من الواضح أن هذه الخلافات لم تتعلق بمصلحة الأمة العربية تجاه قوة غيرها خارج العرب.

وبالنسبة لاتحاد المغرب العربي بين المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا في عام ١٩٨٩ فإن سبب إقامته يرجع إلى الاشتراك في درب الوحدة العربية مثل : "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" و"مجلس التعاون العربي" واتجاه التكتلات الاقتصادية المشتركة مثل "الاتحاد الأوروبي". إن السبب المباشر في شلل الاتحاد يرجع إلى انصياع الدول المغاربية لقرار رقم ٧٤٨ الصادر عن مجلس الأمن، والخاص بفرض الحصار على ليبيا في سياق أزمة "لوكوبي"، وهو ما اعتبرته ليبيا خروجاً على نصوص معاهدة الاتحاد.

أصيب اتحاد المغرب العربي بالشلل التام منذ عام ١٩٩٥، في وقت تفاقمت فيه الأزمات الاقتصادية ومخرجاتها الاجتماعية، وتصاعدت المديونية الخارجية، وبدأت تتضح التأثيرات السلبية للتكتلات الاقتصادية الدولية عامة، والاتحاد الأوروبي خاصة، على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المغاربية.

من ناحية أخرى، يشهد العالم العربي نجاح مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ قيامه في عام ١٩٨١، ويعود سبب نجاحه إلى التشابه السياسي والاقتصادي، وبخاصة أن الدول الأعضاء تملك ثروة النفط والبنية المالية. ومن عوامل نجاحه رغبة قوى خارجية في استمرار هذا الاتحاد أكثر من رغبة دولة التي ما زالت تعاني من مشاكل عشائرية (قبلية) أو خلافات حدودية.

يجدر بهذه الدراسة الإشارة إلى أن مقاصد التجارب الوحدوية تقوم على ميثاق جامعة الدول العربية المتعلقة بتوثيق التعاون بين الدول العربية، ولكن التجارب الوحدوية الفاشلة بعيدة عن محاولة تحقيق الوحدة للأمة العربية الشاملة بين كل الدول العربية كمثابة وحدة جزئية قطرية إذ ليس بالإمكان اكتشاف دور رئاسي لجامعة الدول العربية، وينص ميثاق الجامعة على توثيق التعاون بين الدول الأعضاء لأن هذه الدول فشلت في النص على كلمة " الوحدة العربية " كهدف حتمي في هذا السياق وتدل خلفية إنشاء جامعة الدول العربية على عدم وجود دور رئاسي فعلي في تحقيق الدولة الموحدة. فقد دعمت جامعة الدول العربية كل تجربة وحدوية قطرية دون دور رئاسي فعلي لها. وهذا يشير إلى أن جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية تابعة لمنظمة دولية تعمل على التعاون العربي على أدنى حد دون السعي إلى وحدة عربية بين دولها الأعضاء.

التوصيات :

أظهرت الدراسة أن هناك مشاكل مختلفة كانت سبباً لفشل التجارب الوحدوية، وكان دور الجامعة العربية ضعيفا، وما زال ضعيفا في تحقيق الوحدة العربية في المستقبل. لذلك من المطلوب إصلاح الجامعة وعيا بدورها الفعلي، وبخاصة الاقتصادي والسياسي، وبخاصة أنها لا تجمع الآراء السياسية المختلفة، وغير المتفقة بين الدول الأعضاء حول القضية الفلسطينية وغيرها من القضايا المحورية للأمة العربية، وعلى سبيل المثال أقامت مصر والأردن فقط علاقة دبلوماسية مع إسرائيل خلافا للدول العربية الأخرى. ولا بد أن تحل الدول الأعضاء لجامعة الدول العربية القضية الفلسطينية، لكي تتوصل إلى أعلى حد من الوحدة. من الواضح أن سياسات الجامعة العربية تتبع سياسات الأمم المتحدة وتعتبر نفسها مجرد منظمة إقليمية،

مثل منظمات إقليمية أخرى. لا يوجد لها دور عربي يحقق منجزات لقيام الوحدة العربية، وإنشاء الدول العربية الموحدة.

يبدو أن الأمل المنشود للأمة العربية يكمن في تفعيل ميثاق الجامعة العربية، لغاية تحقيق إنشاء الدولة العربية الموحدة. وليس الاقتصار على التعاون السياسي الإستراتيجي فقد لإنجاز المشارع الوحدوية. ومن الممكن القول إن الخلافات كانت في "من يتولى منصب السلطة في التجارب الوحدوية".

إن مستقبل جميع الدول العربية نحو تحقيق الدولة العربية الموحدة غامض وغير محتمل، بل بعيد عنها إن ظلت في حالة التمزق والارتهان بقرارها لغيرها من الدول التي تقدم مصالحها على مصالح العرب. ويشهد التنظيم الإقليمي والتنظيم الدولي في الوقت المعاصر الهيمنة الأمريكية، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أي زوال الحرب الباردة. بالطبع لا تسمح الدولة المهيمنة لأي دولة أقوى منها، وبخاصة في ضوء أن عصر التكتل بتقوية المنظمات الإقليمية يكون تهديدا للحفاظ على القوة المهيمنة الأمريكية. من الحقيقة أن يتأثر التنظيم الدولي، والتنظيم الإقليمي في السياسة الخارجية الأمريكي، وأما في النظام العربي الإقليمي فتكبر فجوة اقتصادية بين الدول النفطية، والدول غير النفطية. وتعتبر هذه الفجوة عائقا في تجربة المشروع الوحدوي المنشود خلافا لنجاح مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يضم ست دول متشابهة ماليا وسياسيا.

إذا تحقق هدف إقامة الدولة العربية الموحدة بغض النظر هل هي نظام فيدرالي، أو كونفدرالي أو نظام آخر، فإنها تعد وحدة حقيقية مثلما كانت في العصر العربي الإسلامي دون تدخل القوة الخارجية التي حققها رسول ا محمد تحت الفكرة الواحدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ودينيا.

لتفعيل دور الجامعة العربية من جديد، ويجب أن تتخلى عن المأزق الوحدوي، لكي تحقق تبرير وجودها الحقيقي والمنشود للعرب، وهو تحقيق الوحدة العربية.

وقد خرجت الدراسة بأهم التوصيات، ومنها : ضرورة العمل التدريجي على تحديث دور الجامعة العربية كرائد رئيسي لتحقيق الوحدة العربية الكاملة سواء كانت فيدرالية أم كونفدرالية مثلما في العصر العربي الإسلامي دون تدخل القوة الخارجية قبل استعمار الدول الكبرى. ويجب أن يكون العمل للوحدة على أساس أنها هدف واقعي وليس وسيلة. ويمكن تسريع خطوات إصلاح الجامعة العربية من خلال تعديل الميثاق، أو إقامة منظمة عربية ليست نابعة من إرادة قوى خارجية، بل من إرادة الأمة العربية.

ويمكن اعتبار نجاح الاتحاد الأوروبي مثالاً واقعياً لتحقيق الوحدة العربية، لقد طبق الأوروبيون الوحدة على التكامل الاقتصادي في ظل النظريات الوظيفية الجديدة (Neo-Functionalism) التي تعني أن تقوم وحدة اقتصادية، وتكون خطوة نحو هدف أعلى هو الوحدة السياسية، ولكن تطبيق هذه الفكرة في العالم العربي يحتاج إلى التغلب على مختلف المشاكل بين الدول العربية بما فيها التغلب على الفرق الاقتصادي بين الدول النفطية والدول غير النفطية.

ويحتاج العمل على إحياء المشاعر الوحدوية العربية بين الشعوب العربية ودولها إلى عدم ربط استراتيجيات الدول العربية بالمحاور الدولية، وتفعيل دور الجامعة العربية، كإطار للوحدة العربية، مع احترام دور أي كيان وحدوي يكون خطوة للوحدة العربية الشاملة المرتكزة إلى المقومات والإمكانات العربية، وبخاصة القوة الاقتصادية.

المراجع

أولا : الكتب :

- العربية

- إبراهيم فاعور الشرعة، (٢٠٠٤). **الاتحاد العربي عام ١٩٥٨م**، عمان : الجمعيـة العلميـة الملكية.
- أحمد عبد الكريم، (١٩٩١). **أضواء على تجربة الوحدة**، دمشق : الأهالي للطباعة والنشر.
- أحمد حمروش، (١٩٧٦). عبد الناصر والعرب، **قصة ثورة ٢٣ يوليـو**، (ج١)، بيـروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- أحمد حمروش، (١٩٧٧)، **قصة ٢٣ يوليو**، (ط٢)، القاهرة : د.ن.
- أحمد حمروش، (١٩٩٢). **ثورة ٢٣ يوليو**، (ج١)، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- أحمد الشقيري، (١٩٧٩). الجامعة العربية : **كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية**، تونس : دار بو سلامة.
- أحمد طربية، (١٩٩٠). **المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر**، ندوة الوحدة العربية – تجاربها وتوقعاتها، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
- أحمد نوري النعيمي، (١٩٧٥). **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**، بغداد: دار الحرية.
- أحمد صديق، (١٩٩١). **اتحاد المغرب العربي في العالم العربي**، ط٢، الدار البيضاء : مطابع إفريقيا الشرق.
- أحمد مالكي، (١٩٩٣). **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، بيروت : مركـز دراسات الوحدة العربية.

- إدارة الوثائق والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية (كونا)، (١٩٨١). **ملف الأبحاث**، جزء خـاص بمناسبة إنشاء مجلس التعاون الخليجي.

- الأزري عبد الكريم، (١٩٨٢). **ذكريات في تاريخ العراق** ١٩٣٠-١٩٥٨، بيروت : د.ن.

- الأمانة العامة لمجلس التعاون العربي، (١٩٨٩). **مجلس التعاون العربي مسيرة العام الأول**.

- أمين المشاقبة، (٢٠٠٢). **النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطيـة**، (ط٦)، عمـان : دار الحامد للنشر والتوزيع.

- أمين سعيد، (١٩٥٩). **الجمهورية العربية المتحدة**، (ج١)، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية.

- أنيس صايغ، (١٩٥٩). **الفكرة العربية في مصر**، بيروت : د.ن.

- أنتوني ناتنج، (١٩٨٥). **ناصر**، ترجمة : شاكر إبراهيم سعيد، بيروت : مكتبة الهلال.

- توفيق السويدي، (١٩٦٩). **مذكـراتي- نصف قرن من تاريخ العراق والقـضية العربيـة**، بيروت : دار الكاتب العربي.

- حسين إبراهيم وآخرون، (١٩٧٨). **جولة في السياسة الدولية**، الكويت : د.ن.

- الحسين بن طلال، **مهنتي كملك**.

- خدوري مجيد، (١٩٧٤). **العراق الجمهوري**. بيروت : الدار المتحد.

- خليل إسماعيل الحديثي، (١٩٩١). **الوسيط في التنظيم الدولي**، بغداد : جامعة بغداد.

- زهير حسن، (٢٠٠٤). **الدراما الأردنية في ربع قرن**، ١٩٦٥-١٩٩٠، عمان : أمانة عمان.

- سليمان الموسى، (١٩٨٨). **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، عمان : د.ن.

- سعد أبودية، (١٩٩٠). **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية**، بيـروت : مركـز دراسات الوحدة العربية.

- سليمان الطماوي، (١٩٦٦). **التطور السياسي للمجتمع العربي**، القاهرة : د.ن.

- سلمان زيران النداوي، عصام محمد سحون، (١٩٨٩). **مجلس التعـاون العربـي المـداخل وفلسفة العمل**، بغداد : وزارة التعليم العالي والبحث العملي الجامعة المستنصرة.

- السيد يسين، (١٩٩٢). **نحو تأسيس نظام عربي جديد**، عمان : منتدى الفكر العربي.

- الشاذلي القليبي، (١٩٨٣). **كلمته في ندوة حول الجامعة العربية : الواقع والطمـوح**، (ط١)، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

- صبحي عبد الحميد، **أسرار ثورة ١٤ تموز**، د.ن.

- صلاح العقاد، (١٩٩٣). **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصـر**، (ط٦)، القـاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية.

- صلاح نصر، (١٩٧٦). **عبد الناصر وتجربة الوحدة**، القاهرة : د.ن.

- صلاح زكي، (١٩٨٧). **مصر والمسألة الديمقراطية**، بيروت : دارس الوسام.

- طربين أحمد، (١٩٥٩). **الوحدة العربية ١٦-١٩٤٥م**، القاهرة : د.ن.

- عبد الحميد الابراهيمي، (١٩٩١). **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمـالات المـستقبل**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

- عبد اللطيف الفراتي، (١٩٩٣). **المجموعة الاقتصادية الأوروبية**، تونس : دار سراس للنشر.

- عصام نعمان، (١٩٩٠). ت**عقيب على بحث تجربة الوحدة المصرية السورية**، ندوة الوحـدة العربية – تجاربها وتوقعاتها، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

- علي محافظة، (١٩٨٣). **النشأة التاريخية للجامعـة العربيـة، الجامعـة العربيـة الواقـع والطموح**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

- علي السلام صالح عرفة، (١٩٩٣). **المنظمات الدولية والإقليميـة**، ليبيا : الدار الجماهيريـة للنشر والتوزيع والاعلان.

- عوني فرسخ، (٢٠٠٢). **إشكاليات الوحدة الجمهورية العربية المتحدة من الفكرة إلى الدولة**، (ط١)، القاهرة : دار المستقبل العربي.

- عوني فرسخ، (١٩٩٩). الانفصال، **ندوة حول أربعين عاما على الوحدة المصرية-السورية**، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

- علي الدين هلال، (١٩٨٩). **أمريكا والوحدة العربيـة ١٩٤٥-١٩٨٢م**، بيـروت : مركـز دراسات الوحدة العربية.

- غانم محمد حافظ، (١٩٦٠). **جامعة الدول العربية**، القاهرة : معهـد البحـوث والدراسـات العربية.

- غلمن ولدمار، (١٩٦٥). **عراق نوري السعيد- انطباعاتي عن نوري السعيد بـين ١٩٥٤-١٩٥٨**، د.ن.

- فتح ا ولعو، (١٩٨٢). **الاقتصاد العربي والمجموع الأوروبي**، بيروت : دار الحداثة.

- كامل محمود خلة، (١٩٨٣). **التطور السياسي لشرق الأردن ١٩٢١-١٩٤٨**، طـرابلس - ليبيا : المنشأة العاملة للنشر.

- الكتاب الأردني الأبيض، (١٩٤٧). **الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية**، عمـان : المطبعة الوطنية.

- ليث عبد الحسين الزبيدي(١٩٨٣)، **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق، أسبابها ومقـدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار**، بغداد : وزارة الثقافة والإعلان.

- محمد عودة وروبرت ستيفن، (١٩٨٢). **حوار حول عبد الناصـر**، القـاهرة : دار الموقـف العربي.

- محمد حسنين هيكل، (١٩٦٢). **ما الذي جرى في سوريا**؟، القاهرة : دار القومية.

- محمد علي داهش، (٢٠٠٣). **اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصـر**، أبـو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- محمد عابد الجابري، (١٩٩٠). **إشكالية الفكر العربـي المعاصـر**، ط٢، بيـروت : مركـز دراسـ ـات الوحدة العربية.

- مجدى حماد، (١٩٨٧). **العسكريون العرب وقضية الوحـدة**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

- **المطبعة الحكومية لوزارة الإعلام لدولة البحرين**، مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- المؤتمر القومي العربي السابع، (١٩٩٧). **حال الأمة العربية**، بيـروت : مركـز دراسـات الوحدة العربية.محمود رياض، (١٩٨٦). البحث عن السلام والصراع في الـشرق الأوسـط ٤٨-١٩٨٦، الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفـشل، (ج٢)، القـاهرة : دار المـستقبل العربي.

- ممدوح الروسان، (١٩٧٩). **العراق وقضايا الـشرق العربـي القوميـة ١٩٤١-١٩٥٨م**، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات.

- ناجي علوش، (١٩٦٢). **الثورة والجماهير**، بيروت : دار الطليعة.

- نجيب صالح، (١٩٨٥). **تاريخ العرب السياسي**، بيروت : دار اقرأ.

- نوري السعيد، (١٩٤٣). **استقلال العرب ووحدتهم : مذكرة في القضية العربية**. بغداد : مطبعة الحكومة.

- الهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي، (١٩٨٥). **الوحدة العربية : نظرة عامة لصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل.**

- يوسف خوري، (١٩٨٨). **المشاريع الوحدوية العربية ١٩٨٣-١٩٨٧، دراسة توثيقية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- الإنجليزية

- Ahmad M. Goma'a, (1977). **The Foundation of The League of Arab States., wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics**, 1941-1945, London : Longman

- Amitoi Etzioni, (1964). **Political Unification, A comparative Study of Leaders and forces**, New York : Halt Rainbort and Winston.

- Dann, Uriel, (1989). **King Hussein and Challenge of Arab Radicalism-Jordan 1955-1967**, London : Oxford.

ثانيا : الرسائل الجامعية

- النان ولد المامي، (١٩٩٦). **اتحاد المغرب العربي وآفاقه المستقبلية**، رسـالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

- عبد السلام خليفة الشواورة، (١٩٨٧). **العلاقات السياسية الأردنية-العراقية، دراسة تـارخية من ١٩٢١ إلى ١٩٥٨**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، العراق.

- قبي آدم، (١٩٩٤). **دور التجمعات الإقليمية العربية في الوحدة/١٩٨١-١٩٩٣**، رسـالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، الجزائر.

- مبروكة عبد السلام غيضان الساحلي، (١٩٩٦). **تأثير المتغيرات الداخلية والخـارجية في فعالية اتحاد المغرب العربي**، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة قاريونس، طرابلس، ليبيا.

- مبروكة الورفلي، (١٩٩١). **التجمعات الإقليمية العربية مرحلة في الوحدة أم بديل عنهـا؟**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، طرابلس، ليبيا.

- محمد فرج الفقي، (١٩٩٠). **النظام الاتحادي:كصيغة مـستقبلية للوحـدة العربيـة**، رسـالة ماجستير، جامعة قاريونس، طرابلس، ليبيا.

- نور الدين نموشي، (١٩٩٢). **دراسة قانونية سياسية/ميثاق جامعة الدول العربية ومـشروع تعديله في تونس**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، الجزائر.

ثالثا : الدوريات

- سليمـان الفرزلي، (١٩٨٣). **نقص الجامعة العربية ونقيصة الاستقلال**، شـؤون عربيـة، العدد (١٣)، تونس.

- عبد المنعم المشاط، (١٩٨٧). **ثلاثون عاما على الوحدة : أسس الوحدة المصرية –السورية وإعادة اختبار لمقدماتها**، المستقبل العربي، العدد (٩٦).

- عبد الإله بلقزيز، (١٩٩٠). **التجمعـــات العربية الإقليمية وقضية الوحدة العربية**، مجلـة الوحدة، العدد (٦٥).

- عبد العزيز عبد ا ، (١٩٨٣). **تطور لغة الضاد في المغرب العربي**، مجلة شـؤون عربيـة، العدد (٣٣).

- مطيع المختار، (١٩٩٠). **الأبعاد الاستراتيجية للتجمعات الإقليمية العربية**، مجلة الوحدة، العدد (٦٥)، فبراير ١٩٩٠.

- محمد وقيدي، (١٩٨٩). **المغرب العربي أفقا للتفكير، شؤون عربية**، العدد (٥٩)، القاهرة.

رابعا : الوثائق

- البيان الصادر عن اجتماع ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٤.

- شبكة الإعلام العربية، من خلال الموقع الإلكتروني، كامب ديفيد ، مدريد ، أنابوليس محطات بكى فيها العـرب، تاريخ ٢٠٠٨/٧/٧

http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=59075

- مجاس الأمة الأردني، من خلال الموقع الإلكتروني

http://www.parliament.gov.jo/ummah/speeches_a/sp89.htm

- مقاتل من الصحراء، من خلال الموقع الإلكتروني

http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/Molhak/MalahekTaa/AMalahekTaawn1_1-1.htm_cvt.htm

- مجلس الأمة، جلسة ٤٤، ٤٥، في ٥/٣ شباط (فبراير)، ١٩٥٨م، ص ٢٠٥١-٢٠٦٢.

- مقاتل من الصحراء، من خلال الموقع الإلكتروني

http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/Molhak/MalahekTaa/AMalahekTaawn2_1-1.htm_cvt.htm

- المنتـــــدى العراقـــــي، مـــــن خـــــلال الموقـــــع الإلكترونـــــي **http://iraqiforum.net/vb/showthread.php?t=173**

- وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٥٢، ملف ٢١/٣٦٦/١٠٣٧م. ٨٨ في ١٩٥٨/٢/٢٣م.

- وثائق وزارة الخارجية، محفظة ٨١٧ ملف، ١/١٣٩/١٤٠ ج ٦، مـذكرة الإدارة العربيـة، د.ت.

- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، من خلال الموقع الإلكتروني **http://ar.wikipedia.org/wiki**

- **www.bbc.co.uk/arabic/specials/1727_iraqtimeline2/**

- **www.kitabat.com/salah_2.htm**

الملاحق

ملحق رقم (١)
بروتوكول الإسكندرية

الموقعون على هذا رؤساء الوفود العربية في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام وأعضاؤها وهم : -

رئيس اللجنة التحضيرية

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

رئيس مجلس وزراء مصر ووزير خارجيتها ورئيس الوفد المصري

الوفد السوري :

حضرة صاحب الدولة السيد سعد ا الجابري

رئيس مجلس وزراء سوريا ورئيس الوفد السوري

حضرة صاحب الدولة السيد جميل مردم بك وزير الخارجية

سعادة الدكتور نجيب الارمنازي أمين السر العام لرئاسة الجمهورية

سعادة الأستاذ صبري العسلي نائب دمشق

الوفد الأردني :

حضرة صاحب الدولة توفيق أبو الهدى باشا

رئيس مجلس وزراء شرق الأردن وزير خارجيته ورئيس الوفد الأردني

سعادة سليمان سكر بك سكرتير مالي وزارة الخارجية

الوفد العراقي :

حضرة ضاحب الدولة السيد حمدي الباجه جي

رئيس مجلس وزراء العراق ورئيس الوفد العراقي.

حضرة صاحب المعالي السيد ارشد العمري وزير الخارجية

حضرة صاحب الدولة السيد نوري السعيد

رئيس مجلس وزراء العراق سابقا

حضرة صاحب السعادة السيد تحسين العسكري

وزير العراق المفوض بمصر

الوفد اللبناني :

حضرة صاحب الدولة رياض الصلح بك

رئيس مجلس وزراء لبنان ورئيس الوفد اللبناني

حضرة صاحب المعالي سليم تقلا بك وزير الخارجية

سعادة السيد موسى مبارك

مدير غرفة حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية

الوفد المصري :

حضرة صاحب المعالي أحمد نجيب الهلالي باشا وزير المعارف العمومية

حضرة صاحب المعالي محمد صبري أبو علم باشا وزير العدل

حضرة صاحب العزة محمد صلاح الدين بك وكيل وزارة الخارجية

اثباتا للصلات الوثيقة، والروابط العديدة التي تربط بين البلاد العربية جمعاء، وحرصا على توطيد هذه الروابط وتدعيمها، وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها، وتحقيق أمانيها وآمالها، واستجابة للرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية.

قد اجتمعوا بالإسكندرية بين يوم الاثنين ٨ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٤) ويوم السبت ٢٠ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤) في هيئة لجنة تحضيرية للمؤتمر العربي العام وتم الاتفاق بينهم على ما يأتي : -

أولا – جامعة الدولة العربية

تؤلف "جامعة الدول العربية" من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها. ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى "مجلس جامعة الدول العربية"، تمثل فيه الدول المشتركة في "الجامعة" على قد المساواة.

وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات، وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها وتنسيق خططها السياسية، تحقيقا للتعاون فيها وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة، وللنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

وتكون قرارات هذا "المجلس" ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولتين من أعضاء الجامعة، ويلجأ فيها الطرفان إلى المجلس لفض هذا الخلاف، ففي هذه الأحوال تكون قرارات "مجلس الجامعة" نافذة ملزمة.

ولا يجوز على كل حال الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة، ولكل دولة ان تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة، أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص مع هذه الأحكام أو روحها.

ولا يجوز في أية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية، أو أية دولة منها.

ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما.

وتؤلف منذ الآن لجنة فرعية من أعضاء اللجنة التحضيرية، لإعداد مشروع لنظام مجلس الجامعة، ولبحث المسائل السياسية التي يمكن إبرام اتفاقات فيها بين الدول العربية.

ثانيا – التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها

تتعاون الدول العربية الممثلة في اللجنة تعاونا وثيقا في الشؤون الآتية : -

أ) الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك، والعملة وأمور الزراعة والصناعة.

ب) شؤون المواصلات بما في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران، والملاحة ةالبرق والبريد

ج) شؤون الثقافة

د) شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات، وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين وما إلى ذلك

و) الشؤون الصحية.

تؤلف لجنة فرعية من الخبراء لكل طائفة من هذه الشؤون تمثل فيها الحكومات المشتركة في اللجنة التحضيرية، وتكون مهمتها اعداد مشروع قواعد التعاون في الشؤون المذكورة ومداه وادائه.

تؤلف لجنة للتنسيق والتحرير تكون مهمتها مراقبة عمل اللجان الفرعية الأخرى، وتنسيق ما يتم من أعمالها أولا فأول، وصياغته بشكل مشروعات اتفاقيات وعرضه على الحكومات المختلفة.

عندما تنتهي جميع اللجان الفرعية من أعمالها تجتمع اللجنة التحضيرية، لتعرض عليها بحث هذه اللجان تمهيدا لعقد المؤتمر العربي العام.

ثالثا – تدعيم هذه الروابط في المستقبل

مع الاغتباط بهذه الخطوة المباركة ترجو اللجنة أن توفق البلاد العربية في المستقبل إلى تدعيمها بخطوات أخرى، وبخاصة إذا أسفرت الأوضاع العالمية بعد الحرب القائمة عن نظم تربط بين الدول العربية بروابط أمتن وأوثق.

رابعا – قرار خاص بلبنان

تؤيد الدولة العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة، وهو ما سبق لحكومات هذه الدول أن اعترفت به بعد ان انتهج سياسة استقلالية أعلنتها حكومته في بيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي اللبناني بالإجماع في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٣.

خامسا – قرار خاص بفلسطين

ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية، وان حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير اضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي.

كما ترى اللجنة أن التعهدات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية والوصول إلى استقلال فلسطين هي من حقوق العرب الثابتة التي تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب ونحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار.

وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة.

وتصرح اللجنة بأنها ليست أقل تالما من أحد لما أصاب اليهود في أوروبا من الويلات والالام على يد بعض الدول الأوروبية الدكتاتورية، ولكن يجب أن لا يخلط بين مسالة هؤلاء اليهود وبين الصهيونية. إذ ليس أشد ظلما وعدوانا من أن تحل مسالة يهود أوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم.

يحال الاقتراح الخاص بمساهمة الحكومات والشعوب العربية في ((صندوق الأمة العربية))، لانقاذ أراضي العرب في فلسطين إلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لبحثه من جميع وجوهه، وعرض نتيجة البحث على اللجنة التحضيرية في اجتماعها المقبل.

واثباتا لما تقدم وقع هذا البروتوكول بإدارة جامعة فاروق الأول بالإسكندرية في يوم السبت ٢٠ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٤)

امضاءات

مصطفى النحاس	ارشد العمري
أحمد نجيب الهلالي	نوري السعيد
محمد صبري أبوعلم	تحسين العسكري
محمد صلاح الدين	توفيق أبو الهدى
سعد ا الجابري	سليمان سكر
جميل مردم	رياض الصلح
نجيب الارمنازي	سليم تقلا
صبري العسلي	موسى مبارك
حمدي الباجه جي	

ملحق رقم (٢)
ميثاق جامعة الدول العربية

ان حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية
وحضرة صاحب السمو الملكي أمير شرق الأردن
وحضرة صاحب الجلالة ملك العرق
وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية
وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر
وحضرة صاحب الجلالة ملك اليمن

تثبيتا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية، وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها، وتوجيها لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة، وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها، واستجابة للرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية.

قد اتفقوا على عقد ميثاق لهذه الغاية وأنابوا عنهم المفوضين الاتية أسماؤهم : -

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية
قد أناب عن سوريا.
حضرة صاحب الدولة جميل مردم بك، وزير الخارجية.
حضرة صاحب السمو الملكي أمير شرق الأردن
قد أناب عن شرق الأردن.
حضرة صاحب المعالي سمير الرفاعي باشا، رئيس الوزراء
حضرة صاحب الفخامة سعيد المفتي باشا، وزير الداخلية
حضرة صاحب العزة سليمان النابلسي بك، نائب سر الحكومة.
حضرة صاحب الجلالة ملك العراق
قد أناب عن العراق .
حضرة صاحب المعالي السيد ارشد العمري، وزير الخارجية
حضرة صاحب الفخامة السيد علي جودة الايوبي، وزير العراق المفوض بواشنطن.
حضرة صاحب المعالي السيد تحسين العسكري، وزير العراق المفوض بالقاهرة.
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية
سعادة الشيخ يوسف ياسين، نائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية
سعادة السيد خير الدين الزركلي، مستشار مفوضية المملكة العربية السعودية بالقاهرة
قد أناب عن المملكة العربية السعودية.
حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
قد أناب عن لبنان.
حضرة صاحب الدولة السيد عبد الحميد كرامي، رئيس الوزراء
سعادة السيد يوسف سالم وزير لبنان المفوض بالقاهرة
حضرة صاحب الجلالة ملك مصر
قد أناب عن مصر.
حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا، رئيس مجلس الوزراء
حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا، رئيس مجلس الشيوخ
حضرة صاحب المعالي عبد الحميد بدوي باشا، وزير الخارجية

حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا، وزير المالية

حضرة صاحب المعالي محمد حافظ رمضان باشا، وزير العدل

حضرة صاحب المعالي عبد الرزاق أحمد السنهوري بك وزير المعارف العمومية

حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عزام بك الوزير المفوض بوزارة الخارجية

حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن

قد أناب عن اليمن.

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم التي تخولهم سلطة كاملة والتي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل قد اتفقوا على ما يأتي:-

مادة ١ : تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق.

ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة، فإذا رغبت في الانضمام قدمت طلبا بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة، ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب.

مادة ٢ : الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

وكذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الآتية : -

أ) الشؤون الاقتصادية والمالية، ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وامور الزراعة والصناعة.

ب) شؤون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد.

ج) شؤون الثقافة

د) شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.

ه) الشؤون الاجتماعية

و) الشؤون الصحية

مادة ٣ : يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدولة المشتركة في الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها.

وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة، ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات في الشؤون المشار إليها في المادة السابقة وفي غيرها.

ويدخل في مهمة المجلس كذلك تقرير رسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل، لكفالة الأمن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

مادة ٤ : تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة، وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقيات، تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة.

ويجوز ان يشترك في اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى، ويحدد المجلس الأحوال التي يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل.

مادة ٥ : لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشبت بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها، أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا وملزما. وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته.

ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين أية دول أخرى من دول الجامعة، أو غيرها للتوفيق بينهما.

وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الاراء.

مادة ٦ : إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، أو خشي وقوعه للدولة المعتدى عليها، أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا.

ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء، ويصدر القرار بالإجماع فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة، لا يدخل في حساب الإجماع رأي الدولة المعتدية.

وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس، فلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغاية المبينة في الفقرة السابقة. وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة حق لأي دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده.

مادة ٧ : ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله.

وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظمها الأساسية.

مادة ٨ : تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها.

مادة ٩ : لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض والمعاهدات والاتفاقات التي سبق أن عقدتها، أو التي تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين.

مادة ١٠ : تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية، ولمجلس الجامعة ان يجتمع في أي مكان آخر يعنيه.

مادة ١١: ينعقد مجلس الجامعة انعقادا عاديا مرتين في العام في كل من شهري مارس وسبتمبر، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة.

مادة ١٢: يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين. ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة الأمين العام. ويعين الأمين العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة.

ويضع مجلس الجامعة نظاما داخليا لأعمال الأمانة العامة وشؤون الموظفين. ويكون الأمين العام في درجة سفير والأمناء المساعدون في درجة وزراء مفوضين ويعين في ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة.

مادة ١٣: يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية.

ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة في النفقات، ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الاقتضاء.

مادة ١٤: يتمتع أعضاء مجلس الجامعة وأعضاء لجانها وموظفوها الذين ينص عليهم في النظر الداخلي بالامتيازات وبالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم. وتكون مصونة حرمة المباني التي تشغلها هيئات الجامعة.

مادة ١٥: ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام ويتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسة المجلس في كل انعقاد عادي.

مادة ١٦: فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق يكتفي بأغلبية الأراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشؤون الاتية -:

أ) شؤون الموظفين

ب) اقرار ميزانية الجامعة

ج) وضع نظام داخلي لكل من المجلس واللجان والأمانة العامة

د) تقرير فض أدوار الاجتماع.

مادة ١٧: تودع الدول المشتركة في الجامعة الأمانة العامة نسخا من جميع المعاهدات والاتفاقات التي عقدتها، أو تعقدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها.

مادة ١٨: إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة. ولمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول عدا الدولة المشار إليها.

مادة ١٩: يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق، ولانشاء محكمة عدل عربية ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام.

ولا يبت في التعديل إلا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب. وللدولة التي لا تقبل التعديل ان تنسحب عند تنفيذه دون التقيد بأحكام المادة السابقة.

مادة ٢٠: يصدق على هذا الميثاق وملاحقة وفقا للنظم الأساسية المرعية في كل من الدول المتعاقدة، وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة، ويصبح الميثاق نافذا قبل من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشرة يوما من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من أربع دول.

حرر هذا الميثاق باللغة العربية في القاهرة بتاريخ ٨ ربيع الثاني سنة ١٣١٤ (٢٢ مارس سنة ١٩٤٥) من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة. وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة.

ملحق خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة

نظرا لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجانها شؤونا يعود خيرها، واثرها على العالم العربي كله، ولان أماني البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له أن يرعاها وان يعمل على تحقيقها.

فان الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص ان توصي مجلس الجامعة، عند النظر في اشتراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق بان يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع، وفيما عدا ذلك بالا يدخر جهدا لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيها وآمالها، وبأن يعمل بعد ذلك على إصلاح أحوالها وتـأميـن مستقبلها بكل مـا تهيؤه الوسـائل الساسية من أسباب.

ملحق خاص بفلسطين

منذ نهاية الحرب العظمى الماضية، سقطت عن البلاد العربية المنسلخة من الدولة العثمانية، ومنها فلسطين، ولاية تلك الدولة، وأصبحت مستقلة بنفسها، غير تابعة لاية دولة أخرى، وأعلنت معاهدة لوزان ان امرها لاصحاب الشان فيها، وإذا لم تكن قد مكنت من تولي أمورها فان ميثاق العصبة سنة ١٩١٩، لم يقرر النظام الذي وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها فوجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية امر لا شك فيه، كما أنه شك في استقلال البلاد العربية الأخرى، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة فلا يسوغ ان يكون ذلك حائلا دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة.

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية انه نظرا لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله.

ملحق خاص بتعيين الأمين العام للجامعة

اتفقت الدول الموقعة على هذا الميثاق على تعيين سعادة عبد الرحمن عزام بك أمينا عاما لجامعة الدول العربية.

ويكون تعيينه لمدة سنتين، ويحدد مجلس الجامعة فيما بعد النظام المستقبل الأمانة العامة.

نص البيان الذي اذاعته الحكومات العربية باستنكار التقسيم في تاريخ ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧

منذ تلاقت اغراض الاستعمار، واطماع الصهيونية على انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وعرب هذه البلاد في محنة، تفرض القوة عليهم جماعات أجنبية عنهم تاتيهم من الغرب والشرق بلغاتها، وعاداتها ومذاهبها الاجتماعية، ولا تلبث هذه الجماعات ان تنتزع من العرب بشتى الوسائل اراضيهم وموارد رزقهم. وهي اليوم تسلبهم اوطانهم، وقد مدت الدولة المنتدبة هؤلاء الدخلاء بالمعونة فمكنتهم من انشاء جيش مدرب مسلح انقلب في السنين الأخيرة إلى اداة ارهاب واداة شر على البلاد جميعا بما عاثوا فيها من فساد. وقد بصرت حكومات الدول العربية المنتدبة وغيرها في مناسبات كثيرة وبطرق شتى، وفي مؤتمرات متعددة بسوء المنقلب في فلسطين وكاشفتها العاقبة الوخيمة لعملها وعمل الصهيونيين وما يؤدي إليه من حروب وفتن بين المسلمين والمسيحيين من ناحية أخرى تعم الشرق باسره، وقد تمتد احقابا طويلة. ولما تفاقمت الحالة في فلسطين، وعجزت الدولة المنتدبة عن حفظ الأمن والنظام عرضت أمر الانتداب على هيئة الأمم المتحدة، فادت وفود الدول العربية في دورتي الجمعية العامة واجبها كاملا، وأظهرت حق العرب، وبغي الصهيونية، وانذرت بالعواقب الوخيمة اذا ما تجاهلت الجمعية مبادئ الحق والديموقراطية ولكن لشديد الاسف تنكرت الجمعية لذات المبادئ التي تضمنها ميثاقها فاوصت بتقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها، وهي بذلك قد هدرت حق كل شعب في اختيار مصيرة وتقريره، واخلت بمبادئ الحق والعدالة جميعا، وهي قد رسمت للتقسيم حدودا تجعله غير قابل للتنفيذ وتجعله أيضاً مصدر الاضطراب والفتنة، فادخلت فيما سمته بالدولة اليهودية أجود أراضي العرب وأوسعها رقعة وأكبر موارد الثروة الاقتصادية في البلاد واخطرها شانا، ووضعت نصف مليون من العرب مسيحيين ومسلمين تحت نير الصهيونيين وسيف ارهابهم، وهم انفسهم لا يتجاوزون عدد العرب الذي يراد وضعهم تحت سلطان الصهيونية الدخيلة، وذلك بعد أن نزعت الدولة المنتدبة من العرب سلاحهم ومكنت الصهيونية من رقابهم. وقد استفز هذا الوضع الظالم الشرق باسره بل كثرة سكان العالم أجمع، فهبت الشعوب العربية والاسلامية جميعا مندفعة لازهاق الباطل، واحقاق الحق وانقاذ عرب فلسطين

المستضعفين في أراضيهم وديارهم. وحكومات دول الجامعة العربية تقف صفا واحدا في جانب شعوبها في نضالها لدفع الظلم عن أخوانهم العرب، وتمكينهم من الدفاع عن انفسهم ولتحقيق استقلال فلسطين ووحدتها. وقد قرر رؤساء وممثلو هذه الحكومات في اجتماعهم بالقاهرة ان التقسيم باطل من أساسه، وقرروا كذلك عملا بارادة شعوبهم ان يتخذوا من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بعون ا باحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب، وسيرى العالم استحالة أخذ العرب بالعنف واخضاعهم للقوة أيا كان مصدرها، وسيرى العالم أن العرب حين دعوا إلى التمسك بقواعد الحق والعدل وحين انذروا بعواقب المغامرة الصهيونية انما كانوا طلاب حق وعدل بين الناس جميعا راغبين في استبعاد أسباب الفتن والاضطراب في الشرق الأوسط حريصين على اقرار السلام في ربوعه.

وسيرى العالم كذلك أن الذين عملوا على تقسيم فلسطين دون تدبر العواقب يتحملون وحدهم مسؤولية الفتن والاضطرابات التي أثاروها والتي لا يعلم مداها. أما وقد تغلب الشهوات والأغراض حتى في ساحة الأمم المتحدة، وأغلقت أبواب الحق والعدل في وجوه العرب فانهم قد وطدوا العزم على خوض المعركة التي حملوا عليها وعلى السير بها حتى نهايتها الظافرة بإذن ا ، فتستقر بمبادئ الأمم المتحدة في نصابها السليم، وتسود في الأراضي المقدسة مبادئ العدالة والمساواة بين الناس أجمعين.

ملحق رقم (٣)

THE COVENANT OF THE LEAGUE OF NATIONS

THE HIGH CONTRACTING PARTIES

In order to promote international cooperation and to achieve international peace and security by the acceptance of obligations not to resort to war,

By the prescription of open, just and honorable relations between nations,

By the firm establishment of the understandings of international law as the actual rule of conduct among governments, and by the maintenance of justice and a scrupulous respect for all treaty obligations in the dealings of organized peoples with one another,

Agree to this Covenant of the League of Nations.

ARTICLE 1

The original Members of the League of Nations shall be those of the Signatories which are named in the Annex to this Covenant and also such of those other States named in the Annex as shall accede without reservation to this Covenant. Such accession shall be effected by a Declaration deposited with the Secretariat within two months of the coming into force of the Covenant. Notice thereof shall be sent to all other Members of the League.

Any fully self-governing States, Dominion, or Colony not named in the Annex may become a Member of the League if its admission is agreed to by two-thirds of the Assembly, provided that it shall give effective guarantees of its sincere intention to observe its international obligations, and shall accept such regulations as may be prescribed by the League in regard to its military, naval, and air forces and armaments.

Any Member of the League may, after two years' notice of its intention so to do, withdraw from the League, provided that all its international obligations and all its obligations under this Covenant shall have been fulfilled at the time of its withdrawal.

ARTICLE 2

The action of the League under this Covenant shall be effected through the instrumentality of an Assembly and of a Council, with a permanent Secretariat,

ARTICLE 3

The Assembly shall consist of Representatives of the Members of the League.

The Assembly shall meet at stated intervals and from time to time as occasion may require at the Seat of the League or at such other place as may be decided upon.

The Assembly may deal at its meetings with any matter within the sphere of action of the League or affecting the peace of the world.

At meetings of the Assembly each Member of the League shall have one vote, and may not have more than three Representatives.

ARTICLE 4

The Council shall consist of Representatives of the Principal Allied and Associated Powers, together with Representatives of four other Members of the League. These four Members of the League

shall be selected by the Assembly from time to time in its discretion. Until the appointment of the Representatives of the four Members of the League first selected by the Assembly, Representatives of Belgium, Brazil, Spain, and Greece shall be members of the Council.

With the approval of the majority of the Assembly, the Council may name additional Members of the League whose Representatives shall always be members of the Council; the Council with like approval may increase the number of Members of the League to be selected by the Assembly for representation on the Council.

The Council shall meet from time to time as occasion may require, and at least once a year, at the Seat of the League, or at such other place as maybe decided upon.

The Council may deal at its meetings with any matter within the sphere of action of the League or affecting the peace of the world.

Any Member of the League not represented on the Council shall be invited to send a Representative to sit as a member at any meeting of the Council during the consideration of matters specially affecting the interests of that Member of the League.

At meetings of the Council shall have one vote, and may have not more than one Representative.

ARTICLE 5

Except where otherwise expressly provided in this Covenant or by the terms of the present Treaty, decisions at any meeting of the Assembly or of the Council shall require the agreement of all the Members of the League represented by the meeting.

All matters of procedure at meetings of the Assembly or of the Council, including the appointment of Committees to investigate particular matters, shall be regulated by Assembly or by the Council and may be decided by a majority of the Members of the League represented at the meeting.

The first meeting of the Assembly and the first meeting of the Council shall be summoned by the President of the United States of America.

ARTICLE 6

The permanent Secretariat shall be established at the Seat of the League. The secretariat shall comprise a Secretary General and such secretaries and staff as may be required.

The fist secretary General shall be the person named in the Annex; thereafter the Secretary General shall be appointed by the Council with the approved of the majority of the Assembly.

The secretaries and staff of the Secretariat shall be appointed by the Secretary General with the approval of the Council.

The Secretary General shall act in that capacity at all meetings of the Assembly and of the Council.

The expenses of the Secretariat shall be borne by the Members of the League in accordance with the apportionment of the expenses of the International Bureau of the Universal Postal Union.

ARTICLE 7

The Seat of the League is established at Geneva.

The Council may at any time decide that the Seat of the League shall be established elsewhere.

All positions under or in connection with the League, including the Secretariat, shall be open equally to men and women.

Representatives of the Members of the League and officials of the League when engaged on the business of the League shall enjoy diplomatic privileges and immunities.

The buildings and other property occupied by the League or its officials or by Representatives

attending its meetings shall be inviolable.

ARTICLE 8

The Members of the League recognize that the maintenance of peace requires the reduction of national armaments to the lowest point consistent with national safety and the enforcement by common action of international obligations.

The Council, taking account of the geographical situation and circumstance of each State, shall formulate plans for such reduction for the consideration and action of the several Governments.

Such plans shall be subject to reconsideration and revision at least every ten years.

After these plans shall have been adopted by the several Governments, the limits of armaments therein fixed shall not be exceeded without the concurrence of the Council.

The Members of the League agree that the manufacture by private enterprise of munitions and implements of war is open to grave objections. The Council shall advise how the evil effects attendant upon such manufacture can be prevented, due regard being had to the necessities of those Members of the League which are not able to manufacture the munitions and implements of was necessary for their safety.

The Members of the League undertake to interchange full and frank information as to the scale of their armaments, their military, naval, and air programs and the condition of such of their industries as are adaptable to war-like purpose.

ARTICLE 9

A permanent Commission shall be constituted to advise the Council on the execution of the provisions of Articles 1 and 8 and on military, naval, and air questions generally.

ARTICLE 10

The Members of the League undertake to respect and preserve as against external aggression the territorial integrity and existing political independence of all Members of the League. In case of any such aggression or in case of any threat of danger of such aggression the Council shall advise upon the means by which this obligation shall be fulfilled.

ARTICLE 11

Any war or threat of war, whether immediately affecting any of the Members of the League or not, is hereby declared a matter of concern to the whole League, and the League shall take any action that may be deemed wise and effectual to safeguard the peace of nations. In case any emergency should arise the Secretary General shall on the request of any Member of the League forthwith summon a meeting of the Council.

It is also declared to be the friendly right of each Member of the League to bring to the attention of the Assembly or of the Council any circumstance whatever affecting international relations which threaten to disturb international peace or the good understanding between nations upon which peace depends.

ARTICLE 12

The Members of the League agree that if there should arise between them any dispute likely to lead to a rupture, they will submit the matter either to arbitration or to inquiry by the Council, and they agree in no case to resort to war until three months after the award by the arbitrators or the report by the Council.

In any case under this Article the award of the arbitrators shall be made within a reasonable time, and the report of the Council shall be made within six months after the submission of the dispute.

ARTICLE 13

The Members of the League agree that whenever any dispute shall arise between them which they recognize to be suitable for submission to arbitration and which cannot be satisfactorily settled by diplomacy, they will submit the whole subject matter to arbitration.

Disputes as to the interpretation of a treaty, as to any question of international law, as to the existence of any fact which if established would constitute a breach of any international obligation, or as to the extent and nature of the reparation to be made for any such breach, are declared to be among those which are generally suitable for submission to arbitration.

For the consideration of any such dispute the court of arbitration to which the case is referred shall be the Court agreed on by the parties to the dispute or stipulated in any convention existing between them.

The Members of the League agree that they will carry out in full good faith any award that may be rendered, and that they will not resort to war against a Member of the League which complies therewith. In the event of any failure to carry out such an award, the Council shall propose what steps should be taken to give effect thereto.

ARTICLE 14

The Council shall formulate and submit to the Members of the League for adoption plans for the establishment of a Permanent Court of international Justice. The Court shall be competent to hear and determine any dispute of an international character which the parties thereto submit to it. The Court may also give an advisory opinion upon any dispute or question referred to it by the Council or by the Assembly.

ARTICLE 15

If there should arise between Members of the League any dispute likely to lead to a rupture, which is not submitted to arbitration in accordance with Article 13, the Members of the League agree that they will submit the matter to the Council. Any party to the dispute may effect such submission by giving notice of the existence of the dispute to the Secretary General, who will make all necessary arrangements for a full investigation and consideration thereof.

For this purpose the parties to the dispute will communicate to the Secretary General, as promptly as possible, statement of their case with all the relevant facts and papers, and the Council may forthwith direct the publication thereof.

The council shall endeavor to effect a settlement of the dispute, and if such efforts are successful, a statement shall be made public giving such facts and explanations regarding the dispute and the terms of settlement thereof as the Council may deem appropriate.

If the dispute is not thus settled, the Council either unanimously or by a majority vote shall make or publish a report containing a statement of the facts of the dispute and the recommendations which are deemed just and proper in regard thereto.

Any Member of the League represented on the Council may public a statement of the facts of the dispute and of its conclusions regarding the same.

If a report by the Council is unanimously agreed to by the members thereof other than the Representatives of one or more of the parties to the dispute, the Members of the League agree that they will not to war with any party to the dispute which complies with the recommendations of the report.

If the Council fails to reach a report which is unanimously agreed to by the members thereof, other than the Representatives of one or more of the parties to the dispute, the Members of the League reserve to themselves the right to take such action as they shall consider necessary for the maintenance of right and justice.

If the dispute between the parties is claimed by one of them, and is found by the Council, to arise out of a matter which by international law is solely within the domestic jurisdiction of that party, the Council shall so report, and shall make no recommendation as to its settlement.

The Council may in any case under this Article refer the dispute to the Assembly. The dispute shall be so referred at the request of either party to the dispute, provided that such request be made within fourteen days after the submission of the dispute to the Council.

In any case referred to the Assembly, all the provisions of this Article and of Article 12 relating to the action and powers of the Council shall apply to the action and powers of the Assembly, provided that a report made by the Assembly, if concurred in by the Representatives of those Members of the League represented on the Council and of a majority of the other Members of the League, exclusive in each case of the Representatives of the parties to the dispute, shall have the same force as a report by the Council concurred in by all the members thereof other than the Representatives of one or more of the parties to the dispute.

ARTICLE 16

Should any Member of the League resort to war in disregard of its covenants under Articles 12, 13, or 15, it shall *ipso facto* be deemed to have committed an act of war against all other members of the league, which hereby undertake immediately to subject it to the severance of all trade or financial relations, the prohibitions of all intercourse between their nationals of the covenant-breaking States, and the prevention of all financial, commercial, or personal intercourse between the nationals of the covenant-breaking State and the nationals of any other State, whether a Member of the League or not.

It shall be the duty of the Council in such case to recommend to the several Governments concerned what effective military, naval, or air force the Members of the League shall severally contribute to the armed forces to be used to protect the covenants of the League.

The Members of the League agree, further, that they will mutually support one another in the financial and economic measures which are taken under this Article, in order to minimize the loss and inconvenience resulting from the above measures, and that they will mutually support one another in resisting any special measures aimed at one of their number by the covenant, breaking States, and that they will take the necessary steps to afford passage through their territory to the forces of any of the Members of the League which are cooperating to protect the covenants of the League.

Any Member of the League which has violated any covenant of the League may be declared to be no longer a Member of the League by a vote of the Council concurred in by the Representatives of all the other Members of the League represented thereon.

ARTICLE 17

In the event of a dispute between a Member of the League and a State which is not a Member of the League, or between States not Members of the League, the State or States, not Members of the League shall be invited to accept the obligations of membership in the League for the purposes of such dispute, upon such conditions as the Council may deem just. If such invitation is accepted, the provisions of Articles 12 to 16 inclusive shall be applied with such modifications as may be deemed necessary by the Council.

Upon such invitation being given the Council shall immediately institute an inquiry into the circumstances of the dispute an inquiry into the circumstances of the dispute and recommend such action as may seem best and most effectual in the circumstances.

If a State so invited shall refuse to accept the obligations of membership in the League for the purposes of such dispute, and shall resort to war against a Member of the League, the provisions of Article 16 shall be applicable as against the State taking such action.

If both parties to the dispute when so invited refuse to accept the obligations of membership in the League for the purpose of such dispute, the Council may take such measures and make such recommendations as will prevent hostilities and will result in the settlement of the dispute.

ARTICLE 18

Every treaty or international engagement entered into hereafter by any Member of the League shall be forthwith registered with the Secretariat and shall as soon as possible be published by it. No such treaty or international engagement shall be binding until so registered.

ARTICLE 19

The Assembly may from time to time advise the reconsideration by Members of the League of treaties which have become inapplicable and the consideration of international conditions whose continuance might endanger the peace of the world.

ARTICLE 20

The Members of the League severally agree that this Covenant is accepted as abrogating all obligations or understandings *inter se* which are inconsistent with the terms thereof, and solemnly undertake that they will not hereafter enter into any engagements inconsistent with the terms thereof.

In case any Member of the League shall, before becoming a Member of the League, have undertaken any obligations inconsistent with the terms of this Covenant, it shall be the duty of such Member to take immediate steps to procure its release from such obligations.

ARTICLE 21

Nothing in this Covenant shall be deemed to affect the validity of international engagements, such as treaties of arbitration or regional understanding like the Monroe doctrine, for securing the maintenance of peace.

ARTICLE 22

To those colonies and territories which as a consequence of the late war have ceased to be under the sovereignty of the States which formerly governed them and which are inhabited by peoples not yet able to stand by themselves under the strenuous conditions of the modern world, there should be applied the principle that the well-being and development of such peoples form a sacred trust of civilization and that securities for the performance of this trust should be embodied in this Covenant.

The best method of giving practical effect to this principle is that the tutelage of such peoples should be entrusted to advanced nations who by reason of their resources, their experience or their geographical position can best undertake this responsibility, and who are willing to accept it, and that this tutelage should be exercised by them as Mandatories on behalf of the League.

The character of the mandate must differ according to the stage of the development of the people, the geographical situation of the territory, its economic conditions, and other similar circumstances.

Certain communities formerly belonging to the Turkish Empire have reached a stage of development where their existence as independent nations can be provisionally recognized subject to the rendering of administrative advice and assistance by a Mandatory until such time as they are able to stand alone. The wishes of these communities must be a principal consideration in the selection of the Mandatory.

Other peoples, especially those of Central Africa, are at such a stage that the Mandatory must be responsible for the administration of the territory under conditions which will guarantee freedom of conscience and religion, subject only to the maintenance of public order and morals, the prohibition of abuses such as the slave trade, the arms traffic, and the liquor traffic, and the prevention of the establishment of fortifications or military and naval bases and of military training of the natives for other than police military training of the natives for other than police purposes and the defence of territory, and will also secure equal opportunities for the trade and commerce of other Members of the League.

There are territories, such as South-West Africa and certain of the Sough Pacific Islands, which, owing to the sparseness of their population, or their small size, or their remoteness from the centers of civilization, or their geographical contiguity to the territory of the Mandatory, and other circumstances, can be best administered under the laws of the Mandatory as integral portions of its territory, subject to the safeguards above mentioned in the interests of the indigenous population.

In every case of mandate, the Mandatory shall render to the Council an annual report in reference to the territory committed to its charge.

The degree of authority, control, or administration to be exercised by the Mandatory shall, if not previously agreed upon by the Members of the League, be explicitly defined in each case by the Council.

A permanent Commission shall be constituted to receive and examine the annual reports of the Mandatories relating to the observance of the mandates.

ARTICLE 23

Subject to and in accordance with the provisions of international conventions existing or hereafter to be agreed upon, the Members of the League:

(a) will endeavor to secure and labor for men, women, and children, both in their own countries and in all countries to which their commercial and industrial relations extend, and for that purpose will establish and maintain the necessary international organizations ;

(b) undertake to secure just treatment of the native inhabitants of territories under their control ;

(c) will entrust the League with the general supervision over the execution of agreements with regard to the traffic in women and children, and the traffic in opium and other dangerous drugs ;

(d) will entrust the League with the general supervision of the trade in arms and ammunition with the countries in which the control of this traffic is necessary in the common interest;

(e) will make provision to secure and maintain freedom of communications and of transit and equitable treatment for the commerce of all Members of the League. In this connection, the special necessities of the regions devastated during the war of 1914-1918 shall be borne in mind;

(f) will endeavor to take steps in matters of international concern for the prevention and control of disease.

ARTICLE 24

There shall be placed under the direction of the League all international bureaus already established by general treaties if the parties to such treaties consent. All such international bureaus and all commissions for the regulations of matters of international interest hereafter constituted shall be placed under the direction of the League.

In all matters of international interest which are regulated by general conventions but which are not placed under the control of international bureaus or commissions, the Secretariat of the League shall, subject to the consent of the Council and if desired by the parties, collect and distribute all relevant information and shall render any other assistance which may be necessary or desirable.

The Council may include as part of the expenses of the Secretariat the expenses of any bureau or commission which is placed under the direction of the League.

ARTICLE 25

The Members of the League agree to encourage and promote the establishment and cooperation of duly authorized voluntary national Red Cross organizations having as purposes the improvement of health, the prevention of disease, and the mitigation of suffering throughout the world.

ARTICLE 26

Amendments to this Covenant will take effect when ratified by the Members of the League whose representatives compose the Council and by a majority of the Members of the League whose Representatives compose the Assembly.

No such amendment shall bind any Member of the League which signifies its dissent there from, but in that case it shall cease to be a Member of the League.

ANNEX

1. ORIGINAL MEMBERS OF THE LEAGUE OF NATIONS SIGNATORIES OF THE TREATY OF PEACE

UNITED STATES OF	HAITI
AMERICA	HEDJAZ
BELGIUM	HONDURAS
BOLIVIA	ITALY
BRAZIL	JAPAN
BRITISH EMPIRE	LIBERIA
CANADA	NICARAGUA
AUSTALIA	PANAMA
SOUTH AFRICA	PERU
NEW ZEALAND	POLAND
INDIA	PORTUGAL
CHINA	ROUMANIA
CUBA	SERB-CROAT-ECUADOR
FRANCE	SLOVENE STATE
GREECE	SIAM
GUATEMALA	CZECHO-SLOVAKIA
	URUGUAY

STATES INVITED TO ACCEDE TO THE COVENANT

ARGENTINE REPUBLIC	PERSIA
CHILI	SALVADOR
COLOMBIA	SPAIN
NETHERLANDS	SWITERLAND
NORWAY	VENERUELA
PARAGUAY	

2. FIRST SECRETARY GENERAL OF THE LEAGUE OF NATIONS

The Honorable Sir James Eric Drummond, K.C.M.G., C.B.

ملحق رقم (٤)

الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨

الباب الأول: الدولة العربية المتحدة

مادة ١ - الدولة العربية المتحدة جمهورية ديموقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الأمة العربية.

مادة ٢- الجنسية في الدولة المتحدة يحددها القانون، ويتمتع بجنسية الدولة المتحدة كل من يحمل الجنسية السورية أو المصرية أو يستحق أياً منهما بموجب القوانين والأحكام السارية في سوريا ومصر عند العمل بهذا الدستور.

الباب الثاني: المقومات الأساسية للمجتمع

مادة ٣- التضامن الاجتماعي أساس المجتمع

مادة ٤ - ينظم الاقتصاد القومي وفقاً لخطط مرسومة، تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة.

مادة ٥- الملكية الخاصة مصونة، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون.

مادة ٦- العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة.

الباب الثالث: الحقوق والواجبات العامة

مادة ٧- المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

مادة ٨- لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها.

مادة ٩- تسليم اللاجئين السياسيين محظور.

مادة ١٠- الحريات العامة مكفولة في حدود القانون.

مادة ١١- الدفاع عن الوطن واجب مقدس، وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين، والتجنيد الإجباري وفقاً للقانون.

الباب الرابع: نظام الحكم

الفصل الأول – رئيس الدولة :

مادة ١٢- رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية. ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين في الدستور.

الفصل الثاني – السلطة التشريعية :

مادة ١٣- يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة، يحدد عدد أعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية، ويشترط أن يكون نصفهم على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري.

مادة ١٤- يتولى مجلس الأمة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين في هذا الدستور.

مادة ١٥- يجب ألا يقل سن عضو مجلس الأمة عن ٣٠ سنة ميلادية.

مادة ١٦- مقر مجلس الأمة مدينة القاهرة، ويجوز دعوته للانعقاد في جهة أخرى بناءً على طلب رئيس الجمهورية.

مادة ١٧- يدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة للانعقاد، ويفض دورته.

مادة ١٨- لا يجوز أن يجتمع مجلس الأمة دون دعوة في غير دور الانعقاد، وإلا كان اجتماعه باطلاً، وبطلت بحكم القانون القرارات التي تصدر منه.

مادة ١٩- يقسم عضو مجلس الأمة أمام المجلس، في جلسة علنية قبل أن يتولى عمله، القسم التالي: أقسم با العظيم أن أحافظ مخلصاً على الجمهورية العربية المتحدة ونظامها، وأن أرعى مصالح الشعب وسلامة الوطن، وأن أحترم الدستور والقانون.

مادة ٢٠- ينتخب مجلس الأمة في أول اجتماع عادي له رئيساً ووكيلين.

مادة ٢١- جلسات مجلس الأمة علنية، ويجوز انعقادها في جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو ٢٠ من أعضائه. ثم يقرر المجلس إذا ما كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أو سرية.

مادة ٢٢- لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة، ولا يجوز تشريع قانون إلا بعد أخذ الرأي فيه، مادة مادة.

مادة ٢٣- يضع مجلس الأمة لائحته الداخلية لتنظيم كيفية أدائه لعمله.

مادة ٢٤- لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات، وتجري المناقشة في الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من يوم تقديمه، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير.

مادة ٢٥- يجوز لعشرين من أعضاء مجلس الأمة أن يقبلوا طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي فيه.

مادة ٢٦- لمجلس الأمة إبداء رغبات أو اقتراحات للحكومة في المسائل العامة.

مادة ٢٧- إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون، ولا يعفى أحد من أدائها في غير الأحوال المبينة في القانون. ولا يجوز تكليف أحد أو أداء غير ذلك من الضرائب والرسوم إلا في حدود القانون.

مادة ٢٨- ينظم القانون القواعد الأساسية لجباية الأموال العامة وإجراءات صرفها.

مادة ٢٩- لا يجوز للحكومة عقد قرض، أو الارتباط بمشروع يترتب عليه إنفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة مجلس الأمة.

مادة ٣٠- لا يجوز منح احتكار إلا بقانون وإلى زمن محدد.

مادة ٣١- يعين القانون طريقة إعداد الميزانية وعرضها على مجلس الأمة، كما يحدد السنة المالية.

مادة ٣٢- يجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل، لبحثه واعتماده، وتقر الميزانية باباً باباً، ولا يجوز لمجلس الأمة إجراء أي تعديل في المشروع إلا بموافقة الحكومة.

مادة ٣٣- يجب موافقة مجلس الأمة على نقل أي مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية، وكذلك كل مصروف غير وارد فيها أو زائد على تقديراتها.

مادة ٣٤- الميزانيات المستقلة والملحقة تجري عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة.

مادة ٣٥- ينظم القانون الأحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الأخرى.

مادة ٣٦- لا يجوز في أثناء دورة انعقاد مجلس الأمة وفي غير حالة التلبس بالجريمة أن تتخذ ضد أي عضو من أعضائه إجراءات جنائية إلا بإذن المجلس. وفي حالة اتخاذ أي إجراءات في غيبة المجلس يجب إخطاره بها.

مادة ٣٧- لا يجوز إسقاط عضوية أحد من أعضاء مجلس الأمة إلا بقرار من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه، بناء على اقتراح من الأعضاء، وذلك إذا فقد الثقة والاعتبار.

مادة ٣٨- لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الأمة، فإذا حل المجلس وجب تشكيل المجلس الجديد ودعوته للانعقاد خلال ستين يوماً من تاريخ الحل.

مادة ٣٩- إذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة. ولا يجوز عدم الثقة بالوزير إلا بعد استجواب يوجه إليه. ويكون الطلب بناء على اقتراح ٢٠ عضواً من أعضاء المجلس. ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب إلا قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه. ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب إلا قبل ثلاثة أيام من تقديمه. ويكون سحب الثقة بالوزير بأغلبية أعضاء المجلس.

مادة ٤٠- لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولي الوظائف العامة، ويحدد القانون أحوال عدم الجمع الأخرى.

مادة ٤١- لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يعين في مجلس إدارة شركة في أثناء عضويته، إلا في الأحوال التي يحددها القانون.

مادة ٤٢- لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يشتري أو يستأجر من أموال الدولة، أو يؤجرها أو يبيعها من أمواله، أو أن يقاضيها عليه.

مادة ٤٣- يتقاضى مجلس الأمة مكافأة يحددها القانون.

الفصل الثالث- السلطة التنفيذية :

مادة ٤٤- يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ، ويمارسها على الوجه المبين في الدستور.

مادة ٤٥- لا يجوز لرئيس الجمهورية في أثناء مدة رياسته أن يزاول مهنة حرة، أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً، أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة، أو أن يبيعها أو يؤجرها شيئاً من أمواله، أو أن يقاضيها عليه.

مادة ٤٦- لرئيس الجمهورية أن يعين نائباً لرئيس الجمهورية أو أكثر، ويعفيهم من مناصبهم.

مادة ٤٧- يعين رئيس الجمهورية الوزراء، ويعفيهم من مناصبهم. ويجوز تعيين وزراء دولة ونواب للوزراء. ويتولى كل وزير الإشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة التي يضعها رئيس الجمهورية.

مادة ٤٨- لا يجوز لنائب رئيس الجمهورية، أو للوزير في أثناء مدة توليه منصبه أن يزاول مهنة حرة، أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً، أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة، أو أن يبيعها أو يؤجرها شيئاً من أمواله، أو أن يقاضيها عليه.

مادة ٤٩- لرئيس الجمهورية ومجلس الأمة حق إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يقع منه من جرائم في تأدية أعمال وظيفته، ويكون قرار مجلس الأمة باتهام الوزير بناء على اقتراح مقدم من خمس أعضائه على الأقل، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية أعضاء المجلس.

مادة ٥٠- لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها وإصدارها.

مادة ٥١- إذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون، رده إلى مجلس الأمة في مدة ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ المجلس إياه، فإذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانوناً وأصدر.

مادة ٥٢- إذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم إلى المجلس وأقره بموافقة ثلثي أعضائه، اعتبر قانوناً وأصدر.

مادة ٥٣- لرئيس الجمهورية أن يصدر أي تشريع أو قرار، مما يدخل أصلاً في اختصاص مجلس الأمة إذا دعت الضرورة إلى اتخاذه في غياب المجلس، على أن يعرض عليه فور انعقاده، فإذا اعترض المجلس على ما أصدره رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي أعضائه، سقط ما له من أثر من تاريخ الاعتراض.

مادة ٥٤- يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة، ويشرف على إدارتها.

مادة ٥٥- رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.

مادة ٥٦- رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات، ويبلغها لمجلس الأمة، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة، على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو تتعلق بحقوق السيادة أو التي تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الميزانية، لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة.

مادة ٥٧- لرئيس الجمهورية حق إعلان حالة الطوارئ.

مادة ٥٨- تتكون الجمهورية العربية المتحدة من إقليمين هما مصر وسوريا، ويشكل لكل منهما مجلس تنفيذي يعين بقرار من رئيس الجمهورية، ويختص بدراسة وفحص الموضوعات التي تتعلق بتنفيذ السياسة العامة للإقليم.

الفصل الرابع- القضاء :

مادة ٥٩- القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأي سلطة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة.

مادة ٦٠- القضاة غير قابلين للعزل، وذلك على الوجه المبين في القانون.

مادة ٦١- يرتب القانون جهاز القضاء ويعين اختصاصاته.

مادة ٦٢- جلسات المحاكم علنية، إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام والآداب.

مادة ٦٣- تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة.

الباب الخامس: أحكام عامة

مادة ٦٤- مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية العربية المتحدة.

مادة ٦٥- يبين القانون العلم الوطني والأحكام الخاصة به، كما يبين القانون شعار الدولة والأحكام الخاصة به.

مادة ٦٦- لا تشري أحكام القانون إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها. ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمة.

مادة ٦٧- تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها، ويعمل بها بعد عشرة أيام من تاريخ نشرها، ويجوز مد هذا الميعاد أو تقصيره بنص خاص في القانون.

الباب السادس: أحكام انتقالية وختامية

مادة ٦٨- كل ما قررته التشريعات المعمول بها في كل من إقليمي مصر وسوريا عند العمل بهذا الدستور، تبقى سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها عند إصدارها. ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها وفقاً للنظام المقرر بهذا الدستور.

مادة ٦٩- لا يترتب على العمل بهذا الدستور الإخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الأجنبية، وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها عند إبرامها، ووفقاً لقواعد القانون الدولي.

مادة ٧٠- إلى أن يتم تنفيذ الخطوات النهائية لوضع ميزانية واحدة، تصدر إلى جانب ميزانية الدولة ميزانية خاصة يعمل بها في كل من النطاق الإقليمي الحالي لكل من سوريا ومصر.

مادة ٧١- يستمر ترتيب المصالح العامة والنظم الإدارية القائمة عند العمل بهذا الدستور، معمولاً بها في كل من سوريا ومصر إلى أن يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية.

مادة ٧٢- يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف القومية، ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية.

مادة ٧٣- يعمل بهذا الدستور المؤقت إلى حين إعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي للجمهورية العربية المتحدة.

ملحق رقم (٥)

دستور الاتحاد العربي

الفصل الأول : الأسس العامة

المادة ١ – يتكون الاتحاد العربي من المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية وعضويته مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه مع حكومة الاتحاد.

المادة ٢ – مع مراعاة أحكام هذا الدستور تحتفظ كل دولة من أعضاء الاتحاد بشخصيتها الدولية المستقلة وبنظام الحكم القائم فيها.

المادة ٣ – المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي سبق أن ارتبطت بها أية دولة من أعضاء الاتحاد قبل قيام الاتحاد أو قبل انضمامها إليه تبقى مرعية بالنسبة إلى الدولة التي عقدتها وغير ملزمة للأعضاء الآخرين. أما المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي تعقد ذلك فتكون من اختصاص وسلطة حكومة الاتحاد.

المادة ٤ – تتألف حكومة الاتحاد من رئيس الاتحاد وسلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية.

المادة ٥ – **أ**- يكون ملك العراق رئيساً وفي حالة غيابه يكون ملك الأردن رئيساً للاتحاد، وإذا غاب كلا الملكين يعين رئيس الاتحاد بموافقة مجلس وزراء الاتحاد نائباً أو هيئة نيابة عنه لممارسة صلاحياته مدة غيابه وله أن يحدد الاختصاصات التي يمارسها النائب أو هيئة النيابة.

ب- عند انضمام دول أخرى إلى الاتحاد يعاد النظر في وضع رئاسة الاتحاد حسب مقتضيات الأحوال.

المادة ٦ – يكون مقر حكومة الاتحاد بصورة دورية في بغداد لمدة ستة أشهر من السنة وفي عمّان لستة أشهر أخرى يجوز بالاتفاق بين حكومات الدول الأعضاء تغيير هذا الترتيب أو تعيين مقر دائم لحكومة الاتحاد حسب مقتضيات الأحوال.

المادة ٧ – أ- يكون علم الاتحاد على الشكل والمقاييس التالية : -

طوله ضعفا عرضه ومقسم أفقياً إلى ثلاثة ألوان متساوية ومتوازية أعلاها الأسود فالأبيض فالأخضر يوضع عليها من ناحية السارية مثلث أحمر متساوي الأضلاع تكون قاعدة مساوية لعرض العلم.

ب- يعين شعار الاتحاد وشاراته وأوسمته ونشيده الوطني بقوانين خاصة.

ج- تحتفظ كل دولة من الدول الأعضاء بعلمها الخاص.

المادة ٨ – يتمتع المواطنون في بلاد الاتحاد العربي على اختلاف أجناسهم وأديانهم ووفق القوانين المرعية بالحريات والحقوق التي التي كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويكون لكل فرد منهم حرية التملك والتنقل في جميع أنحاء الاتحاد وحرية السكن والإقامة في أي جهة من جهاته واختيار المهنة وممارسة أية حرفة أو تجارة أو عمل والالتحاق بالمعاهد التعليمية.

الفصل الثاني : السلطة التشريعية

المادة ٩ – السلطة التشريعية للاتحاد منوطة بمجلس الاتحاد ورئيس الاتحاد.

المادة ١٠ – **أ**- يتألف مجلس الاتحاد من أربعين عضوا عشرون منهم من العراق وعشرون من الأردن.

ب- يمثل كل لواء من ألوية المملكتين بعضو واحد على الأقل ويجري انتخاب هؤلاء وفق القانون.

ج- يعين كل من ملكي الأردن والعراق العدد الباقي من المجموع المقرر بموجب الفقرة (أ) السابقة على أن لا يقل هؤلاء عن خمسة ولا يزيد على سبعة لكل من الدولتين.

د- ع مراعاة النسبة العددية المبينة في الفقرة (أ) السابقة يجوز إعادة النظر في تحديد مجموع أعضاء المجلس وطريقة اختيارهم بقانون.

هـ -يؤلف مجلس الاتحاد الأول بانتخاب الأعضاء المنصوص عليهم في الفترة (ب) من قبل مجلس النواب في كل من الدولتين من بين أعضائه ويجري تعيين العدد الباقي وفق الفقرة (جـ) السابقة.

و-لا يجوز للنواب المنتخبين لعضوية مجلس الاتحاد بموجب الفقرة (هـ) السابقة أن يحتفظوا بمقاعدهم في مجلس النواب الذي انتخبهم.

ز- لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الاتحاد وعضوية مجلس الأمة في أي من الدولتين وعلى العضو الذي ينتخب أو يعين لمجلس الاتحاد أن يختار إحدى العضويتين خلال ثمانية أيام من تاريخ انتخابه أو تعيينه.

المادة ١١- أ- لا يجوز الجمع بين عضوية الجمع بين عضوية مجلس الاتحاد ووظيفة عامة أو خدمة لدى شخص متعاقد مع أحدى السلطات العامة في أي من دول الاتحاد ويستثنى من ذلك مستأجرون أراضي الحكومة وسائر أملاكها ويقصد بالوظيفة العامة كل وظيفة يتناول صاحبها راتبه من خزانة أية دولة من الدول الأعضاء.

ب- على كل عضو من أعضاء مجلس الاتحاد قبل مباشرة أعماله أن يقسم أمام المجلس يميناً هذا نصها :

" اقسم با العيظم أن أكون مخلصاً للاتحاد العربي وأن أحافظ على دستور الاتحاد وأن أقوم بالواجبات الموكولة إليّ بأمانة ".

المادة ١٢ – يدعو رئيس الاتحاد مجلس الاتحاد للاجتماع ويفضه وفق أحكام هذا الدستور.

المادة ١٣- أ- مدة مجلس الاتحاد أربع سنوات ميلادية ولكل سنة دورة عادية تبدأ في يوم أول سبت من شهر كانون الثاني وإذا كان الويم المذكور عطلة رسمية في أول يوم يليها وإذا لم يدع المجلس للاجتماع في الموعد المذكور فيجتمع بحكم الدستور.

ب- لرئيس الاتحاد بأمر اتحادي ينشر في الجريدة الرسمية أن يؤجل جلسات مجلس الاتحاد مرتين فقط على أن لا يزيد مجموع مدد هذه التأجيلات في عضون أية دورة عادية واحدة على شهرين ولا تدخل مدد هذه التأجيلات في حساب مدة الدورة.

المادة ١٤- أ- مدة الدورة العادية أربعة أشهر ويجوز لرئيس الاتحاد تمديدها عند الحاجة.

ب- لرئيس الاتحاد أن يدعو المجلس للاجتماع في دورات غير عادية عند الحاجة أو بناء على طلب بذلك موقع عليه من أغلبية مجموع أعضاء المجلس للنظر في أمور معينة ثم يعلن رئيس الاتحاد فض الدورة غير العادية ولا يجوز للمجلس أن يبحث في أية دورة غير عادة إلا في الأمور المعينة التي انعقدت من أجلها تلك الدورة.

المادة ١٥- يفتتح رئيس الاتحاد الدورة العادية لمجلس الاتحاد بإلقاء خطاب افتتاح يتضمن سياسة الاتحاد العامة وله أن ينيب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء ليقوم بمراسيم الافتتاح وإلقاء الخطاب، ويقدم مجلس الاتحاد رده على خطاب الافتتاح خلال مدة لا تتجاوز الأسبوعين.

المادة ١٦- أ- ينتخب مجلس الاتحاد من بين أعضائه في بدء كل دورة عادية رئيسا له ونائبين للرئيس ويجوز إعادة انتخابهم.

ب- إذا اجتمع المجلس في دورة غير عادية ولم يكن له رئيس فينتخب المجلس رئيساً له لمدة تنتهي في أول الدورة العادية.

المادة ١٧- تكون جلسات المجلس علنية على أنه يجوز عقد جلسات سرية بناء على طلب الوزير المختص أو رئيس مجلس الاتحاد أو عشرة من الأعضاء على الأقل.

المادة ١٨- يتقاضى رئيس وأعضاء مجلس الاتحاد مخصصات تحدد بقانون.

المادة ١٩ - يضع المجلس نظامه الداخلي.

المادة ٢٠ - يجوز لأي عضو من أعضاء المجلس أن يستقيل بكتاب يقدمه إلى رئيس المجلس وعلى الرئيس أن يعرض الاستقالة على المجلس الذي له أن يقرر قبولها أو رفضها.

المادة ٢١ - لا تعتبر جلسة المجلس قانونية إلا بحضور ثلثي أعضاء المجلس وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين إلا في الحالات التي بإعطائه صوت الترجيح عند تساوي الأصوات.

المادة ٢٢-أ- لا يوقف أحد أعضاء مجلس الاتحاد ولا يحاكم خلال مدة اجتماع المجلس ما لم يوافق المجلس على ذلك بأغلبية مطلقة إلا إذا قبض عليه في حالة التلبس بجريمة جنائية، وفي مثل هذه الحالة يجب إعلام المجلس بذلك عند اجتماعه.

ب- لا يؤاخذ عضو المجلس بسبب أية أفكار أو آراء يبديها أثناء تأدية أعماله في المجلس.

المادة ٢٣- أ-إذا فقد أي عضو من أعضاء مجلس الاتحاد الأهلية بموجب قوانين الدولة التي ينتسب إليها تسقط عضويته من مجلس الاتحاد ويصبح محله شاغراً.

ب- إذا خلا مكان أحد أعضاء مجلس قبل انتهاء مدته لأي سبب من الأسباب يملأ مكانه وفق أحكام المادة العاشرة من هذا الدستور.

المادة ٢٤- يجري انتخاب مجلس الاتحاد الجديد خلال ثلاثة أشهر قبل انتهاء مدة المجلس القائم وإذا تعذر إجراء الانتخاب في الميعاد المذكور تمتد مدة المجلس القائم إلى حين انتخاب المجلس الجديد.

المادة ٢٥- يتولى المجلس مراقبة أعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين في هذا الدستور.

المادة ٢٦- يتولى مجلس وزراء الاتحاد أو للوزير الذي يكون عضوا في مجلس الاتحاد حق الكلام وحق التصويت فيه أما الوزراء الذي ليسوا من أعضاء المجلس فلهم أن يتكلموا فيه دون أن يكون لهم حق التصويت وللوزراء أو من ينوب عنهم حق التقدم على سائر الأعضاء في مخاطبة المجلس ولا يجوز لغير هؤلاء دخول قاعة الاجتماع أو التكلم فيها إلا بدعوة من رئيس المجلس.

المادة ٢٧- أ- لرئيس الاتحاد أن يحل مجلس الاتحاد.

ب- إذا حل المجلس وجب إجراء انتخاب المجلس الجديد فوراً وإذا تعذر ذلك يجري الانتخاب في أول اجتمع لمجلس الأمة.

ج- يدعى المجلس الجديد إلى دورة غير عادية خلال عشرين يوما من تاريخ تمام انتخابه ولا يجوز أن تتجاوز هذه الدورة غير العادية في أي حال اليوم الواحد والثلاثين من كانون الأول وتفض في التاريخ المذكور ليتمكن المجلس من عقد دورته العادة الأولى وفق أحكام هذا الدستور، وإذا حدث أن عقدت الدورة غير العادية في شهر كانون الثاني أو شباط فإنها تعتبر أول دورة عادية للمجلس.

د- إذا حل المجلس لسبب ما فلا يجوز حل المجلس الجديد للسبب نفسه.

المادة ٢٨- للمجلس أن يجري تحقيقا في الأمور التي تدخل ضمن اختصاصه وفقاً لنظامه الداخلي.

المادة ٢٩- يعرض مجلس وزراء الاتحاد مشروع كل قانون على المجلس وفيما عدا الأمور المالية يجوز لعشرة من أعضاء مجلس الاتحاد أن يقترحوا القوانين.

المادة ٣٠- أ- يحال مشروع كل قانون يقترحه مجلس الوزراء على إحدى لجان مجلس الاتحاد المختصة لتقديم تقرير عنه ثم يعرض على المجلس لمناقشته والتصويت عليه.

ب- يحال كل اقتراح بمشروع قانون يقدمه أعضاء مجلس الاتحاد على إحدى لجانه المختصة لإبداء الرأي فيه ثم يعرض على

المجلس فإذا قبله أحاله على مجلس الوزراء لوضعه في صيغة مشروع قانون لتقديمه إليه إما في الدورة نفسها أو في الدورة التي تليها وإذا رفض مجلس الاتحاد الاقتراح فلا يجوز تقديمه إلا في دورة أخرى.

المادة ٣١- يصوت مجلس الاتحاد على مشروع القانون مادة مادة ثم يصوت عليه بمجموعه ويجوز بموافقة المجلس الاقتصار على التصويت عليه بمجموعه.

المادة ٣٢- أ- كل مشروع قانون أقره مجلس الاتحاد يرفع إلى رئيس الاتحاد للتصديق عليه.

ب- إذا لم ير رئيس الاتحاد التصديق على القانون فله أن يرده إلى المجلس خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفعه إليه مع بيان أسباب عدم التصديق فإذا لم يرده خلال هذه المدة اعتبر بحكم المصدق وأصدر.

جـ -إذا رد القانون إلى المجلس على الوجه المبين آنفا وأقره المجلس مرة ثانية بموافقة ثلثي أعضائه يرفع عندئذ للتصديق وفي حالة عدم إعادة القانون مصدقاً في المدة المعينة في الفترة (ب) اعتبر بحكم المصدق وأصدر.

المادة ٣٣- ينشر كل قانون في الجريدة الرسمية للاتحاد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تصديقه ويصبح نافذ المفعول في بلاد الاتحاد بعد انقضاء ثلاثين يوما على نشره إلا إذا ورد نص خاص في القانون على نفاذه من تاريخ آخر.

المادة ٣٤- لكل عضو من أعضاء المجلس أن يوجه الأسئلة والاستجوابات إلى أي وزير من الوزير من الوزراء وفق النظام الداخلي.

الفصل الثالث : السلطة التنفيذية

المادة ٣٥- تناط السلطة التنفيذية برئيس الاتحاد ويمارسها بواسطة مجلس وزراء الاتحاد وفق أحكام هذا الدستور.

المادة ٣٦- رئيس الاتحاد مصون من كل تبعه ومسؤولية.

المادة ٣٧- يمارس رئيس الاتحاد صلاحياته بأوامر اتحادية تصدر بناء على اقتراح الوزير المختص ويجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون ويستثنى من ذلك الأوامر الاتحادية المتضمنة تعيين رئيس مجلس الوزراء أو إقالته أو قبول استقالته أما الأوامر الاتحادية المتضمنة تعيين الوزراء أو إقالتهم أو قبول استقالتهم فيوقعها رئيس الاتحاد ورئيس مجلس الوزراء.

المادة ٣٨- يتألف مجلس وزراء الاتحاد من رئيس وعدد من الوزراء حسبما تقضي به مصالح الاتحاد ويجوز تعيين نائب لرئيس الوزراء ووزراء دولة على أن يراعى في اختيار الوزراء ما يكفل اشتراك الدول أعضاء الاتحاد في مجلس الوزراء ويشترط في هؤلاء أن يكونوا حائزين على جنسية أحدى الدول الأعضاء وأن تتوافر فيهم المؤهلات التي يشترط توافرها في أعضاء مجلس النواب في الدول الأعضاء.

المادة ٣٩- على رئيس مجلس الوزراء والوزراء أن يقسموا أما رئيس الاتحاد اليمين التالي نصه :

" أقسم با العظيم أن أكون مخلصا للاتحاد العربي وأن أحافظ على دستور الاتحاد وأن أقوم بالواجبات الموكولة إليّ بأمانة ".

المادة ٤٠- يتولى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة جميع شؤون الاتحاد في حدود الاختصاصات المبينة في هذا الدستور أو بموجب أي قانون أو نظام وضع بمقتضاه.

ب- تعرض قرارات مجلس الوزراء على رئيس الاتحاد للاطلاع وله أن يطلب إعادة النظر في أي منها وينفذ هذه القرارات رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل في حدود اختصاصه.

المادة ٤١- أ- كل وزير من الوزراء مسؤول عن شؤون وزارته ويقوم السياسة العامة للاتحاد.

ب- يتولى وزير الدولة الشؤوون التي يعهد بها إليه رئيس مجلس الوزراء.

المادة ٤٢- أ- يجوز الجمع بين الوزارة وعضوية مجلس الاتحاد ولكن لا يجوز الجمع بين الوزارة في مجلس وزراء الاتحاد والوزارة أو عضوية مجلس الأمة في أية دولة من الدول الأعضاء.

ب- لا يجوز الجمع بين الوزارة ووظيفة عامة أو خدمة لدى شخص متعاقد مع حكومة الاتحاد أو مع إحدى السلطات العامة في أي من دول الاتحاد ولا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئا من أملاك حكومة الاتحاد أو أملاك حكومة أي من دول الاتحاد ولو كان ذلك في المزاد العلني كما لا يجوز له أثناء وزارته أن يكون عضوا في مجلس إدارة أية شركة أو أن يمارس أي عمل تجاري أو مالي أو أن يتقاضى راتباً من أية مؤسسة رسمية أو غير رسمية أو أن يتعاطى أية مهنة حرة.

المادة ٤٣- أ- رئيس الاتحاد يعين رئيس مجلس وزراء الاتحاد ويقيله ويقبل استقالته وبتنسيب منه يعين الوزراء ويقيلهم ويقبل استقالتهم.

ب- عند استقالة رئيس مجلس الوزراء أو إقالته أو وفاته يعتبر جميع الوزراء مستقيلين أو مقالين بطبيعة الحال.

المادة ٤٤- تعين رواتب رئيس مجلس الوزراء والوزراء بقانون.

المادة ٤٥- رئيس مجلس الوزراء الوزرا مسؤولون أمام مجلس الاتحاد مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للاتحاد كما أن كل وزير مسؤول عن أعمال وزارته.

المادة ٤٦- إذا قرر مجلس الاتحاد بالأغلبية المطلقة من مجموع عدد أعضائه عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل فورا وإذا كان قرار عدم الثقة خاصا بأحد الوزراء فعليه أن يستقيل كذلك.

المادة ٤٧- أ- تعقد جلسة الثقة بالوزارة أو بأي وزير منها إما بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء وإما بناء على طلب موقع من عدد لا يقل عن عشرة من أعضاء مجلس الاتحاد.

ب- يؤجل الاقتراع على الثقة لمرة واحدة لا تتجاوز مدتها سبعة أيام إذا طلب ذلك رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص ولا يحل المجلس خلال هذه المدة.

المادة ٤٨- يترتب على كل وزارة تؤلف أن تتقدم ببيانها الوزاري إلى مجلس الاتحاد خلال شهر واحد من تاريخ تأليفها إذا كان المجلس مجتمعا وأن تطلب الثقة على ذلك البيان وإذا كان المجلس غير مجتمع أو منحلا فيعتبر خطاب الافتتاح بيانا وزاريا لأغراض هذه المادة.

المادة ٤٩- الوزراء مسؤولون عما يرتكبونه من جرائم في تأدية أعمالهم.

المادة ٥٠- أ- لمجلس الاتحاد حق اتهام الوزراء ويحاكمون أمام المحكمة العليا الاتحادية ويصدر قرار الاتهام بالاقتراع السري بأغلبية ثلثي مجموع أعضاء المجلس.

ب- الوزير الذي يصدر قرار باتهامه على الوجه السالف ذكره يؤقف عن العمل إلى أن تفصل المحكمة العليا في قضيته.

المادة ٥١- يعين رئيس الاتحاد الممثلين السياسيين لحكومة الاتحاد ويقيلهم ويقبل استقالتهم على الوجه المبين في القانون ويقبل اعتماد الممثلين السياسيين للدولة الأجنبية.

المادة ٥٢- رئيس الاتحاد يعقد العاهدات والمواثيق والاتفاقات المتعلقة باختصاصات حكومة الاتحاد ويصدقها بعد موافقة مجلس الاتحاد عليها.

المادة ٥٣- أ- رئيس الاتحاد هو القائد الأعلى للجيش العربي وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الاتحاد وإذا كان المجلس منحلا يدعى ذلك المجلس نفسه للاجتماع لهذا الغرض فوراً.

ب- يعتبر ملك الأردن القائد الأعلى للقوات المرابطة في الأردن من الجيش العربي.

جـ -تكون الممارسة الفعلية للقيادة منوطة برئاسة أركان الجيش العربي.

د-يعين رئيس الاتحاد بناء على تنسيب وزير الدفاع ورئيس مجلس الوزراء الاتحاد رئيس أركان الجيش العربي ومعاونيه وقادة الجبهات وقادة الفرق ومن يعادلهم بالمناصب حسب القوانين.

هـ -تمنح الرتب العسكرية وتسترد وفقاً لأحكام دستور كل من الدولتين بناء على تنسيب وزير الدفاع ورئيس مجلس وزرا الاتحاد حسب أحكام قانون خدمة الضباط الاتحادي وتعلن بأمر اتحادي.

المادة ٥٤- رئيس الاتحاد يصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ القوانين.

المادة ٥٥- يحدد القانون شروط التعيين والرواتب والترقية والانضباط والتقاعد وغير ذلك من أحكام الخدمة المدنية والعسكرية لموظفي حكومة الاتحاد كافة.

المادة ٥٦- إذا حدث فيما بين اجتماعات مجلس الاتحاد أو في فترة حله ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير ضروية لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الاتحاد إصدار مراسيم اتحادية لها قوة القانون وتعرض هذه المراسيم التي يجب أن لا تخالف أحكام هذا الدستور على مجلس الاتحاد للمناقشة فيها في أول اجتماع له بعد صدورها فإذا رفضها أعلن بطلانها من تاريخ الرفض على أن لا يؤثر ذلك على العقود والحقوق المكتسبة بموجبها.

المادة ٥٧- تصدر جميع الأنظمة والمراسيم بموافقة مجلس الوزراء ويجب أن تكون موقعا عليها من رئيس مجلس الوزراء والوزراء.

الفصل الرابع : السلطة القضائية

المادة ٥٨- أ- محكمة عليا من رئيس وستة قضاة : ثلاثة منهم من محكمة التمييز في كل من دولتي الاتحاد أو من كان في مستواهم من كبار رجال القانون.

ب- يتألف النصاب القانوني للمحكمة العليا من خمسة قضاة بمن فيهم الرئيس.

جـ -تصدر المحكمة العليا قرارتها بالأكثرية المطلقة.

د- تنعقد المحكمة العليا في مقر حكومة الاتحاد.

هـ -تكون قرارات المحكمة العليا قطعية ملزمة وينص على كيفية تنفيذها بقانون.

المادة ٥٩- تكون من اختصاصات المحكمة العليا وحدها الأمور التالية : -

أ- محاكمة أعضاء مجلس الاتحاد ووزراء الاتحاد.

ب- الفصل في الخلافات التي قد تقع بين حكومة الاتحاد وواحد أو أكثر من أعضائه أو التي قد تقع بين الأعضاء أنفسهم.

ج- إعطاء المشورة القانونية في المسائل التي يحيلها عليها رئيس مجلس وزراء الاتحاد.

د- تفسير دستور الاتحاد والقوانين الاتحادية بناء على طلب من رئيس مجلس وزراء الاتحاد وتكون لقرارتها الصادرة في هذا الشأن قوة النص المفسر.

هـ -دستورية القوانين والمراسيم الاتحادية بناء على طلب من رئيس مجلس وزراء الاتحاد أو رئيس مجلس وزراء إحدى الدول الأعضاء ويعتبر القرار الصادر بعدم دستورية القانون أو المرسوم ملغيا له من تاريخ صدور القرار.

و- استئناف الأحكام القطعية الصادرة من محاكم الدول الأعضاء إذا تضمنت هذه الأحكام الفصل في نزاع ذي مساس بأحكام هذا الدستور أو أي قانون اتحادي.

ز-استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الاتحادية وفقا للقوانين.

المادة ٦٠- أ- يعين رئيس الاتحاد بموافقة مجلس الوزراء رئيس المحكمة العليا وسائر أعضاء المحكمة ولا يعزلون.

ت- يعين بقانون مؤهلات أعضاء المحكمة العليا وشروط تعيينهم وسائر ما يتعلق بخدمتهم.

المادة ٦١- لمجلس الاتحاد أن يؤلف محاكم اتحادية أخرى حسب الحاجة.

الفصل الخامس : اختصاصات الاتحاد

المادة ٦٢- أ- تنحصر الأمور الآتية بحكومة الاتحاد : -

١- الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي.

٢- عقد المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية.

٣- حماية دول الاتحاد والمحافظة على سلامتها وأمنها الداخلي والخارجي.

٤- إنشاء وإدارة القوات المسلحة تحت اسم الجيش العربي ولا يجوز لأي عضو من أعضاء الاتحاد الاحتفاظ بتشكيلات مسلحة عدا قواته الشرطة والأمن الداخلي.

٥- تنظيم مجلس الدفاع الأعلى والخدمة العسكرية والنفير بقوانين خاصة.

٦- شؤون الجمارك وتشريعاتها.

٧- تنسيق السياسة المالية والاقتصادية.

٨- شؤون العملة وتنظيم شؤون الصيرفة.

٩- توحيد سياسة التعليم ونظمه ومناهجه.

١٠- شؤون الطرق والمواصلات المشتركة.

١١- أي أمر يقرر مجلس الاتحاد بأغلبية ثلثي أعضائه اعتباره من الأمور الاتحادية بعد موافقة حكومة الدول الأعضاء.

ب- تبقى من اختصاص الدول الأعضاء في الاتحاد جميع الأمور والصلاحيات الأخرى.

المادة ٦٣- تنفذ مباشرة جميع القوانين والأنظمة والأوامر والمراسيم الاتحادية والقرارات الصادرة من سلطات الاتحاد وفق أحكام هذا الدستور على جميع السلطات والأفراد في بلاد الدول الأعضاء.

الفصل السادس : مالية الاتحاد

المادة ٦٤- أ- تخصص لحكومة الاتحاد مصادر إيراد ثابتة تتصرف بها عن طريق فرض ضرائب ورسوم على تلك المصادر، وعلى الدول الأعضاء أن تتنازل لحكومة الاتحاد عن هذه المصادر بقدر يمكنها من القيام بواجباتها ومسؤولياتها وفق أحكام هذا الدستور.

ب- تلتزم المملكة العراقية بتأدية (٨٠%) ثامنين بالمائة من واردات ميزانية السنة الأولى لحكومة الاتحاد وتلتزم المملكة الأردنية الهاشمية بتأديه (٢٠%) عشرين بالمائة من هذه الواردات.

جـ-بعد انتهاء السنة المالية الأولى تطبق أحكام الفقرة (أ) السالف ذكره، وإذا لم يتحقق التنازل المنصوص عليه فيها يكون لحكومة الاتحاد الحق في أن تفرض على مصادر إيراد الدول الأعضاء النسب التي تراها ضرورية لتسديد نفقات الاتحاد.

المادة ٦٥- تنظم تخمينات واردات الاتحاد ونفقاته بميزانية سنوية تصدق بقانون قبل دخول السنة المالية التي تبدأ في أول نيسان من كل سنة.

المادة ٦٦- لا يجوز تخصيص راتب أو إعطاء مكافأة أو صرف شئ من أموال خزينة الاتحاد إلا إذا كان له اعتماد في ميزانيته وكانت له جهة صرف معينة بالقانون.

المادة ٦٧- يناقش مجلس الاتحاد الميزانية فصلا فصلا وإذا لم يتيسر إقرار الميزانية قبل دخول السنة المالية يستمر الصرف باعتمادات شهرية بنسبة ١٢/١ لكل شهر من ميزانية السنة السابقة.

المادة ٦٨- لا ينقل مبلغ من فصل إلى فصل آخر في الميزانية ولا يضاف مبلغ إلى الميزانية المعمول بها أو يخفض أو يلغى إلا بقانون.

المادة ٦٩- أ- يشكل بقانون ديوان محاسبة لمراقبة إيراد حكومة الاتحاد ونفقاتها وطرق صرفها ودقي حساباتها.

ب- يقدم ديوان المحاسبة إلى مجلس الاتحاد تقريرا عاما يتضمن آراءه وملحوظاته وبيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها وذلك في بدء كل دورة عادية أو كلما طلب مجلس الاتحاد منه ذلك.

جـ-ينص القانون على حصانة رئيس ديوان المحاسبة.

المادة ٧٠- لحكومة الاتحاد أن تمتلك الأموال المنقولة وغير المنقولة وأن تديرها وأن تتصرف بها وفق القانون.

المادة ٧١- تعفى من الضرائب والرسوم التي تفرضها القوانين في كل من بلاد الاتحاد جميع أموال الاتحاد وعقاراته وممتلكاته وك ما يخصص للاتحاد أو يرصد باسمه أو يؤول إليه بأية طريقة كانت.

الفصل السابع : تعديل الدستور

المادة ٧٢- يجوز تعديل هذا الدستور على الوجه الآتي : -

أ- لرئيس الاتحاد بموافقة مجلس الوزراء ولمجلس الاتحاد بطلب موقع من واحد وعشرين عضوا من مجموع أعضائه طلب إجراء أي تعديل في هذا الدستور ويجب أن يعين في الطب المواد المراد تعديلها أو إلغاؤها أو إضافتها.

ب- يناقش مجلس الاتحاد طلب التعديل ويصدر قراره بشأنه بأغلبية ثلثي مجموع أعضائه.

ج- إذا وافق مجلس الاتحاد على التعديل أحاله على السلطات التشريعية في الدول الأعضاء، فإذا وافقت تلك السلطات على التعديل بالأغلبية المطلقة لمجلس الأمة مجتمعا أصبح نافذا بعد تصديقه من رئيس الاتحاد على الوجه المبين في المادة (٢٣).

الفصل الثامن : أحكام متفرقة

المادة ٧٣- أ- عند حدوث طوارئ من شأنها الإخلال بالأمن العام في أية جهة من بلاد الاتحاد لرئيس الاتحاد بناء على قرار من مجلس وزراء الاتحاد أن يعلن بأمر اتحادي حالة الطوارئ في جميع أنحاء بلاد الاتحاد أو في أية منطقة معينة منها. وتنظم إدارة المناطق التي تشملها حالة الطوارئ وفقا لقانون خاص تعطى بموجب الصلاحية إلى الشخص أو الأشخاص الذي يعينهم القانون لاتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية لإقرار الامن العام بما في ذلك صلاحية وقف القوانين العادية، كما ينص القانون على محاكمة الأشخاص عن جرائم معينة أمام محاكم خاصة.

ب- في حالة حدوث اضطرابات أو طوارئ خطيرة في أية جهة من بلاد الاتحاد أو في حالة وقوع خطر اعتداء على أية منطقة من مناطق بلاد الاتحاد فلرئيس الاتحاد بناء على قرار من مجلس وزراء الاتحاد أن يعلن بأمر اتحادي الأحكام العرفية في الجهة أو المنطقة التي يقع فيها الاضطراب أو الطوارئ الخطيرة أو يتناولها خطر الاعتداء.

جـ- يجوز أن تتضمن الأوامر الاتحادية صلاحية وقف القوانين العادية أو الأنظمة المعمول بها وذلك في المناطق وإلى المدى الذي يعين في تلك الأوامر ويظل جميع الأشخاص القائمين بتنفيذ الأوامر المذكورة عرضة للمسؤولية القانونية التي تترتب على أعمالهم إزاء أحكام القوانين والأنظمة إلى أن يعفوا من تلك المسؤولية بقانون خاص يوضع لهذه الغاية.

د- إذا أعلنت إحدى حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد بموجب قوانينها المرعية حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية في بلادها أو في أي جزء منها فلها أن تتخذ التدابير والإجراءات اللازمة لتنفيذ حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية حسبما هو منصوص عليه في قوانينها دول الرجوع إلى حكومة الاتحاد وتكون القوات العسكرية الموجودة في تلك البلاد مسؤولة عن تنفيذ تلك التدابير والإجراءات على أن تخبر حكومة الاتحاد بذلك.

هـ-إذا أعلنت جميع حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية في بلادها بحيث يكون ذلك شاملا جميع بلاد الاتحاد فيعتبر ذلك بمثابة إعلان صادر عن حكومة الاتحاد وتطبق عندئذ أحكام الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة.

المادة ٧٤- تعين حكومة الاتحاد مواعيد وإجراءات تسلمها كل ما يدخل في اختصاصها من حكومات الدول الأعضاء.

المادة ٧٥- يعتبر مجلس الاتحاد الذي يتألف بعد صدور هذا الدستور أول مجلس اتحادي. ويعتبر أول اجتماع له دورة غير عادية وتنفض هذه الدورة غير العادية قبل شهر كانون الثاني لسنة ١٩٥٩م لتبدأ أول دورة عادية له من مدته المقررة بموجب المادة (١٣) من هذا الدستور.

المادة ٧٦- تعرض أول ميزانية لحكومة الاتحاد على مجلس الاتحاد خلال دورته غير العادية المنصوص عليها في المادة (٧٥) السابقة.

المادة ٧٧- يصبح هذا الدستور نافذ المفعول بعد موافقة مجلس الأمة في كل من الدول الأعضاء وتصديقه وفق الأصول الدستورية.

المادة ٧٨- جميع القوانين والأنظمة والتشريعات التي لها مساس باختصاصات حكومة الاتحاد والمعمول بها في الدول الأعضاء عند نفاذ هذا الدستور تبقى نافذة ومعمولا بها في كل دولة من الدول الأعضاء إلى أن تلغى أو تعدل أو تستبدل بتشريعات أخرى تصدر بمقتضى أحكام هذا الدستور.

المادة ٧٩- تقوم كل دولة من الدول الأعضاء بتعديل دستورها بحيث تتوافق أحكامه مع أحكام هذا الدستور وعليها أن تلتزم بأحكامه.

المادة ٨٠- مجلس وزراء حكومة الاتحاد وحكومات الدول الأعضاء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا الدستور.

١٩٥٨/٣/٢٩م الحسين بن طلال

وزير الاقتصاد الوطني	وزير الداخلية	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية	رئيس الوزراء
خلوصي الخيري	فلاح المدادحة	سمير الرفاعي	إبراهيم هاشم
وزير الصحة والشؤون الاجتماعية	وزير التربية والتعليم ووزير العدلية بالوكالة	وزير المواصلات	وزير المالية ووزير الإنشاء والتعمير
جميل التوتنجي	أحمد الطراونة	هاشم الجيوسي	أنسطاس حنانيا
	وزير الأشغال العامة		وزير الزراعة والدفاع
	سليم البخيت		عاكف الفايز

ملحق رقم (٦)

ميثاق مجلس التعاون العربي

(اتفاقية التأسيس)

بغداد في ١٠ رجب لسنة ١٤٠٩ هجرية

الموافق ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ ميلادية

بسم ا الرحمن الرحيم

لما كانت الأمة العربية ذات تراث حضاري غني وعريق وذات دور كبير في بناء صرح الحضارة الإنسانية، تتطلع بهديهما تطلعا مشروعا وقويا إلى التعاون والتضامن والعمل المشترك في الميادين كافة، يحفزها إلى ذلك شعورها العميق بالوحدة والرغبة في تأكيد مقوماتها القومية الراسخة عبر العصور وهويتها الحضارية المتميزة وحماية أمنها وخدمة مصالحها المشروعة وسعيها الحثيث نحو التقدم والرقي وتعزيز دورها الإيجابي البناء في العالم في خدمة قضايا السلم والأمن والتقدم والتعاون المكافيء المثمر بين شعوب العالم،

ولان الأمة العربي قد خاضت في العصر الحديث تجارب عدة في العمل المشترك والتعاون والتضامن وحقت بعض أشكال الوحدة واكتسبت في ذلك الدروس الغنية من الجوانب الإيجابية والسلبية لتلك التجارب،

ولما كان في مقدمة هذه الدروس التعاون في ميادين إنشاء البنى الارتكازية التي تعزز الصلات الروحية والثقافية والعملية بأشكالها كافة بين مواطني الدول العربية، ذلك التعاون الذي يحتل المكانة الأولى في أي مسعى جاد ومستمر ومتواصل للعمل العربي المشترك ويخلق الأسس المتينة والعملية للرقي به إلى الدرجات العليا والآفاق الرحبة باتجاه الهدف الأسمى للأمة العربية في الوحدة وفق ما تتيحه الظروف والإمكانات العملية،

ولأن هذا الاتجاه الواقعي البناء ينسجم مع الاتجاهات العالمية المعاصرة الرامية إلى خلق تجمعات اقتصادية توفر للدول المنتمية إليها ظروفا أفضل لحماية مصالحها وتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي فيها،

وإيمانا بأن التعاون بين الدول العربية في هذه الميادين يكتسب أهمية خاصة بسبب التهديدات التي تعرض لها الأمن القومي العربي وما يزال، وهي تهديدات ذات طبيعة أمنية وسياسية واقتصادية وحضارية،

وانطلاقاً من حقيقة أن سيادة الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة بأسرها تتطلب تعزيز الوعي العربي بوحدة الأمن القومي ووحدة متطلباته وشروطه وترسيخه بالتعاون العملي والتنسيق والتضامن،

ونظرا لما يجمع المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية اليمنية من ظروف متماثلة في مجالات عدة،

وإيمانا من هذه الدول بالمباديء والقيم المشار إليها،

وتعبيراً عن رغبتها العميقة في إيجاد السب العملية والواقعية لتعزيز صيغ التعاون وتطويره والارتقاء به بعدما استمر بينها سنوات عدة فأعطى ثمارا مهمة في إطار الظروف والإمكانات المتوافرة في كل مرحلة وصولا به إلى أعلى مستويات التضامن والعمل المشترك.

واهتداء بما ورد في ميثاق جامعة الدول العربية الذي أجاز للدول الراغبة في تحقيق تعاون أوثق وروابط أقوى أن تعقد من الاتفاقات ما يحقق هذه الأغراض،

وبناء على ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع التاريخي الذي عقد في بغداد بين صاحب الجلالة الملك الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية وصاحب السيادة صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية وصاحب السيادة محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية مصر العربية وصاحب السيادة العقيد علي عبد ا صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية للفترة من ٩ إلى ١٠ رجب لسنة ١٤٠٩ هجرية، الموافق ١٥ إلى ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ ميلادية فقد تقرر على بركة ا تأسيس مجلس التعاون العربي وذلك وفقا لما يلي : -

المادة الأولى :

يؤسس مجلس التعاون العربي من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية اليمنية وفق الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية. ويعد المجلس أحد تنظيمات الأمة العربية يتمسك بميثاق جامعة الدول العربية وبمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والمؤسسات والمنظمات المنبثقة عن جامعة الدول العربية ويقيم علاقات تعاون مع التجمعات الإقليمية العربية والدولية.

المادة الثانية :

يهدف مجلس التعاون العربي إلى : -

١- تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء والارتقاء بها تدريجيا وفق الظروف والأمكانات والخبرات.

٢- تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجيا وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الإنتاج المختلفة والعمل على التنسيق بين خطط التنمية في الدول الأعضاء، مع الخذ في الاعتبار درجات النمو والأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول الأعضاء في الانتقال بين المراحل المختلفة، وتحقيق ذلك التكامل والتنسيق في المجالات التالية بخاصة : -

أ- الاقتصادية والمالية.

ب- الصناعية والزراعية.

جـ -النقل والمواصلات والاتصالات.

د- التعليم والثقافة والإعلام والبحث العلمي والتكنولوجيا.

هـ -الشؤون الاجتماعية والصحية والسياحية.

و- تنظيم العمل والتنقل والإقامة.

٣- تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة.

٤- الشعي إلى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا إلى السوق العربية المشتركة ووالوحدة الاقتصادية العريبة.

٥- توثيق الروابط والأواصر بين مواطني الدول الأعضاء في جميع المجالات.

٦- تعزيز العمل العربي المشترك وتطويره بما يوثق الروابط العربية.

المادة الثالثة :

يعمل المجلس على تحقيق أهدافه عن طريق الخطط والإجراءات العملية بما في ذلك النظر في ما يمكن إصداره أو

تكييفه أو توحيده من التشريعات في مختلف المجالات.

المادة الرابعة :

١- تكون العضوية في المجلس مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه.

٢- تتم الموافقة على الانضمام إلى المجلس بإجماع الدول الأعضاء.

المادة الخامسة :

يتكون المجلس من التشكيلات التالية : -

١- اليهئة العليا.

٢- الهيئة الوزارية.

٣- الأمانة العامة.

المادة السادسة :

تتألف الهيئة العليا من رؤساء الدول الأعضاء وهي أعلى سلطة في المجلس.

المادة السابعة :

تختص الهيئة العليا بما يأتي : -

١- رسم السياسات العليا للمجلس.

٢- اتخاذ القرارات اللازمة بشأن التوصيات التي ترفعها الهيئة الوزارية.

٣- تكليف الهيئة الوزارية بأي مسألة تدخل في اختصاص المجلس وأعماله.

٤- إقرار قواعد إجراءات عمل المجلس وتعديلاتها.

٥- تعيين الأمين العام للمجلس.

٦- قبول انضمام الأعضاء الجدد.

٧- تعديل اتفاقية تأسيس المجلس.

٨- متابعة التقدم في تنفيذ إجراءات التنسيق والتعاون والتكامل التي تم الاتفاق عليها.

٩- إخداث تشكيلات أخرى ولجان دائمة عند الاقتضاء.

المادة الثامنة :

١- تعقد الهيئة العليا اجتماعا اعتياديا مرة كل عام في إخدى الدول الأعضاء بصورة دورية ويرأس الهيئة العليا رئيس الدولة المضيفة لدورة سنوية كاملة.

٢- يجوز عقد اجتماعات استثنائية بدعوة من رئيس الهيئة العليا أو باقتراح من إحدى الدول الأعضاء مؤيد من دولة أخرى على الأقل. وتعقد الاجتماعات الاستثنائية في الدولة التي يتولى رئيسها رئاسة الهيئة العليا.

٣- يجوز عقد اجتماعات خاصة باتفاق رؤساء الدول الأعضاء في أي عاصمة أو مدينة من عواصم أو مدن الدول الأعضاء ولا

يغير عقد هذه الاجتماعات القواعد المتعلقة برئاسة الهيئة العليا.

٤- يعد انعقاد اجتماعات الهيئة العليا صحيحا بحضور أغلبية الدول الأعضاء.

المادة التاسعة :

تتألف اليهئة الوزارية من رؤوساء الحكومات في الدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم.

المادة العاشرة :

تختص الهيئة الوزارية بما يلي : -

١- دراسة الشؤون والقضايا المتعلقة بالمسائل التي يختص بها المجلس.

٢- رفع الخطط والمقترحات والتوصيات التي تتعلق بتحقيق أهداف المجلس إلى الهيئة العليا.

٣- اتخاذ الإجراءات العملية اللازمة لتنفيذ قرارات الهيئة العليا.

٤- دراسة أي قضية تتعلق بشؤون التعاون بما في ذلك إحالتها إلى لجان متخصصة ومؤقتة عند الاقتضاء لدراستها وتقديم المقترحات المناسبة بشأنها.

٥- إعداد قواعد إجراءات عمل المجلس ورفعها إلى الهيئة العليا لأقرارها، واقتراح تعديلها عند الاقتضاء.

٦- إقرار وتعديل الأنظمة الإدارية والمالية للأمانة العامة.

٧- النظر في تقارير الأمين العام المتعلقة بعمل المجلس.

٨- مناقشة وإقرار موازنة الأمانة العامة والموافقة على حساباتها الختامية والوضع الإداري والمالي للأمانة العامة.

٩- تشكيل لجان مؤقتة يقتضيها عمل المجلس.

١٠- إعداد مشروع جدول أعمال الهيئة العليا.

المادة الحادية عشرة :

١- تعقد الهيئة الوزارية اجتماعا اعتياديا كل ستة أشهر في الدولة التي تتولى رئاسة الهيئة العليا، ويرأس الهيئة الوزارية رئيس الحكومة أو من يقوم مقامه في تلك الدولة.

٢- يجوز عقد اجتماعات استثنائية بدعوة من رئيس الهيئة الوزارية أو باقتراح من إحدى الدول الأعضاء مؤيدا من دولة أخرى على الأقل، وتعقد الاجتماعات الاستثنائية في الدولة التي تتولى الرئاسة.

٣- يعد انعقاد اجتماعات الهيئة الوزارية صحيحا بحضور أغلبية الدول الأعضاء.

المادة الثانية عشرة :

تسعى الدول الأعضاء في جميع تشكيلات المجلس عند اتخاذ القرارات إلى تحقيق الإجماع والتوافق بينها. وعند تعذر ذلك تتخذ القرارات بأغلبية الدول الأعضاء وتكون القرارات ملزمة للجميع. أما القرارات المتعلقة بالعضوية وتعديل اتفاقية تأسيس المجلس فتكون بالإجماع.

المادة الثالثة عشرة :

١- يكون للمجلس أمانة عامة مقرها (عمان) يرأسها أمين عام وتتضمن عددا من الموظفين حسب الحاجة.

٢- تعين الهيئة العليا الأمين العام من بين مواطني دول المجلس على أساس الكفاءة الشخصية ولإيمان بأهداف المجلس، ويكون التعيين لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين على الأكثر.

٣- يعين موظفو الأمانة العامة من مواطني الدول الأعضاء على أساس الكفاءة الشخصية والإيمان بأهداف المجلس.

٤- يتمتع الأمين العام والموظفون الرئيسيون للأمانة العامة بالحصانات والامتيازات والتسهيلات اللازمة لتمكينهم من أداء واجباتهم في دولة المقر والدول الأعضاء.

المادة الرابعة عشرة :

١- الأمين العام هو الرئيس التنفيذي للأمانة العامة للمجلس ويكون مسؤولا مباشرة أمام الهيئة الوزارية عن جميع أعمال الأمانة العامة وحسن سيرها.

٢- يتولى الأمين العام المهام التالية :

أ- متابعة تنفيذ قرارات الهيئة العليا وقرارات الهيئة الوزارية.

ب- إعداد التقارير اللازمة عن عمل المجلس لعرضها على الهيئة الوزارية والهيئة العليا.

جـ -إعداد مشروع جدول أعمال الهيئة الوزارية.

د- إعداد مشروع الموازنة والحسابات الختامية للمجلس.

هـ -اقتراح الأنظمة الإدارية والمالية للأمانة العامة وتقديمها إلى الهيئة الوزارية.

و- تعيين موظفي الأمانة العامة، وإنهاء خدماتهم

ز- أي مهام أخرى توكل إليه من الهيئة العليا أو الهيئة الوزارية.

المادة الخامسة عشرة :

تعقد اتفاقية مقر للأمانة العامة بين دولة المقر والأمين العام نيابة عن المجلس وذلك بعد قرار الاتفاقية عن الهيئة الوزارية.

المادة السادسة عشرة :

للأمانة العامة موازنة سنوية تساهم فيها الدول الأعضاء بالتساوي.

المادة السابعة عشرة :

١- تسري هذه الاتفاقية وتصبح نافذة المفعول من تاريخ التصديق عليها من الدول الموقعة وفق الإجراءات الدستورية النافذة وإيداع وثائق التصديق لدى وزارة خارجية المملكة الأردنية الهاشمية باعتبارها دولة مقر الأمانة العامة.

٢- تسري هذه الاتفاقية على الدول التي تنضم إلى عضوية المجلس وفق أحكام المادة الرابعة من تاريخ إيداع وثيقة انضمامها لدى الأمانة العامة للمجلس.

٣- يتم تعديل هذه الاتفاقية بقرار تتخذه الهيئة العليا بالإجماع ويصبح التعديل نافذ المفعول من تاريخ التصديق عيه من الدول الأعضاء وفق الإجراءات الدستورية النافذة وإيداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة للمجلس.

٤- تقوم دولة مقر الأمانة العامة بإيداع نسخة من هذه الاتفاقية لدى جامعة الدول العربية وبتسجيلها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة.

ملحق رقم (٧)

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، وفخامة السيد زين العابدين بن على رئيس الجمهورية التونسية، وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقائد ثورة الفاتح العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إيماناً منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة، واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجياً نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها، ووعياً منها بما سيترتب على هذا الاندماج من أثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزناً نوعياً يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم، وإدراكاً منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تمنيتها الاقتصادية والاجتماعية، وتعبيراً عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلاً لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقاً نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً أخر عربية وأفريقية.

اتفقـ ـ ـ ـوا علـ ـ ـى مـ ـ ـا يلـ ـ ـ ـي : -

المادة الأولى :

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية :

يهدف الاتحاد إلى : -

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختاف الميادين.
- العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيمام بينها.

المادة الثالثة :

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية : -

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.
- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

• في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمى إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة :

• يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز فيه.

• تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة :

يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية كل ستة أشهر وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة :

لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة :

للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة

يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة

تعين كل دولة عضواً في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشئون الاتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية .

المادة العاشرة

يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها .

المادة الحادية عشرة

يكون للاتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس الأمانة العامة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها .

المادة الثانية عشرة

• يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة.

• يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

• يبدى مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

• يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

المادة الثالثة عشرة

- تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيساً لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

- تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية .

- كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها مجلس الرئاسة.

- تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة ويكون النظام الأساسي جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة .

- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها .

المادة الرابعة عشرة

كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة

تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرية تراب أي منها أو نظامها الأساسي.

كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة

للدول الأعضاء حرية إبرام أي اتفاقيات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة

للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة

يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من احدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المعمول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشرة

- تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقاً للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

- وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد ١٣٩٨ و.ر ١٤٠٩ هـ

الموافق ١٧ النوار / فبراير ١٩٨٩ م .

- عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى معمر القذافي
- عن المملكة المغربية الحسن الثاني
- عن الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي
- عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشاذلي بن جديد
- عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية معاوية ولد سيدي الطايع

ملحق رقم (٨)

النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

دولة الامارات العربية المتحدة

دولة البحرين

المملكة العربية السعودية

سلطنة عمان

دولة قطـــــر

دولة الكويت

إدراكا منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الاسلامية، وايمانا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين، واقتناعا بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيها بينها انما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية، واستكمالا لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا الى وحدة دولها، وتمشيا مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي الىتحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى، وتوجيها لجهودها الى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والاسلامية وافقت فيما بينها على ما يلـي : -

المادة الأولى : انشاء المجلس

ينشأ بمقتضى هذا النظام مجلس يسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويشار اليه فيما بعد بمجلس التعاون.

المادة الثانية : المقـر

يكون مقر مجلس التعاون بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

المادة الثالثة : اجتماعات مجلس التعاون

يعقد المجلس اجتماعاته بدولة المقر وله أن يجتمع في أي من الدول الاعضاء.

المادة الرابعة : الأهـداف

تتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلي : -

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات
- ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية :
- الشئون الاقتصادية والمالية
- الشئون التجارية والجمارك والمواصلات

- الشئون التعليمية والثقافية
- الشئون الاجتماعية والصحية
- الشئون الاعلامية والسياحية
- الشئون التشريعية والادارية
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعـة والتعدين والزراعـة والثروات المائيـــة والحيوانية وانشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشـــاريع مشـــتركة وتشـــــجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها

المادة الخامسة : عضوية مجلس التعاون

يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ ١٩٨١/٢/٤ .

المادة السادسة : اجهزة مجلس التعاون

يتكون مجلس التعاون من الاجهزة الرئيسية التالية : -

- المجلس الاعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات
- المجلس الوزاري
- الأمانة العامة
- ولكل من هذه الاجهزة انشـاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية.

المادة السابعة : المجلس الأعلى

- المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول.
- يجتمع المجلس في دورة عادية كل سنة ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أى مـــن الأعضاء وتأييد عضو آخر.
- يعقد المجلس الأعلى دوراته في بلدان الدول الأعضاء.
- يعتبر انعقاد المجلس صحيحا اذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

المادة الثامنة : اختصاصات المجلس الأعلى

يقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون خاصة فيما يلي : -

- النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء.
- وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها.
- النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيدا لاعتمادها.
- النظر في التقارير والدراسات التي كلف الأمين العام باعدادها.
- اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.

- اقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها.
- تعيين الأمين العام.
- تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون.
- اقرار نظامه الداخلي.
- التصديق على مزانية الأمانة العامة.

المادة التاسعة : التصويت في المجلس الأعلى

- يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد.
- تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية باجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الاجرائية بالاغلبية.

المادة العاشرة : هيئة تسوية المنازعات

- يكون لمجلس التعاون هيئة تسمى "هيئة تسوية المنازعات" وتتبع المجلس الاعلى .
- يتولى المجلس الأعلى تشكيل الهيئة في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف.
- اذا نشأ خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الاساسي ولم تتم تسويتة في اطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى . فللمجلس الأعلى احالته الى هيئة تسوية المنازعات.
- ترفع الهيئة تقريرها متضمنا توصياتها أو فتواها بحسب الحال الى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسبا.

المادة الحادية عشرة : المجلس الوزاري

- يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته للدوله التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى وعند الاقتضاء للدولة التالية في رئاسة المجلس الاعلى.
- يعقد المجلس الوزاري اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أى من الأعضاء وتأييد عضو آخر.
- يقرر المجلس الوزاري مكان اجتماع دورته التالية : -

يعتبر انعقاد المجلس صحيحا اذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

المادة الثانية عشرة : اختصاصات المجلس الوزاري

- اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف الى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الاعضـ ـاء في مختاف المجالات واتخاذ ما يلزم بشـ ـ ـأنها من قـ ـرارات أو توصيات.
- العمل على تشجيع وتطوير وتنسييق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختاف المجالات وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن الى المجلس الوزاري الذي يرفعها بتوصية الى المجلس الاعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ.
- تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص وتطوير التعاون القائم بين غرف تجارة وصناعة الدول الأعضاء وتشجيع انتقال الأيدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء فيما بينها.

- احالة أى من أوجه التعاون المختلفة الى لجنة أو اكثر فنية أو متخصصة للدراسة وتقديم الأقتراحات المناسبة بشأنه.
- النظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل هذا النظام ورفع التوصيات المناسبة بشأنها الى المجلس الأعلى.
- اقرار نظامه الداخلي وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة.
- بترشيح من الأمين العام يعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- اعتماد التقارير الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الادارية والمالية المقترحة من الأمين العام وكذلك التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العامة.
- التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى واعداد جدول أعماله.
- النظر فيما يحال اليه من المجلس الأعلى.

المادة الثالثة عشرة : التصويت في المجلس الوزاري

- يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الوزاري صوت واحد.
- تصدر قرارات المجلس الوزاري في المسائل الموضوعية باجماع الدول الأعضاء ال حاضرة المشتركة في التوصيت وتصدر قراراته في المسائل الاجرائية والتوصيات بالأغلبية.

المادة الرابعة عشرة : الأمانة العامة

- تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين.
- يعين المجلس الأعلى الأمين العام من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
- يرشح الأمين العام الأمناء المساعدين.
- يعين الأمين العام موظفي الأمانة من بين مواطني الدول الأعضاء ولا يجوز له الاستثناء الا بموافقة المجلس الوزاري.
- يكون الأمن العام مسئولا مباشرة عن أعمال الأمانة العامة وحسن سير العمل في مختاف قطاعاتها ويمثل مجلس التعاون لدى الغير وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له.

المادة الخامسة عشرة : اختصاصات الأمانة العامة

تتولى الامانة العامة المهام التالية : -

- اعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون
- اعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون
- متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء
- اعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري
- اعداد مشروعات اللوائح الادارية والمالية التي تتمشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسئولياته
- اعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون
- التحضير للاجتماعات واعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات

- الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري اذا دعت الحاجة الى ذلك
- أية مهام اخرى تسند اليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري

المادة السادسة عشرة : يمارس الأمين العام والأمناء المساعدون وكافة موظفي الأمانة العامة مهام وظائفهم باستقلال تام وعليهم أن يمتنعوا عن أى تصرف يتنافى وواجبات وظائفهم وألا يفضوا بأسرار أعمالهم سواء أثناء الخدمة أو بعدها.

المادة السابعة عشرة : الامتياز والحصانات

- يتمتع مجلس التعاون وأجهزته في اقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية وبالامتيازات والحصانات التي يتطلبها تحقيق أغراضه والقيام بوظائفه.
- يتمتع ممثلو الدول الاعضاء في المجلس وموظفوه بالامتيازات والحصانات التي تحددها اتفاقية تعقد لهذا الغرض بين الدول الأعضاء كما تنظم العلاقة بين المجلس ودولة المقر باتفاقية خاصة.
- الى أن يتم وضع ونفاذ الاتفاقيتين المشار اليهما في الفقرة ٢ من هذه المادة يتمتع ممثلو الدول أعضاء مجلس التعاون وموظفوه بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية الثابته للهيئات المماثلة.

المادة الثامنة عشرة : يكون للأمانة العامة ميزانية تسـاهم فيها الدول الأعضاء بنسـب متسـاوية.

المادة التاسعة عشرة : : نفاذ النظام الأساسي

- يدخل هذا النظام حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه من قبل رؤساء الدول الست المشار اليها في ديباجة هذا النظام.
- تودع النسخة الأصلية من هذا النظام لدى وزارة خارجية المملكة العربية السعودية كجهة ايداع تقوم بتسليم صورة طبق الأصل منه لكل دولة من الدول الأعضاء . لحين قيام الأمانة العامة التي تصبح مودعا لديها.

المادة العشرون : : تعديل النظام الأساسي

- لأي دولة عضو طلب تعديل هذا النظام.
- يقدم طلب التعديل للأمين العام الذي يتولى احالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل.
- يصبح التعديل نافذ المفعول اذا أقره المجلس الأعلى بالاجماع.

المادة الحادية والعشرون : : احكام ختامية

لايجوز ابداء تحفظ على أحكام هذا النظام.

المادة الثانية والعشرون : تقوم الامانة العامة بايداع وتسجيل نسخ من هذا النظام الدى الجامعة العربية والأمم المتحدة بقرار من المجلس الوزاري.

تم التوقيع على هذا النظام في مدينة أبوظبي- الأمارات العربية المتحدة.

بتاريخ ٢١ رجب ١٤٠١ هجرية الموافق ٢٥ آيار ١٩٨١ ميلادية

من نسخة واحدة باللغة العربية

دولة الامارات العربية المتحدة

دولة البحرين

المملكة العربية السعودية

سلطنة عمان

دولة قطـــــر

دولة الكويت

THE EXPERIMENT FOR THE ARAB UNITY AND THE ROLE OF THE ARAB LEAGUE IN IT

By

Kim Sun Ha

Supervision

Dr. Saad Abudayhe

ABSTRACT

*** The importance of the study: -**

The relevance of the study stems from the importance of the role of the League of Arab States in the experiment for the Arab unity on the basis of Article II of the Charter of the League of Arab States to reinforce links between the participating States, coordinate their political policies in order to achieve cooperation among member states, and maintain their independence and sovereignty, and consider in general the country's affairs and interests. One purpose of the cooperation of the States involves cooperating closely in the following matters: economic, financial, healthy and social affairs, also consular and cultural rights. And Article IX of the Charter of Arab league states closer cooperation and stronger ties among member states firmlier than the above text of the Charter.

*** The aim of the study: -**

The study aimed to find a common denominator causing the failure of unitary projects and the role of the League of Arab States ing it, such as: "the United Arab

Republic between Egypt and Syria," in 1958, "the Arab Union between Jordan and Iraq," 1958, " The Arab cooperation Council among Iraq, Jordan, Egypt and North Yemen (Yemen Arab Republic)" in 1989, and "the Arab Maghreb Union among Morocco, Tunisia, Algeria, Libya, Mauritania" in 1989. In addition, this study aimed to state the reasons for the success of the Cooperation Council for the Arab Gulf States, and whether the Arab League's role is in it.

*** The inference of the study: -**

The study showed that these experiences of Arab unity did not come from the whole Arab nations' desire, but came from back strategy as a common denominator of the failure of unitary experiments.

The United Arab Republic between Egypt and Syria in the 1958 was established in the background to represent the authority in Syria took advantage of the unit's adherence to the center-driven repetition of the Syrian military coups. The reason for the failure in 1961 is to rush to establish in the readiness of the unit without prior seriousness, and it seems that the motivation of the establishment of unity between the two countries does not come for the interests of the Arab nation, but for the benefit of all power to them.

In the case of the Arab Federation of Jordan and Iraq in 1958, its establishment was due to face the domination of Egypt and the expansion of "Nasiriyah" in the countries of the Fertile Crescent where the two Hashmite kingdoms such as Jordan and Iraq. The reason for the failure of this unit in the 1958 was the ownership of Iraqi coups, and there is the opinion of the cause of the failure, which indicates that there was Egypt's support for the Iraqi army-friendly Nasserite, and at that time Egypt does not want unity between Jordan and Iraq, which considers it a competitior.

In the case of the Arab Cooperation Council among Iraq, Jordan, Egypt and North Yemen in 1989, the reason for its establishment came from the background of the security and defense of each. Iraq needed to further militarization of the Iraqi army after the war with Iran, and Jordan to stand by Iraq in its war against Iran during the first Gulf War, and perhaps Jordan was unable to turn a project to establish a Greater Syria desired from Hashemites. Egypt has been on the sidelines of the Arab countries after signing a peace treaty with Israel, and lost its membership in the League of Arab States in the period from 1979-1989, therefore Egypt needed to restore diplomatic relations with Arab countries. And in the case of North Yemen needed to face the Socialist government in South Yemen (People's Democratic Republic of Yemen), and the direct reason for the failure of the Arab Cooperation Council in 1990 is due to the differences between Egypt and the other Member States on Iraq's invasion of Kuwait. It is clear that these differences did not relate to the interests of the other Arab countreis.

In the case of the Arab Maghreb Union among Morocco, Algeria, Tunisia, Libya and Mauritania in 1989, the reason was due to its participation in the road to Arab unity, such as: "the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf" and "the Arab Cooperation Council" and the direction of economic blocs such as "European Union". The direct cause of the paralysis was due Resolution No. 748 adopted by the Security Council, imposing the embargo on Libya in the context of the crisis "lockerbie", which made Libya away form the Treaty on the Arab Maghreb Union. In fact, Arab Maghreb Union was completely paralyzed since 1995, at a time exacerbated by the economic crises and social output, and increased external indebtedness, and began to be affected by the negative effects of the general

international economic blocs like European Union in particular, on the overall economic and social conditions Maghreb.

On the other hand, the Arab world is witnessing the success of the Cooperation Council for Gulf Arab states since its inception in 1989, due to the success of political and economic similarities, and in particular Member States' wealth of oil and their financial architecture. It is clear that the Gulf States play a role in the actual work of the League of Arab States.

This study should be noted that the unitary experiments purposed the Charter of the League of Arab States stating closer cooperation among Arab countries, but the unitary experiments failed was far from an attempt to achieve overall unity of the Arab nation because it was not enough to provide the presidential for the League, and the Charter of the League of Arab States just boost member states to closerly cooperate one another because these countries have failed in stating the word "Arab unity" as an imperative and an ultimate goal in the charter. It shows the background of the League of Arab States which is that it might be impossible that the League has a presidential and actual role in achieving the unitary state of the Arab naton. This indicates that the League of Arab States just as a regional organization follows an international organization, working for Arab cooperation at the lowest level without the quest for the overall Arab unity.

*** The recommendations of the study: -**

The most important recommendations emerged from the study, including: the need to work on the progressive modernization of the role of the League of Arab States as a key leader to achieve of Arab unity, either a federal or confederal, such as the Confederation of Arab-Islamic era, without the intervention of external force before the colonization of the major Powers. It must be the work of the Unit on the

grounds that are realistic and not the means. The pace of reforming the League of Arab States Could be accelerating through the amendment of the charter, or the establishment of the Organization of Arab rather than stemming from the will of an external force, but from the will of the Arab nation.

It can be considered as a successful reference and realistic model to achieve Arab unity that the European Union has been applied to economic integration under the new functional theory (Neo-Functionalism), which means that the economic unity becomes a step towards the higher goal, which is the political unity, but the application of this idea in the Arab world needs to overcome the various problems between the Arab countries, including overcoming the difference between the oil-producing countries and non-oil countries.

And the work to revive the feelings of a union of Arab States and the Arab peoples needs the Arab states not to link their strategies for the Arab nation to international axes, and needs activating the role of the League of Arab States, as a framework for Arab unity, with respecting the role of a unitary entity based on polarizing the merits and potential of all Arab countries, especially its economic power, toward grounding a step to achieve the overall Arab unity as one unitary state.